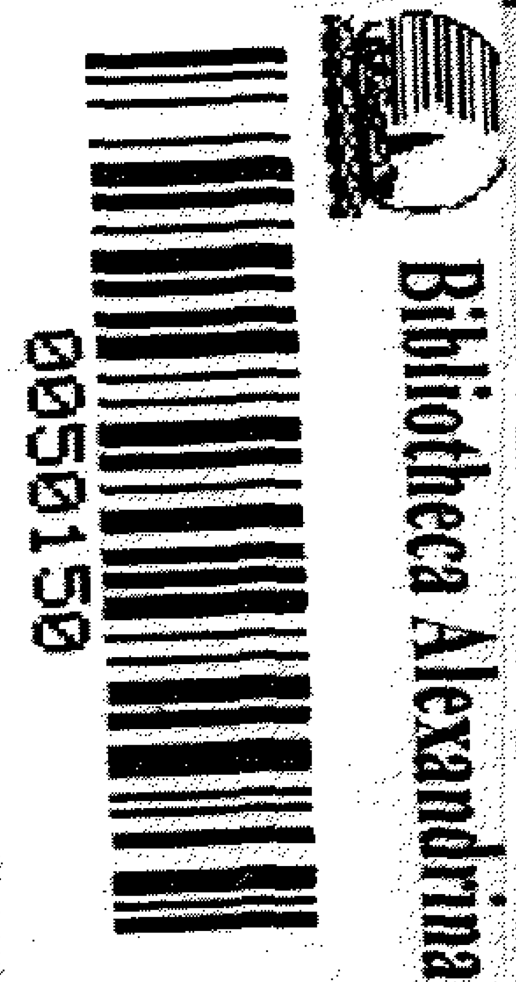


مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في المغرب العربي



المجتمع والدولة

في المغرب العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة
في المغرب العربي

الدكتور محمد عبد الباقي الهرماسي

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧
الطبعة الثانية: بيروت، آب/ اغسطس ١٩٩٢

المحتويات

تقـديم

هذا الكتاب عن المجتمع والدولة في المغرب العربي، للدكتور **عبد الباقي الهرماسي**، هو واحد من خمسة مجلدات حول **المجتمع والدولة في الوطن العربي**؛ تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما المجلدات الأربعة الأخرى فهي:

- المجتمع والدولة في المشرق العربي، للدكتور غسان سلامة
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، للدكتور خلدون النقيب
- تراث الدولة المركزية في مصر، للدكتور نزيه الأيوبي
- المجتمع والدولة في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين.

ولأن هذه المجلدات الخمسة عن المجتمع والدولة، هي جزء من مشروع علمي أكبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثّل مشروع **«استشراف مستقبل الوطن العربي»** أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً؛ في إطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد؛ الا أن ما يقدّمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموله وموسوعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط الى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي اسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

ان الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تمّ تفصيلها في مجلد مستقل(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً؛ والثانية حول محور المجتمع والدولة تخصيصاً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، وهو **العرب والعالم**؛ ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي الذي يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثّر ويتأثر بهما سلباً وايجاباً. والمحور الثاني، هو **التنمية الاقتصادية العربية**، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو **المجتمع والدولة**، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو **النموذج النسقي العام** لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهمّ احتمالاتها المستقبلية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربعة. والتفاعل الذي يجسّده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمّية والكيفية.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه إلى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في كل مرحلة من مراحل المشروع. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكوّنت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ففي محور المجتمع والدولة، والذي يمثّل هذا الكتاب احدى دراساته، تمّ اعداد مخطط المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم

(*) هذا المجلد هو: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

(**) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس الفريق
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم»
أ. اديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكوّن فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور المجتمع والدولة؛ وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسودّاتها.

لقد تمّ تقسيم العمل داخل محور المجتمع والدولة على أساس اقليمي ـ جغرافي ـ سياسي ـ ثقافي. فرغم أن أقطار الوطن العربي تحمل من القسمات المشتركة أكثر ممّا تحمل من قسمات مختلفة؛ إلا أن تحليل وفهم وتفسير هذه الأخيرة هو ما يمثّل تحدياً علمياً حقيقياً. لهذا جاءت دراسات المحور متوازية مع الأقاليم الفرعية الكبرى للوطن العربي: الجزيرة والخليج، المشرق، وادي النيل، والمغرب العربي. فكل من هذه الأقاليم ينطوي على خصوصيات تاريخية ـ مجتمعية داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي ـ الحضاري ـ السياسي العربي. وقد عكست هذه الخصوصية المجتمعية الفرعية نفسها إلى حد كبير على نشأة «الدولة»؛ سواء في شكلها التقليدي السابق للاختراق الاستعماري الغربي، أم في شكلها القطري الحديث، أم في تطورها منذ الاستقلال.

لقد التزم أعضاء فريق محور المجتمع والدولة بمخطط مفهومي عام لدراسة كل اقليم فرعي في الوطن العربي؛ بحيث تجيب الدراسة عن الأسئلة الأساسية حول طبيعة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في كل قطر، وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولكن في إطار هذا المخطط المفهومي العام، تركت الحرية لأعضاء الفريق في أن يتبنّى المقاربة المنهجية المثلى، من وجهة نظره، في وصف وتحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين هذه التكوينات الاجتماعية ومؤسسة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. والجدير بالتنويه هو أنه رغم الخصوصية والتنوع المجتمعيين؛ ورغم التباين والتفاوت في تاريخ نشأة ومسار مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة منذ الاستقلال، ورغم اختلاف المقاربات المنهجية التي تبنّاها أعضاء الفريق، إلا أن العديد من استخلاصاتهم في نهاية التحليل تكاد تتطابق. وفي مقدمة هذه الاستخلاصات، هو **أن الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها؛ وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. ولذلك، فإن هناك ما يشبه الاجماع بين مؤلفي المجلدات الخمسة في هذا المحور على أن الدولة القطرية في الثمانينات نعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربعة السابقة، أي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وأن هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوع الاثني الكبير، بمزيد من تفتيت الدول القائمة، أو حتى اختفائها من الخريطة السياسية الاقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.**

لقد ظلّت الدراسات العربية حول الدولة محدودة للغاية، ربما باستثناءات بين كتّاب

المغرب العربي. ويبدو أن أحد أسباب هذه الندرة هو أن معظم الكتّاب العرب قد شعروا بجفوة أو عداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها نشأت كجزء من الخطة الاستعمارية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ وجاءت مضادة لأحلام وآمال العرب في دولة عربية موحدة. وربما شعروا أن مجرد دراسة وتحليل هذه الدولة القطرية، قد يضفي عليها «شرعية» لا تستحقها. ولكن هذا الموقف الايديولوجي من الدولة القطرية شيء، وضرورة دراستها موضوعياً كجزء من الواقع العربي القائم شيء آخر. حتى الرغبة في تغيير هذا الواقع لا بد أن تبدأ بتحليله وفهمه موضوعياً. لذلك يمثّل هذا الكتاب، والكتب الأربعة الأخرى، محاولة رائدة وأمينة لفهم الدولة القطرية وعلاقتها المعقدة بمجتمعاتها في الوطن العربي. نأمل أن نكون، بهذا العمل، قد أسهمنا في ملء فراغ معرفي معيب، ليس فقط من أجل المزيد من فهم واقعنا المعاش، ولكن أيضاً لاستشراف الامكانات المتاحة لتغيير هذا الواقع، وأهمّ من ذلك للاختيار بين أفضل هذه الاحتمالات، والعمل على تحقيقها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور المجتمع والدولة، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثّل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربّصة بها. **والمشهد الثالث**، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية). وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسدّ الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حدّه الأدنى هو المشهد الثاني، وحدّه الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧

مُقَدّمة

إنه بقدر ما يجتهد الباحث قصد تحقيق الموضوعية في داخل الدراسة الاجتماعية، يجد نفسه واقعاً تحت تأثير الأوضاع التي يعيشها، فإلى جانب وضعه كمفكر، هو مواطن قبل كل شيء، ولا بد ان يتكوّن له شعور وحسّ يفضيان به الى إدراك واقعه واتخاذ مواقف سواء أكانت ضمنية أم ظاهرية، سلبية ام ايجابية.

لقد سبق ان كتبت حول الدولة والمجتمع ولكنني قمت بذلك خارج وطني وبلغة أجنبية، واليوم أكتب بحرف عربي وأخاطب القارىء العربي وفي إطار مركز دراسات الوحدة العربية أيضاً(*).

ونظراً لأن الأوضاع السائدة اليوم تغيّرت إلى حدّ كبير عما كانت عليه في الستينات، فمن الطبيعي أن تؤثر كل هذه التغييرات على ما يقال في شأن المجتمع والدولة.

على أنه لا بدّ من التأكيد اليوم، كما بالأمس، على أنني ما زلت وفيّاً للمقاربة المنهجية نفسها، ألا وهي دراسة الظواهر الاجتماعية في سياقها التاريخي واستعمال المنهج المقارن قدر الإمكان. ولا بدّ من التنبيه أن هذا العمل يتبع الطريقة التحليلية في تقديم الآراء ويتجنّب المسح الشمولي، ذلك أن هدفي هو الوصول ـ قدر الإمكان ـ إلى تقديم مقولات شاملة حول مجتمعات المغرب العربي. ذلك أن التعمق في دراسة حالة خاصة قد يكون أكثر فائدة في بعض الأحيان من التغطية السطحية للعديد من الحالات.

كما أنني ما زلت أتبع طريقة في العمل الفكري تحاول أن تبتعد عن التعميم المجرّد والامبريقية الضيقة الأفق، لتستعمل نوعاً من المفاهيم تعايش الواقع كممارسة وملاحظة وهو خيار اسميّه التنظير المنضبط (عكس التنظير المنفلت).

(*) أود ان اشكر الباحث الشاب كمال الغزي على الجهود التي قام بها عند تقديم النص في صيغته العربية.

ولكل هذه الأسباب أحاول دائماً استحضار المجال التاريخي للظواهر الاجتماعية ووضعها في سياقها الوطني والعالمي والأخذ بعين الاعتبار كلاً من الرؤى الرسمية وغير الرسمية دون أن أهمل أبداً ما تمثله هذه المفاهيم من دلالات لدى جمهور الناس.

توزَّع الكتاب وضمن المنهجية التي حكمته والقناعات التي ضبطت في النهاية محتواه على أربعة فصول توزّعت كالآتي: الفصل الأول: فيه نتناول بشيء من التركيز الإرث السياسي في المغرب العربي الذي لم يشهد تغييراً يذكر عمّا كنت كتبته قبلاً، وضمنه بحثنا سمات «المجتمع السياسي» أيام ابن خلدون وكيفية حصول التطوّر من الدولة الخلدونية إلى الدولة الباتريمونيالية Patrimonialism أي من دولة ترتكز على العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع، وموالين لشخص الحاكم وسلالته.

إن التقدم الحاصل في جهاز الدولة لا يرتقي أبداً إلى المستوى الذي يصفه ماكس فيبر Max Weber عندما يتكلم عن النظام البيروقراطي المعقلن، ذلك أن الحكم رغم استقلاله عن الضغوطات القبلية يبقى فردياً، والعلاقات تسودها الاعتبارات النسبوية. فحتى الجيش النظامي لا يستغني عن القبائل المخزنية ممّا يكثّف العقبات أمام تجذير سيادة العقل في الحياة الاجتماعية ولكن، ومع هذا، سوف يتأثر المغرب بمؤسسة الدولة المخزنية وما يترتّب عنها من استقلال نسبي لجهاز الدولة، وتنصيب المخزن كمرجع ضروري لازم لولاء الناس أو عدائهم، بما في ذلك من محاولة المخزن ذاته الادّعاء الدائم باحتكار التمثيل، ومنع الأشكال العفوية أو التلقائية للتمثيل.

أما الفصل الثاني فنصف فيه تشكيل الدولة الوطنية، وفيه نبرز أيضاً أهمية الحركات الوطنية بالنسبة لمجتمعات المغرب، والأمل الذي جسّدته هذه الحركات في بناء دولة تكون في النهاية منبثقة ومتناغمة، بل ومنصهرة مع المجتمع فتكون تتويجاً لانبثاق عضوي منه.

يبين التحليل صلابة الدولة في هذه الأقطار، من حيث قبول الناس لها كركيزة للهوية السياسية وترميز لشعوب المنطقة، كما يبين أيضاً الأصول الاجتماعية والجغرافية للنخب التونسية ومحدودية الخيارات التنموية المتبعة.

تصبح استراتيجيات التنمية السلبية واضحة في الفصل الثالث الذي يتعرض لتأثير السياسات التنموية على التركيبة الطبقية، وفي هذا الفصل ندرس الاستقطاب الطبقي المتنامي بين الفئات الميسورة من ناحية والطبقات الشعبية من ناحية أخرى، كما نصف حظوظ الطبقات الوسطى المتآكلة التي كانت تجسّد الثورة الوطنية، والتي أصبحت اليوم ـ ونقول هذا باقتضاب شديد ـ المصدر الرئيسي للمعارضات المختلفة اليسارية منها والعروبية والإسلامية أيضاً.

تحيلنا كل آراء هذه الفصول إلى الفصل الرابع الخاص بأشكال المشاركة ودرجاتها في مختلف الأقطار، وتخضع أنماط المشاركة لعوامل عدة منها:

١ ـ طبيعة المؤسسة الحاكمة: جمهورية أم ملكية، حزب أم أحزاب أم جيش.

٢ ـ طبيعة الايديولوجية السائدة: نجد على سبيل المثال أن مبدأ الثورة في كل من الجزائر وليبيا يخول احتكار التمثيل، وبالتالي يتيح الفرصة لنوع خاص من أنواع المشاركة، ألا وهي التعبئة المؤطرة من فوق على حساب أنواع أخرى من المشاركة.

أما في المغرب الأقصى، فكل من الملكية وتعدّد الأحزاب له شرعيته وكذلك الأمر في تونس إذ ان كلاً من الحزب الحاكم ومنظمة الشغيلة قد اكتسب شرعية بحكم نضالاته ضد المستعمر وعمله الدّائب لتوسيع قاعدته الشعبية.

ولكل هذه الأسباب، فإن الحكم لا يستقيم دون أن تقوم الأحزاب السياسية بدورها في الحالة الأولى، ودون أن تكون المنظمة النقابية قوية في الحالة الثانية.

ويخلق كل ذلك تعددية من شأنها تشجيع المشاركة، ولو بصفة نسبية. ولا بدّ من الاعتراف، في آخر الأمر، بأن المجتمعات المغربية تعيش اليوم نهاية عهد بناء الدولة الوطنية، وبداية عهد جديد يبحث عن صيغ مواتية وأكثر فاعلية لتخطيط التقدم الفردي والجماعي، ذلك أن كل شيء يدل على أن برامج الحركات القطرية قد استنفدت طاقاتها، ولم تعد قادرة لا على الانجاز التنموي ولا على سدّ الفراغ الايديولوجي الرهيب الذي تشكو منه الأفواج المتتالية من الشباب.

قد تختلف درجات الوهن والتآكل من مكان إلى آخر. فإذا كانت الصحف الأجنبية مثلاً ترصد احتمالات عدم الاستقرار في كل من تونس وليبيا على الأمد القريب، فلا بدّ من الاعتراف في الوقت نفسه أن المدى البعيد لكل من الجزائر والمغرب لا يخلو من تهديدات ومخاطر.

لقد دقّت نواقيس الخطر، وأصبح العمل المشترك في جميع أشكاله (ثنائي، مغاربي، عربي) لا يعتبر خياراً ترفياً بل ضرورة ملحّة، كما أصبح تشريك المواطن، لا على القاعدة المخزنية وإنما على قاعدة المواطنة، مهمّة لا تقبل التأجيل.

الفصْل الأوّل
إرثُ الدولة المخزنيَّة

في هذا الفصل من المؤلَّف، سنعمد إلى استكشاف التقاليد السياسية للمغرب القديم، وهدفنا هو أن نكون من بعد قادرين على تقدير مدى ثقل التاريخ على الهياكل السياسية المعاصرة. ولهذا الغرض، فإن علم الاجتماع يجب أن يستعمل في بحوثه أعمال المؤرخين والانثروبولوجيين. ان تشريح بنية المجتمع التقليدي المغربي تبينّ أن هذا المجتمع كان ينطوي على مفارقة: فبقدر ما كان (هذا المجتمع) موحّداً ومندمجاً على الصعيد النظري والتشريعي، كان مجال نفوذ الحكم المركزي يختلف من حيث القوة والضعف من جهة إلى أخرى. فالمجتمع المغربي القديم ـ شأنه شأن العديد من المجتمعات ما قبل الرأسمالية ـ ينقسم إلى مجالات نفوذ عديدة ومختلفة، حيث تختلف درجة المراقبة بحسب قرب الجهة أو بعدها عن المركز. ولذلك، فإن رسماً تخطيطياً لمجالات نفوذ الدولة المغربية القديمة يظهرها على شكل دوائر ثلاث متداخلة: تمثل الدائرةَ الأولى مجال النفوذ المركزي في المدن وتنسحب على أبعاد ثلاثة: بعد عسكريّ وبعد تجاريّ وبعد دينيّ. وفي هذا المجال الحضري قامت دول وإمارات متعاقبة، كانت تلجأ لضمان أمنها إلى استخدام قبائل معفاة من الضرائب لإخضاع الأطراف.

حول هذه الدائرة من المدن ومن القبائل المقربة من السلطة، نجد منطقة وسيطة تسكنها قبائل مخضّعة، يدير شؤونها أعيان محلّيون أو أعوان ينّصبهم الحكم المركزي. ولقد كانت هذه القبائل مجال استغلال متواصل وضرائب ثقيلة.

أما الدائرة الثالثة، فهي مجال طرفي غير واضح الحدود تسكنه قبائل دائمة التمرد. وهذه المجموعات الطرفية لا تشكل فقط تهديداً للحكم المركزي في أوقات تمردها، بل إنها تصل إلى حدّ الاستيلاء على الدولة، وبناء دولة أخرى على أنقاضها.

إن هـذا النموذج الـذي قدمنـاه يثير العـديـد من الأسئلة: كيف نحلّل بنيـة المجتمـع المغربي القديم؟ هذا المجتمع الذي كانت الدولة فيه باستمـرار هدفـاً لثورات القبـائل، ومن ناحية أخرى، بما أن بناء نظام سياسي يفترض نمو حس مدني يتجاوز الروابط الضيقـة، كيف نحلّل العلاقة بين الحكم المركزي والمجتمع القبلي؟

لقد حاولت المدرسة الاستعـمارية ايجـاد اجابـات لهذه الأسئلة، وفي هـذا الإطار فـإنها قامت ببحوث ميدانية عديدة في القبائل والقرى، ووصلت إلى نتيجة واحـدة عامـة: «نظريـة الأنصاف الشهيرة» التي تذهب إلى أن النظام الاجتماعي كان محفوظاً أسـاساً بمأسسـة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، وليس بواسطة الحكم المركزي.

إن هذه الوحـدات المسمّاة «اللف» «Leffs» في المغـرب الأقصى و«الصّـف» «Soffus» في الجـزائر وتـونس، كان يفـترض أنها في حالـة صراع دائم حيث ينفي بعضهـا البعض بلعبـة الأحلاف.

إن هذه النظريـة تنزع كـل قيمة عن الحكم المـركزي، وتقـدم الدولـة على أنها عنصر موروث عن العصور القديمة يستغل السكّان بمراهنته على الانقسام.

كما أن الجيش والجامعات الفرنسية عملوا على الترويج لفكـرة أساسيـة أخرى، تقـدم أحياناً على أنها فرضيـة وغالبـاً على أسـاس أنها معطى وصفي، وهـذه الفكرة تصـور القبيلة المغربية كوحدة منافية للدولة تمامـاً. لذلـك فإننـا سنحاول إقـامة الـدليل عـلى وجود الـدولة وتواصلها عبر العصور، وهو ما لم يكن همّ المنظرين الاستعماريين الذين كانوا يحاولون إقـامة بنـاء نظري يفسّرون من خـلاله كـل المسـائـل المتعلّقـة بـالسلطة في المغـرب. هـذا التنـظيم الانقسـامي للمجتمع يعـرقل مـركزة الحكم والاختصـاص في الوظـائف السيـاسيـة، بمـا أن التحالفات وأشكال المعارضة تمتد على كل الفضاء الاجتماعي، فيمكن أن تتسبب قسمة منزل في تفجـير صراع بين شقيقـين، كما تتسبب مسـائل الإرث في شق بـطون القبيلة الـواحـدة، ومسائل قسمة أيام الري في تصديع أحلاف وبناء أحلاف جديدة.

وإزاء هذه الوضعية، جاء الاعتقاد بأن الوحدة الكاملة لمختلفة فصائل المجتمع لا يمكن أن تحدث إلّا على شكل تضامن إزاء الخطر الخارجي، سـواء الحادث منـه أو المحتمل، وقـد يكون مصدر هذا الخطر تحالفاً مجاوراً أو قوة أجنبية أو الحكم المركزي. من هنا، لا غرابة أن تكون قبائل الأطراف مسلحة وأكثر استعداداً للعنف.

لقد كان جلنر «Gellner» على وعي كامل بـأن مفهوم الانقسـام هذا لا يمكن استعـماله إلّا في الفضاء الريفي، بل وحتى هناك، فإن وضع الهامشية لم يكن حـاداً، لأن المجموعـات تنتمي إلى فضاء حضاري واحد ـ الأمة الإسلامية الواسعة ـ وذلك مهما كانت درجة انقسامية المجتمع، لأنها انقسامية على أرضية وحدة معيارية.

إننا نريد التأكيد على أهمية الوحدة الاقتصادية والروحية للمجموعات الاجتماعية في فهم الاختلافات السياسية والاجتماعية للمغرب القديم. فبالإضافة إلى الوحدة الدينية تعرف المجموعات الاجتماعية للمغرب القديم نوعاً من الوحدة الاقتصادية، وتبين العديد من الدراسات نوعية العلاقات العضوية بين المدينة والريف في المغرب، سواء في مجال المبادلات الاقتصادية أو في مجال الدفاع العسكري.

لقد كانت الانقسامية السياسية شديدة، ولكن هذه الانقسامية لم تكن تتعارض مع وحدة اجتماعية لمختلف المجموعات التي يسميها الانثروبولوجيون ـ قبائل ـ ولذلك فإن كل محاولة جادة في قراءة التاريخ الاجتماعي للمغرب القديم، لا بد أن تتعامل مع هذه المفارقة المتمثلة في وجود وحدات اجتماعية مستقلة ومنظمة بحسب أعراف الانقسام. وهذه الوحدات ترجع في ضبط أشكال التصرف وقياسها داخلها، وفي ما بينها وبين الآخرين، إلى فضاء معياري موحد ومتجانس ـ الفضاء الإسلامي ـ إن أي محاولة في تجاهل هذا البعد لا تصل إلى ادراك الآليات المحرّكة للديناميكية الاجتماعية داخل هذه المجتمعات، ولا إلى المسار الذي وصلت به بعض القبائل مثل «كتامة» و«صنهاجة» و«مصمودة» إلى إقامة دول قويّة.

إن هذا الجزء يقدم تفسيراً ـ مهما كان جزئياً ـ لمسألة ظهور مركز سياسي. لأنه مهما كانت النزعة نحو الانقسام قوية، وتمثل عائقاً أمام مركزة الحكم، فإن النزعة نحو التضامن بفعل الأخطار الخارجية، وبفعل الوقوف على أرضية معيارية واحدة تدفع نحو إقامة مركز سياسي. ولقد بيّن «سوثل» «Southall» بأن البنية الانقسامية للمجتمع ومؤسسات المركزة كانت، في أغلب الأحيان، تلتقي في شكل تكاملي، على أرضية واحدة.

لقد كان بعض الانثروبولوجيين يكتفون بإقامة تعارض بين مجتمع شديد الانقسامية قبليّ في العمق، وبين مركز سياسي، متغافلين في الوقت نفسه عن تفسير آليات ظهوره. بل يبدو أن ظهور ونمو أغلب الدول القائمة من أصول قبلية بين القرنين الثامن والعاشر، لم يكن كافياً لدفع هؤلاء إلى تغيير قناعاتهم هذه. بل لقد وصل الأمر ببعضهم إلى الاكتفاء بالتأكيد على التعارض بين مركزية وبنية قبلية، وهو يعلم أنه يقفز على سؤال أساسي كان ينبغي عليه طرحه، وهو يتعلق بأصول هذه الدول.

إن المسألة تتطلب بناء إطار نظري جديد وتحديداً جديداً للعلاقات بين الدولة والقبائل، يمكننا تفسير كيف أن التركيبة القبلية بالرغم من انقساميتها كانت أرضية لنموّ تنظيمات دولوية بل وامبراطوريات.

ومن حسن الحظ أن بدأت تظهر بعض المحاولات الأكثر جدية، سواء من حيث المضمون أو من حيث المنهج في تناولها لمسألة الانقسام وظهور الدولة في منطقة المغرب العربي في العصر الوسيط. فـ «كليفورد غيرتز» «Clifford Geertz» يذهب في مؤلفه «Islam»

«Observed» إلى: «إن فترة تكوّن المغرب الأقصى كأمة واعتماد الإسلام كدين قومي (تقريباً بين ١٠٥٠ - ١٥٥٠ م) شهدت ظاهرة جديدة بالنسبة للماضي وهي تتمثل في هذه المجموعة من القبائل التي تقع على أقاصي المنطقة الترابية وهي تجتاح مركزاً ذا سمة فلاحية وتحضره. فأقاصي البلاد، هذه الجهات الحدودية الجافة والجدباء هي التي غذت، بل وخلقت، المجتمع المتقدم الذي تطوّر في المنطقة الوسطى..

إن الخاصية الأساسية للمغرب الأقصى هي أن مركز الثقل في ثقافته لم تكن المدن الكبرى ولكن هذه القبائل المتحركة، المتحفّزة على الدوام والتي تتحالف وتنقسم باستمرار، والتي كانت تكسر شوكة المدن وتستغلها محدّدة بذلك تطوّرها».

ويعتبر العمل الخلدوني أشمل دراسة وأضفاها حول تلك الفترة من تاريخ المغرب. وعليه، فإننا سنتفحص النظرية السياسية الخلدونية محاولين تحديد أهم المتغيرات التي بتداخلها تفسر تطور المغرب الوسيط وتدهوره. فيمكن أن نعتبر هذه المتغيرات الحاسمة أرضية ضرورية لظهور دولة في بنية قبلية:

١ - إن بناء الدولة رهين بما يسميه ابن خلدون «العصبية» وهي تعني لدى ابن خلدون النزعة إلى الالتحام وكذلك النزعة إلى الانقسام:

- النزعة إلى الالتحام: يذهب ابن خلدون إلى أن تصور بناء مركز سياسي أمر مستحيل على أرضية منقسمة إجتماعياً ومتغايرة ثقافياً. ولكنه يؤكد بأن النزعة إلى الالتحام كانت موجودة بين البدو وضئيلة بين الحضر.

- النزعة إلى الانقسام: ان ابن خلدون عندما يستعمل مصطلح «العصبية» في سياق حديثه عن صعوبة بناء مركز سياسي في المجتمع الانقسامي، فهو لا يعطيها معنى «الالتحام» بل إن استعمال الكلمة في معنى «الانقسام» واضح في الفقرة التالية من المقدمة: «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصائب وعشائر. وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والردّة، فطال أمر العرب في تمهيد الدولة بوطن أفريقيا والمغرب... وبعكس هذا أيضاً الأوطان الخالية من العصبيات، يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وادعاً، لقلة الهرج والانتقاض... ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية كما هو الشأن في مصر... إذ هي خلو من القبائل والعصبيّات... فملك مصر في غاية الدّعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب... إنما هو سلطان ورعية»[1].

إن هذا الاستعمال المزدوج لكلمة «العصبية» في مؤلف ابن خلدون يدل على وعيه التام بالانعكاسات السياسية للهياكل الانقسامية: فالالتحام يساعد على بناء الدولة في حين تؤدّي الانقسامية إلى عرقلة هذا البناء أو إلى زوال الدولة القائمة والعديد ممن قرأوا ابن خلدون

---

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ص ٢١٥ - ٢١٦.

كانت تنقصهم المعرفة الانثروبولوجية، ولذلك غاب عنهم هذا المعنى المزدوج الذي أعطاه ابن خلدون للفظ.

إن بناء الالتحام الضروري لإقامة المركز السياسي على الأرضية القبلية يفترض أن تكون حدة الانقسامات قد خفت وأن تكون القبيلة قد ظهر فيها بطن غالب، وأن تتوصل هذه القبيلة من بعد إلى بسط سيطرتها: «فقد ظهر أن الملك هو غاية العصبية وأنها إذا بلغت إلى غايتها حصل للقبيلة الملك إما بالاستبداد أو المظاهرة، على حين ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وان عاقها عن بلوغ الغاية عوائق... وقفت في مقامها إلى أن يقضي الله بأمره»[٢].

بعبارة أخرى، يشكّل الالتحام القبلي شرطاً لازماً ولكن ليس كافياً وحده لبناء دولة.

٢ ـ الشرط الثاني هو ظهور «زعامة» تقوم بمهامّ القيادة، إذ في مجتمع يتميّز بالانقسامية وينزع إلى تقليص نفوذ الحكم المركزي، لا يمكن أن تظهر مجموعة غالبة إلّا بعد ظهور درجة من التمايز، فقبول سلطة نظام سياسي رهن بتوفّر مجموعة من الشروط بعضها عام والبعض الآخر خاص بالمجتمَعات العربية الوسيطة. وابن خلدون يعطينا عدداً مهماً منها عندما يكتب:

«إذا نظرنا في أهل العصبية، ومن حصل لهم الغلب على كثير من النواحي والأمم.. وجدناهم يتنافسون في الخير... والحياء من الأكابر والمشايخ وتوقيرهم وإجلالهم، والانقياد إلى الحق مع الداعي إليه، وانصاف المستضعفين من أنفسهم... والتدين بالشرائع والعبادات، والقيام عليها وعلى أسبابها، والتجافي عن الغدر والمكر والخديعة، ونقض العهد، وأمثال ذلك... علمنا أن هذه خلق السياسة قد حصلت لديهم واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم»[٣].

ويعتبر ابن خلدون هذه المواصفات التي تتمثّل أساساً في النخبة المسيطرة والعصبية الغالبة عنصرين لازمين إلى درجة أنه في غيابهما يكون من المستحيل أن يبنى ملك أو يستقرّ إلّا بواسطة القهر.

٣ ـ أما الدين أو الدعوات الدينية فإنها تمثل عاملاً إضافياً في تركيز الملك السياسي واستقراره[٤] ويشمل الدين هنا، الإسلام التقليدي الذي كان عامل توحيد للقبائل في إطار شامل وهو «الأمة»، وكذلك الحركات والفرق الدينية التي لجأت إلى المغرب عقب انتصاب

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٤) يلاحظ سوندرز (Saunders) الفارق بين المغول والعرب، فالمغول نتيجة لغياب النبوة الدينية فيهم تقمّصوا أساليب عيش الشعوب التي أخضعوها ونتيجة لذلك ذابوا فيها، أمّا الإسلام فقد أتاح للعرب تأسيس حضارة متميزة وإمارات. أنظر:

John Joseph Saunders, «The Nomad as Empire Builder: A Comparison of the Arab and Mongol Conquest,» *Diogenes*, no.52 (Winter 1965), pp.79-103.

الحكم الأموي بالشرق، واختارته كأرضية لنشاطها حيث أفرزت بدورها فرقاً أخرى وتفرعات ذات خصوصيات مغربية. هذه الفرق والتفرعات كان لها دور كبير في التقريب بين القبائل، وفي خلق أرضيات أيديولوجية مشتركة بينها مما يساعد على الالتحام القبلي وإفراز النخبة التي تكون محور هذا الالتحام، ويعطي ابن خلدون مثلاً على ذلك دولتي المرابطين والموحدين:

«فقد كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد والعصبية أو يشف عليهم، إلاّ أن الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار والاستماتة»(٥).

وهكذا تمثل العصبية الغالبة، والزعامة، والدعوة الدينية، المتغيرات الاستراتيجية أو الشروط الثقافية والبنيوية التي بتوفّرها يفرز كل مجتمع مهما كان انقسامياً «Segmentary» مركزه السياسي.

إن العصبية يمكن أن توصل إلى نتائج مختلفة: فيمكن أن تقود إحدى القبائل إلى الحكم ولكنها يمكن أيضاً أن تقود إلى مجموعة من الغزوات الفصلية والمنظمة ضد القبائل المجاورة أو إلى تدعيم مركزة الامتياز بين أيدي زعيم واحد. ومعناه بصفة عامة أن العصبية تمثل مجالاً ممتازاً للسيطرة المحلية. كما رأينا أيضاً تصور ابن خلدون لطرق إسهام الزعامة القبلية والدعوة الدينية في عملية بعث المركز السياسي وتجديده وتطويره، إلاّ أن هناك شرطاً رابعاً غير واضح بشكل صريح في نظريته، ولكن يؤثّر بدرجة كبيرة على تفسيره للتاريخ وهو: يقظة النظام السياسي القائم وقوّته.

وبالإضافة إلى إسهامه على مستوى نشوء الدولة، يعطي ابن خلدون ملاحظات هامة حول بنية الدولة في المغرب الوسيط. ويلاحظ أن بنية الدولة نفسها تحكم عليها بعدم الاستقرار المتواصل؛ فديناميكية النسق تتضمن تحولاً متواصلاً للنخب ليس بالشكل الذي وصفه «باريتو» «Pareto» ولا بالشكل الذي وصفه «ماركس» أي على قاعدة طبقات اجتماعية، ولكن على قاعدة القبائل. وترتبط نظرية ابن خلدون في جوهرها بانتظام الدورة التاريخية التي توصل القبيلة إلى السلطة لكي تكون هي بدورها ضحية دورة قادمة، بعد بضعة أجيال من الفارق الزمني. والتاريخ الوسيط للمغرب كله حقب دولوية متوالية في شكل رتيب، ولم تتوصّل أية دولة إلى إدخال شيء من التعديل على هذه الحركة التاريخية.

إن محاولة العديد من الباحثين وصف الدولة المغربية الوسيطة بأنها دولة انقسامية، وذلك لوجود الوحدات البنيوية الاجتماعية (القبائل) التي كانت تؤثر على محاولات هذه الدولة في بناء سيادة ترابية وتدعيم المركزة السياسية والاستقرار، لا يستقيم إلاّ في حالات معينة ومع

---

(٥) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

عدم اعتبار الوحدة المعايرية للمجتمع، لأن الانقسامية في العالم الإسلامي تتسم بنوع من مراوحة القبائل بين الانطواء الداخلي على حدودها، وبين التماثل الحار والشديد مع «أمة المؤمنين». ففي الحالة الأولى ترمي القبيلة إلى الحفاظ على سيادتها الداخلية، وفي الحالة الثانية تعدّ نفسها جزءاً لا يتجزأ من الأمة الشاملة. إنّ هذا الولاء المزدوج يضرّ كثيراً بالدولة من الداخل إذ ان أولوية الروابط العشائرية أو الروحية الشاملة تحوّل الولاء خارج أرضية الدولة القومية كما نعرفها اليوم.

إن البحوث الحديثة حول تكون الدولة في المغرب الوسيط، لم تتجاوز بكثير محاولة ابن خلدون. إذ ان معظمها ركز على الوحدات الأولية (كالقبيلة والقرية. . . إلخ) أو على مجمل الثقافة الإسلامية. وقلائل هم الذين اختاروا تركيز بحوثهم على الموضوع الرسمي لهذه المحاولة وهوة الدولة القومية.

يجب أن نلاحظ أن التطور السياسي رهين في جزء كبير بظهور أجهزة سياسية وبتدعيمها على مستوى الدولة، وبعمل الدولة في إطار الاستمرارية التاريخية على جذب كل أشكال الولاء ومركزته حول أجهزتها.

من خلال ما كنّا بصدد تبيينه، أصبح من الواضح أن انقسامية المجتمع لم تكن في شيء منافية لظهور حكم دولوي ممركز، بحيث يظهر مما أسلفنا عاملان:

- نزوع الحركات القبلية إلى بناء الأحلاف.
- عدم الاستقرار الملازم للبنى السياسية للعصر.

أما في ما يلي فإننا سنعمل على إظهار مدى تأثير الظروف التاريخية في البنى السياسية المعاصرة في أفريقيا الشمالية، وسنحاول إظهار زيف مقولة الجمود التاريخي للمجتمعات التقليدية للمغرب والتدليل على أنها بدون أساس، وأنه في الواقع مرّت الدولة المغربية بمراحل عديدة من التطور الاجتماعي والسياسي حتى انها أفرزت - قبل الاستعمار الفرنسي - قواعد أكثر صلابة سواء من حيث النفوذ أو الاستقرار.

وحتى نتبين أهم التغيرات، سوف نناقش أولاً بنية الدولة في القرن التاسع عشر ونقارنها بنموذج الدولة الوسيطة، ولا بد أن نؤكد على أن المهم ليس في الوصف التاريخي بقدر ما هو في بناء نموذج للدولة الحديثة ونقابله بالنموذج الخلدوني، حتى نتمكن من إقامة الدليل على صحة فرضيّاتنا، وهي أن للتراث تأثيراً على التطور الوطني المعاصر. ولذلك فإننا سوف نركز على الدرجات المتفاوتة لامتداد السلطة المركزية داخل المجتمع.

إن دارس الدولة في القرن التاسع عشر، يجد أن النفوذ المركزي قد عرف تحويرات مكثفة وأن هذا النفوذ قد تطور في شكله نحو نوع من السيطرة «الباتريمونيالية».

يتخذ النسق الباتريمونيالي على الصعيد المثالي شكل «ملكية عسكرية» وكما وضّح ذلك «Max Weber» «إننا نلاحظ ظاهرة خصوصية في الدولة الشرقية كما في المغرب في العصور الحديثة: مع ظهور الاقتصاد المالي تتعدد الفرص أمام ظهور الملكيات العسكرية التي تستخدم الجند المأجورين. ففي الشرق بقيت الملكية العسكرية منذ ذلك الوقت تشكل النموذج القومي للهيمنة»(٦).

وتتميز السيطرة الباتريمونيالية عن ضروب أخرى من السيطرة كالأبوية أو الاقطاعية مثلاً، فهي تمتاز أولاً باحتكار القائد للجيش، وللإدارة وهو ما دفع «فيبر» إلى اعتبار السلطنة تجسيداً حتى لمفهوم السيطرة الباتريمونيالية. فالسلطة في نظره، تظهر حيث تكوّن السلطة التقليدية إدارة وقوّة عسكرية تشكّل آلة الحاكم وحده(٧).

المهم بالنسبة إلينا، هو تبيين أن السلطة في شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر استبدلت القاعدة القبلية بالاعتماد على جيش نظامي.

ومن الخصوصيات الأخرى لهذا النمط من الحكم، تنظيم المراتب الإدارية وتنميطها وكذلك أنواع أخرى من التغييرات على الصعيدين المركزي والملكي، فعادة ما تكون الأراضي المتاخمة لمقرّ الحاكم يدير شؤونها موظفو البلاط وتخضع إلى الامتلاك السلالي للأرض. وكذلك في المناطق البعيدة عن المركز، فهي تخضع لحكم الولاة الذين يمارسون من جانبهم نمطاً باتريمونيالياً في التصرف. ومن الممكن أن نبين بأن المواصفات التالية: الامتلاك الخاص للجيش والإدارة، الحرية الكاملة في انتداب الموظفين، الامتلاك السلالي للأرض، ظهور السلوك نفسه من جانب الولاة. أصبحت موجودة في جميع الدول المغربية، وذلك على الرغم من الاختلافات القائمة. لقد اعتبر جهاز الحكومة كله امتداداً للحكم الفردي، سواء أكان هذا الحكم مؤسّساً من الخارج (تونس والجزائر)، أو من الداخل، كما هو شأن العرش العلوي - في المغرب. وعلى الرغم من الضوابط الدينية والتقليدية التي تحد من ممارسة الحكم الفردي، فقد كان الحكم في عهد التنظيمات استبدادياً، ان لم يكن كما ذكر ابن أبي الضيّاف مطلقاً(٨).

وبطبيعة الحال، ما زال التنظيم القبلي للمجتمع الريفي يحد أيضاً من امتداد الحكم الباتريمونيالي. ولذلك يجب اعتبار الفئات الحاكمة وجهازها العسكري والإداري كنوع خاص

---

(٦) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, edited by Guenther Roth and Claus Wittich, translated by Ephraim Fischoff [et al.] (New York: Bedminster Press, 1968), p.1017.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) احمد بن أبي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: الفتح الاسلامي... الدولة الحفصية**، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاخبار (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٣)، ج ١، ص ١ - ٣٠.

من التراث الاجتماعي المصطنع إلى حد ما من الخارج، والذي يحاول دون هوادة أن يوحّد البلاد ترابياً واجتماعياً.

ونظراً للحراك المستمر الذي تعيشه وحدات الجهاز، والتي تحاول باستمرار مراقبة ودمج المجموعات المشتّتة، يمكننا أن نصف جهاز الدولة كأداة غزو.

وفي القرن التاسع عشر، تستمد الدولة قوتها من القبائل المخزنية، بقدر ما تستمدها من تنظيم الجيش النظامي. صحيح انه في الجزائر لم تلجأ الفئة العسكرية إلى الاستعمال المكثف للمحليين، ولكن في تونس لجأ العرش إلى استعمال السكان المحليين وخصوصاً سكان الساحل.

لقد كان المركز يرصد باستمرار ما يقع في الأطراف، وكلما وجد الحكم عوائق في النفاذ إلى مناطق قبلية معينة، اكتفى بممارسة نوع من التأثير غير المباشر فقط.

ولعل الجزائر تقدم المثال الأمثل على ذلك، إذ تعددت مواقع رفض السلطة المركزية وتقوت الأطراف على حساب النفوذ المركزي(٩). في الوقت نفسه كانت الإدارة التونسية أكثر مركزة وامتداداً. فقد كان السكان يخضعون إلى حوالى اثنين وستين قائداً، وقعت تسميتهم جميعاً من طرف العائلة الحاكمة، اثنان وعشرون في المدن الكبرى والصغرى وأربعون في البادية والأرياف.

اتسعت عملية توحيد الإدارة بتمركز الحكم وبتقلص عدد الوحدات الإدارية، وكان هذا الجهاز الإداري يتعامل مع المجموعات عبر ألفي شيخ، وكان الدور الذي يلعبه الشيخ دقيقاً إذ يحتل الدرجة الوسيطة بين أوامر السلطة المركزية من ناحية، ومطالب المجموعات من ناحية أخرى.

إن دولة القرن التاسع عشر أصبحت قادرة على حكم الناس، والمحافظة على وحدة سياسية دنيا، بفضل ما امتلكته من وسائل إدارية وعسكرية، وهذا يصحّ في جمع البلدان المغربية ـ حتى في الجزائر ـ حيث مرتكزات الحكم المركزي أكثر هشاشة، وهو ما أدّى بالمؤرخ «مارسيل امريت» إلى إجراء الملاحظة الآتية: «إن الجيش الفرنسي وقوامه أربعمائة ألف جندي، والذي يتمتع بتفوق شديد العتاد، لم يحقق النتائج المأمولة التي حققها الأتراك بـ ٣٦٦١ رجلاً»(١٠).

إن التجربة أظهرت أن القرون الثلاثة الماضية كرست قدرة الدولة المغربية على اكتساب «فن الحكم».

---

(٩) Yves Lacoste, André Nouschi et André Prenant, *L'Algérie, passé et présent: L: Cadre et les étapes de la constitution de l'Agérie actuelle,* préface de Jean Dresch (Paris: Editions sociales, 1960), p. 152.

(١٠) Marcel Emerit, «Au début du 19ème siècle: Les Tribus privilégiés en Algérie,» *Annales E.S.C.*, vol. 21 (janvier 1966), pp. 44 - 58.

وكما رأينا فإن الحكم المركزي كان يستولي على الأراضي ويتسلط على الرعية ويفرض الضرائب في جميع الجهات المراقبة، وكان يلجأ إلى لعبة التوازنات في الجهات المعادية له. بحيث كان لا يمارس من النفوذ في جهة ما إلّا بقدر ما تتحمله تلك الجهة. وقد أصبح الحكام في الواقع خبراء في استغلال الخلافات بين القبائل.

ولعل الاستقرار السياسي النسبي الذي عرفه المغرب منذ أيام ابن خلدون يعزى من بين جملة أسباب أخرى، إلى معرفة الحكام للآليات التي تحكم المجتمع. لقد أصبحت الفترة التاريخية فترة استقرار نسبي، بالمقارنة مع التاريخ الوسيط للمغرب الذي لا تتواصل فيه الدولة أكثر من بعض الأجيال.

إن الجهاز البيروقراطي والعسكري لا يكتفي هنا بإزاحة القبيلة كقاعدة أولى وأساسية، فقط، ساهرة على ضمان الاستقرار، ولكن نرى تنوع أجهزة المراقبة الاجتماعية أيضاً. اننا نرى بأن ذلك لا يلغي أبداً التباينات السياسية. إن هذا التطور يسعى إلى إضعاف سكان الأطراف بما أنهم، ولغاية ذلك الوقت، ظلوا ممتنعين عن سلطة الدولة، ومحافظين على نظامهم القانوني الخاص وعلى طرق تسيير أمور سلطتهم داخلياً.

وحتى تضع حدّاً لسياسة التجنب والانطواء التي ظل ينتهجها هؤلاء السكان عبر العصور، سعت الدولة إلى صوغ استراتيجيات أخرى كمثل سياسة الأسواق مثلاً.

وخلافاً لما تدعيه الأفكار الرائجة عن المجتمعات التقليدية، لم تكن القبيلة، أو حتى الجهة الشمال ـ أفريقية، لتستطيع العيش في اقتصاد مغلق. فلقد كانت هنالك مجموعة من المبادلات التجارية الفصلية تقوم بها القبائل فيما بينها بانتظام. كانت «جهة القبايل» الكثيرة التمرد في وجه السلطة الحاكمة، في حاجة إلى الحبوب لتعيش، ولذلك فإن أهلها يعرضون قسماً من الزيت والتين الذي ينتجونه في أسواق «التل» إلى درجة أنهم كانوا شديدي التبعية للسوق. كما أن حياة القبائل الجنوبية كانت شديدة الارتباط بالسوق، إذ انه المكان الذي تصرّف فيها منتوجاتها من الصوف والأغنام والتمور، وتتزود بالحبوب وبمواد أخرى تنتجها القبائل الشمالية. وعلاوة على الأهمية الاستراتيجية للأسواق في مجال المبادلات الاقتصادية، فهي تشكل أيضاً وسيلة لتدعيم العلاقات الاجتماعية في وسط يتسم بالانقسامية، ومكاناً لتبادل أخبار القبائل والأحلاف. ووجهات النظر من المسائل المشتركة بينها، ولذلك أجمع المؤرخون على إعطاء قيمة أساسية للأسواق في الحياة القبلية.

لقد كانت هذه الأسواق نتيجة لذلك، تشكل عاملاً مهماً من عوامل المراقبة التي تمارسها الدولة، وكما يؤكد ذلك «بوير» «Boyer»، فإن موقع السوق كان يعتبر هاماً من حيث دوره في السياسة الجبائية، إذ انه المكان الذي تتمكّن فيه الدولة من إلزام القبائل غير الخاضعة للضرائب من دفع ضريبة السوق، فكم من مرة تجبر فيها هذه القبائل على طلب

العفو من الباي، وعلى قبول شروط مجحفة، شرط ألا تحرمها الدولة من المشاركة في حركة السوق.

هذه الحقيقة، تفسر حرص الأتراك دائماً على تعيين القبائل المخزنية من ضمن القبائل المحيطة بالأسواق والطرق الرئيسية.

بالإضافة إلى كل ذلك، كانت الدولة المغربية مدعوة إلى حل العديد من المشاكل المتعلقة بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية للجهاز البيروقراطي. وكما هو الشأن في كل نظام باتريموني الطبيعة، فإن المشكل الذي يطرح بطريقة أكثر حدة على القائمين على السلطة، هو الحفاظ على فاعلية ونجاعة نظام جبائي قادر على تمويل الإدارة والجيش، في اقتصاد يقوم في جزئه الأكبر على الكفاف(١١).

إن أي باحث، يعرف الجهة التي نحن بصدد درسها، لا تغيب عنه قوة العلاقة بين الجباية وبين تمويل البيروقراطية، فكل مشروع تموله الدولة، سواء في المجال الاقتصادي أو العسكري، كان يتطلب اللجوء إلى فرض ضريبة أخرى أو إلى الترفيع في الضرائب المفروضة، وتكون النتيجة أن يحاول الأهالي التملص من الضريبة، مما يؤدي من بعد إلى إضعاف الدولة.

إن هنالك سببين للتوترات التي يتعرّض لها الجهاز السياسي: أولاً: نزعة الموظفين إلى امتلاك ما كان تحت مراقبتهم من أموال وماشية وعقار. وثانياً: نزعة السكان إلى التهرّب من الضريبة. ولقد ذهب بعض الماركسيين في كتاباتهم حول الأنظمة السياسية ما قبل الرأسمالية والباتريمونيالية إلى القول بأن هذا التناقض يحمل بذور تطور نحو الإقطاع(١٢).

ودون أن نناقش مدى صحة هذه الأطروحة، نؤكد أن العناصر الأساسية للمؤسسات الإقطاعية لم توجد في أفريقيا الشمالية، في هذه الفترة.

وإذا كان من الصحيح أن بعض مؤسسات الدولة التقليدية كان ذا طابع إقطاعي (مثل اقطاع الأراضي إلى قبائل المخزن لقاء الخدمات العسكرية التي كانت تقدمها للسلطة) فنحن لا نجد نظام التراتب الهرمي المعروف في الأنظمة الاقطاعية الأوروبية أو اليابانية مثلاً. وبحسب «ماكس فيبر» «Max Weber» فإن الباتريمونيالية لا يمكن أن تتحول إلى نظام

---

(١١) هذا التأويل مستنتج من قراءة ماركسية لـ «فيبر» (Weber) حول الباتريمونالية، وقد استوحيناه من:
David Lockwood, «Social Integration and System Integration,» in: G. Zollschan and Walter Hirsh, eds., *Explorations in Social Change* (Boston: [n.pb.], 1964), pp.244-257.

(١٢) انظر: Lacoste, Nouschi et Prenant, *L'Algérie, passé et présent: Le Cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie actuelle,* p. 152.

إقطاعي، إلّا عندما يتمتع السكان ببعض الحقوق التي تخفف من حدة الحكم المطلق للسلطة الحاكمة، وأن محاولات السكان للهروب من طائلة أعوان السلطة ـ مثل اسهاماتهم في المشاريع الاجتماعية والدينية (الحبس) ـ لم تكن تشكل عائقاً فعلياً أمام امتداد جور السلطة المركزية، كما أنها لم تكن كافية لخلق نوع من الإقطاع الديني، بل إنها لم تؤدِّ سوى إلى ما يسمّيه «فيبر» «طريقة في تعبئة الموارد».

ولقد تواصلت تناقضات الأنظمة السياسية الشمال ـ أفريقية دون أن تجد حلاً بل إن تعقيدها كان يتعمق أكثر منذ بداية السيطرة الأوروبية. فمنذ السنوات الأولى للقرن التاسع عشر، سيمنع التفوق العسكري الأوروبي أفريقيا الشمالية من أن تشهد تطوّراً سياسياً أو اقتصادياً مستقلاً، سواء أكان إقطاعياً أو رأسمالياً أو من أي طبيعة أخرى. فعقب مؤتمر اكس لاشابيل في سنة ١٨١٩ أجبرت أوروبا حكومات المغرب على إنهاء القرصنة البحرية، وعلى فتح اسواقها للبضاعة الأوروبية. وحتى يتسنى لنا فهم التعديلات التاريخية التي شهدتها الهياكل الاجتماعية، ينبغي علينا أن نعي العوامل الخارجية والداخلية المكونة لهذا المسار. إذ منذ بداية الغزو الاستعماري، لم يعد في الإمكان تصور تحولات سياسية واقتصادية تحدث في بلدان المغرب أسبابها داخلية فقط، إذ ستؤثر القرارات المتخذة في الدوائر الامبريالية على أشكال التغيرات والتحولات التي ستشهدها الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.

لقد شهدت الباتريمونيالية أزمة ذات مواصفات واحدة تقريباً في كل من البلدان الثلاثة.

ـ في الجزائر كانت موارد الدولة ضعيفة، لذلك رفعت المجبى ودعّمت «عسكر المحلّة» وزادت من احتكارها للتجارة. بالموازاة مع ذلك، أبرمت العقود مع الشركات الأجنبية لاستغلال ثروات الجزائر الطبيعية، حتى انه لما انتصب الاستعمار الفرنسي بصفة فعلية في الجزائر، قدّر الخبراء أن الثروات الجزائرية تناقصت بأكثر من النصف، وذلك خلال قرنين من الزمان.

ـ ظهرت الوضعية نفسها في تونس أيضاً، مع اعتبار المحاولات اليائسة للإصلاح التي حاولت تجنب ما وقع في الجزائر. فلقد كان على تونس أن تمرّ بالطريق نفسه الذي مرّت به الجزائر. فالمؤرخ «محمد الهادي الشريف» يشير بأن الواردات التونسية ارتفع حجمها بنسبة ١٠٠ بالمائة في حين لم يرتفع حجم الصادرات سوى بنسبة ٤٥ بالمائة فقط بين سنتي ١٨١٦ و١٨٢٩[١٣]. وبالإضافة إلى العمل على احتكار التجارة، فإن السلطنة قامت بمجهودات

---

(١٣) يعني نصف قرن قبل انتصاب الحماية. انظر:

Mohammad El-Hadi El-Charif, «Expansion européenne et difficultés tunisiennes,» *Annales E.S.C.*, vol.15 (mai- juin 1970), pp.714-746.

اصلاحية في مجال الإدارة والتعليم والجيش، كانت مموّلة في أغلبها من القروض الخارجية. ولقد كان حجم القروض، واتساع طاقة الاستهلاك بفعل تأثير عرض البضاعة الأوروبية في السوق، قد دفعا بالباي إلى الترفيع في الضرائب. لقد كانت الزيادة في مقدار المجبى في أساس ثورة «علي بن غذاهم» لسنة ١٨٦٤. ولكن السلطة المركزية التي لم تكن قادرة على تجنب الاندماج النسبي في دورة الرأسمال، ولا على تجنب مصير الجزائر، كانت بنيتها من الصلابة بحيث مكنتها من التغلب على محاولات التمرد الداخلية.

ـ أما المغرب الأقصى، فعلى رغم نزوعه إلى إحكام السد في وجه التدخلات الخارجية، فإنه لم يقدر على حماية نفسه. فمع نهاية سنة ١٩٠١ استبدل السلطان النظام الضريبي القائم على الشريعة والمعروف بنظام «المعاليم المتعدّدة» بنظام موحد، حتى يتمكن من تحسين الميزانية. واستغل الأهالي هذا الإصلاح لكي يرفضوا النظامين معاً. ولكن كانت المعارضة الأشدّ آتية من أوساط الأعيان المحليين الذين كانوا حتى ذلك الوقت مُعفَيْن من الضرائب.

وبالإضافة إلى معارضة المخزن، كانت بعض الزعامات الداخلية ـ خصوصاً في الأطراف ـ تحرض على العصيان العام. وإزاء هذه الحالة، لم يكن أمام السلطان سوى الاستنجاد بفرنسا لحماية عرشه.

من خلال كل ذلك، يمكن أن نستنتج بأن المجتمعات المغربية الثلاثة وصلت إلى حالة يمكن أن نطلق عليها «القابلية للاستعمار». ولكننا نتمنى أننا كنا أوضحنا بما فيه الكفاية أن هذه الحالة لا تعني أبداً أي نوع من التخلف الميتافيزيقي أو الثقافي. فإن يكون قد وقع احتلال هذه الدول من بعد، فلأن ذلك راجع إلى تخلفها عن مقتضيات التنظيم الاجتماعي والسياسي الحديث، وكذلك إلى القوة العسكرية والاقتصادية الهائلة للامبريالية المنتصرة.

إن هذه المحاولة تعطي القارىء فرصة للاقتناع بأنه لا يمكننا الوصول إلى فهم جيد للأحداث التاريخية التي جرَّت التخلّف الاقتصادي لمجتمعات العالم الثالث، إلاّ بتحليل العوامل الداخلية والخارجية معاً، وفي ارتباط متلازم. وفي خصوص المغرب، يجب ألاّ ينسينا التطور الحاصل خلال الفترة الاستعمارية، الخطوات المهمة المسجلة منذ العصر الوسيط. فمنذ العصر الوسيط، تغيرت العلاقات بين الدولة والمجتمع: إلى درجة أنه عندما نتحدث عن الدولة التقليدية المغربية، نجد أنفسنا ملزمين بتحديد هل نعني دولة العصر الوسيط أم دولة القرن التاسع عشر؟

ولقد تمثلت التحولات السياسية منذ العصر الوسيط حتى السنين التي أعقبت الاستعمار في ترسيخ التركيبة السياسية، بالصورة التي جعلت سلطة الدولة تتدعم والانقسام يخفّ. كما

أن المعارضة التي كانت تعلنها القبائل الطرفية للحكم المركزي، بدأت تضعف وتقلّ نجاعتها عن ذي قبل. ولقد نجحت ملكيات القرن السادس عشر والقرن السابع عشر في تثبيت نفسها في السلطة، وهي التي ركّزت الحدود الجغرافية للمجتمعات السياسية الحالية.

نعتبر إذاً أن القبيلة هي الوحدة السياسية الرئيسية في المجتمع الريفي، ويبين الجدول رقم (١ ـ ١) أن نسبة السكان الذين يعيشون في إطار قبلي، كثيفة في المغرب العربي، وخصوصاً في الجزائر، حيث تبلغ النسبة حداً أقصى، ويمكن أن نستخلص من هذه المعطيات أن الحياة الحضرية أكثر امتداداً في تونس والمغرب منها في الجزائر.

جدول رقم (١ ـ ١)

عدد القبائل في المجتمعات المغربية

البلد	عدد القبائل	سنة القياس	سنة الاحتلال الاستعماري
تونس	٩٣	١٩٠٢	١٨٨١
الجزائر	+٧٧٤	١٩٦٥	١٨٣٠
المغرب الأقصى	+٦٠٠	١٩٥٤	١٩١٢ ـ ١٩٣٤

إن عدد الوحدات القبلية يؤشر إلى احتمال الانغلاق المؤسسي، ونعني بذلك قدرة الوحدات الهامشية الموجودة على الأطراف في تقرير استقلاليتها عن النفوذ المركزي أو على الأقل في امكانياتها التفاوضية تجاه السلطة.

لقد كانت هذه الوحدات قادرة في العصر الوسيط على تحدي النفوذ المركزي والاستيلاء على الحكم. أما في القرن التاسع عشر فإن كل ما أصبح ممكناً، هو انتزاع الاعتراف بوجودها، والحرص على ضمان الحفاظ على مصالحها، فالتمرد نفسه أصبح جزءاً من الإطار المخزني.

ولا بد من الانطلاق من توضيح منهجي للمفاهيم الرئيسية التي تستعمل في تحليل التراث السياسي المغربي. فلا بد مثلاً من أن نحلّل مفهوم «الانشقاق» الذي لعب دوراً كبيراً في الكتابات حول أفريقيا الشمالية. لقد استعملت أغلب هذه الكتابات التمييز المتداول في المنطقة بين «بلاد المخزن» و«بلاد الصنيبة»، أو بعبارة أخرى «البلاد الخاضعة للسلطة» و«المناطق الخارجة عنها». وكثيراً ما نزعت الايديولوجيا الاستعمارية لتوظيف هذه المفاهيم لكي تنفي الهوية القومية للكيانات المغربية. ولم يكن هذا التوظيف بطبيعة الحال يُعنى كثيراً

بتحليل طبيعة حركات التمرّد وحجمها. ولذلك فنحن لا نجد أي تحليل مقنع لمفهوم «الصيبة»، سواء على الصعيد الفيلولوجي أو على الصعيد التاريخي، وذلك على الرغم من الحاجة الماسّة لمثل هذا التحليل.

تستعمل كلمة «سيبة» بالمعنى الفضائي Special meaning عند الإشارة إلى التمرد الذي يمكن أن يبرز بين ساكني الأطراف والذين يساعدهم موقعهم الجغرافي في الجبال على الانفلات من رقابة الدولة. كما تستعمل، أيضاً، عندما يعلن التمرد في ظروف تاريخية معينة، كأزمات الخلافة أو الصعوبات التي تتعرض لها الدول، فهذا هو المعنى الذي يعطيه «روبير مونتاني» «Robert Montagne» للمفهوم، إذ يقول: «بمجرد أن يموت السلطان، وتستفحل الأزمة بين المتنافسين على الخلافة، تنزع القبائل القوية إلى قوانينها الخاصة... ويمكن أن نشهد احياء «الجمهوريات البربرية». أو كما يقول، في مكان آخر، ان موت السلطان مولاي عبدالرحمن كان إيذاناً باندلاع «سيبة» دامت خمس سنوات واجتاحت كامل السهول»[١٤].

وقد بيّن المؤرخون المغاربة، ومن ضمنهم عبدالله العروي، كيف أن «السيبة» أخذت طابع الانتفاضة الريفية أثناء القرن التاسع عشر، وذلك مع انفتاح المغرب على التجارة الأوروبية، وتحت تأثير المنافسة الرأسمالية الأجنبية. وينطبق هذا الحكم على انتفاضة «أبي حمارة» بالمغرب الأقصى، وعلى ثورة «علي بن غذاهم» في تونس، ومثّل هذا التمرد الأزمة التي وقع فيها المخزن، وتقلّص قدرته على السيطرة على المجتمع. ومهما كان الأمر، فنحن نعتبر أن دفع الضريبة أو عدم دفعها، تقريباً، المؤشّر الأمثل للقوة المخزنية. وهو موضوع سوف نعود إليه فيما بعد.

وهناك مفهوم آخر، لا بدّ ان يستعمل بدقة، وهو مفهوم «القيادة والمشائخ» فظهور القيادات الوسطية مثّل ظاهرة جديدة في تكوّن المجتمع المغربي، ولكنه لا يشكل - خلافاً لما يذهب إليه الاثنولوجيون الماركسيون - بروز شبكة اقطاعية، انه لا يكفي لقائد ما أن يعيش في قصر ويكون له خدم وحشم، وأن يصيد بالطيور الجوارح، وأن يفصل بين الناس فيما اختلفوا فيه، حتى نعتبره اقطاعياً، ولو على سبيل المجاز. لا يمكن تحليل مسألة ظهور هذه الشبكة من القيادات، إلا بالنظر إليها داخل سياقها الذي هو عبارة عن عملية توحيد عنيفة وطويلة المدى يقوم بها المخزن منذ قرون. ففي هذا الإطار، كثيراً ما يصعد الزعيم القبلي على حساب دمج قاعدته، وعلى حساب القبائل الأخرى. بعبارة أخرى، يمثّل ظهور القائد، التكيّف مع وضع جديد حصلت فيه المركزة السياسية وضعفت القاعدة القبلية، مما أتاح لهؤلاء الشيوخ آفاقاً للبروز وفرض أنفسهم كأطراف إزاء المخزن، وهو وضع أبعد ما يكون

---

(١٤) انظر: Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires* (Paris: Librairie Félix Alcan, 1930), p. 286.

عن النمط الاقطاعي، وأقرب ما يكون إلى النمط الباتريمونيالي. وهكذا، فالطريقة الأقوم لقياس درجة المركزة والتشتت في السلطة هي استعمال جملة من المقاييس:

ـ نسبة الأعوان المنصبين من طرف المركز.
ـ نسبة القيادات الوسطية.
ـ عدد القبائل التي ترفض دفع الضريبة وتحافظ على الحكم العرفي كرمز لاختلافها مع الحكومة المركزية. على الرغم من أن المعطيات لا تزال قليلة في هذا الاطار، فسنحاول في ضوء هذه المؤشرات إعطاء صورة، ولو تخطيطية، لقوة المخزن وطبيعته في كل مجتمع.

من المعلوم أن العائلة الحاكمة في المغرب الأقصى، كانت تستعمل ثلاثمائة قائد بصفة قارّة (مستقرة) في إدارة شؤون البلاد، وإذا صحت هذه التقديرات فإنها تعني ـ ان نحن أخذنا عدد القبائل بعين الاعتبار ـ أن السلطة لا تمتد بطريقة مباشرة إلى أكثر من نصف السكان. ولكن هذه الصورة تبقى مبسطة إذا هي لم تأخذ بعين الاعتبار الأشكال الأخرى للنفوذ، والتي تتمثل في «الأمغار والشيوخ والقادة» وهي ظاهرة تكثّفت منذ سنة ١٣٩٧ حتى ١٩١٦. ولسائل أن يسأل: لماذا لم تحاول هذه القيادات غزو السلطة، كما كانت تفعل في الماضي، ولماذا حدّت من طموحاتها في نزع الاعتراف بمصالحها من السلطة المركزية؟ والجواب عن هذا السؤال هو: أوّلاً، انّ حدوث الاستقرار السياسي للدولة مكّنها من تشديد مراقبتها للقبائل (خصوصاً بفضل امتلاك البارود) وثانياً، احتكار السلطان للسلطة الدينية، ولم يبق بذلك للزعامات المحلية إلّا ورقة واحدة لدعم نفوذها، وذلك بإقناع الدولة بأنها تعمل على توحيد البلاد وراء السلطان من جهة، وبإقناع القبائل، من جهة أخرى، بأنها تشكل آخر ضمان للمحافظة على مصالحها إزاء المركز.

وهكذا ساهمت القيادات المحلية في تركيز سلطة المخزن، وذلك بإزالة المؤسسات المحلية ذات الطابع الجماعي، واستبدلتها بنوع من النفوذ الشخصي والمستبد. وحاولت هذه الزعامات، في كل مرة، أن تحافظ على مجال من الحرية إزاء السلطان، مما جعل تعاونها معه في الوقت نفسه مرغوباً فيه ومشبوهاً، وقد أثّرت هذه العوامل على طبيعة الحكم في المغرب الأقصى. ولقد ظهرت السلطنة في مجتمع مبني على التعدد الإثني والقبلي، وواجهت أنماطاً مختلفة من النفوذ المجتمعي، سواء في صورة قبائل أو زوايا أو قيادات وسطية، ولذلك أخذ الحكم طابع الحكم الباحث عن التوازن والوساطة، وذلك حتى يضمن وحدة السلطنة. ولقد لعب الإسلام دوراً مهمّاً في هذا المضمار.

وحتى نفهم بدقة الدور الحاسم للعائلة الحاكمة، لا بد أن نفقه قواعد الشرعية في الإسلام، ونأخذ بعين الاعتبار الشكل الذي اتخذه الإسلام في هذا المجتمع. يتضمن الإسلام تراثين من التأويل في التقليد السياسي، يمكن أن نعرّفهما بالشرعية الضمنية والشرعية

التعاقدية. «الشرعية الضمنيـة» (Légitimité interne) وهي التي تقوم حـول حصر الخلافـة في أهل البيت، و«الشرعية التعاقديـة» (Légitimité contractuelle) التي تقول بـأحقية الخـلافة في من حصلت لهم البيعة.

ويمثل المغرب الأقصى، البلد الإسلامي الوحيد تقريباً الذي نجح في الجمع بين هذين النمطين من التقليد السيـاسي في الوقت نفسـه. فقد نجـح العلويون في مشروعهم السيـاسي بإبراز انحدارهم من فرع نسبي واحد «الشرفاء». ودعّمـوا موقفهم في المـدن عبر بيعـة العلماء لهم. ومن المعلوم أن الوحدات النائية عن الملك، لا تضـع موضـع التساؤل السلطة الـدينية للسلطان، حتى في صورة خروجها عن الحكومة.

أمـا في الجزائـر، فلم يكن للترك المراقبـة المباشرة للجـزء الأكبر من البـلاد. وإذا كان الجزائريون قد أمضوا أكثر من أربعـين سنة لكي يُحكمـوا سيطرتهم عـلى البلاد، فـذلك لأن العديد من المجموعات لم تجابه الحكومة المركزيـة سوى للمـرة الأولى، وهو مـا لاحظه المؤرخ «لـويس رين»، فمن الواضـح أن الأتراك حكمـوا الجزائـر، دون محاولـة ربط هذا المجتمـع بحكمهم، وأن العلاقة مع السكان كانت نفعية بحتـة، دون أي محاولـة للتوحيـد السياسي. إن هذا الاتجاه يفسر العدد الكبير للكيانات المستقلة أو شبه المستقلة داخل الجزائر.

ولقد قام المؤرخ «رين» «Rhin» بمسـح لجميع دراسات الموظفين المكلفين بإجراء عمليات المسح في أراضي الجزائريين، مما يوفّـر لنا بعض المعـطيات، ولـو غير المبـاشرة، حول تـوزيع النفوذ قبل الاستعمار.

جدول رقم (١ ـ ٢)

توزيع النفوذ في الجزائر قبل الاستعمار

الوحدات / الجهات	الجزائر المدينة	تتري	وهران	قسنطينة	المجموع
المخزن	١٩	١٤	٤٦	٤٧	١٢٦
القبائل الخاضعة	١١	٢٣	٥٦	١٤	١٠٤
الزعامات نصف المستقلّة	٢٠	١٢	٢٩	٢٥	٨٦
القبائل المستقلّة	٢٣	١٣	٢٦	١٣٨	٢٠٠
					٥١٦

ومن نافلة القول التأكيد على وجوب توخي الحذر في قـراءة هذه المعـطيات، ذلـك أن هـذه البحـوث التي أجـريت كـانت تهـدف إلى تصنيف أنمـاط تلك الأراضي، وهي لـذلـك

تتضمن وحدات غير متجانسة، تتراوح بين وحدات عسكرية (عند الحديث عن المخزن) ومجموعات قبلية خارجة تماماً عن المخزن، نذكّر فقط بأن مجمل الفئات المصنفة تحوز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مساحة ٤٨ مليون هكتار. ويبدو أن كلاً من القبائل المخزنية والقبائل الخاضعة لا تحوز أكثر من ١٦ بالمائة من التراب.

أما المجموعة الثانية والمكونة من ٨٦ قائداً ومع عروشهم يحوزون تقريباً مساحة مساوية (١٥ بالمائة من التراب). أما بقية المساحة ٦٩ بالمائة فتحوزها إما القبائل المستقلة، أو أنها مجهولة المالك.

أما المزيّة الثانية للجدول رقم (١ ـ ٢) فهي سياسية، إذ انه بقدر ما تتقدم نزولاً عن المخزن بقدر ما تصبح المعطيات أكثر وضوحاً. فالمجموعة الأخيرة تعد حوالى مائتي قبيلة مستقلة، ترفض دفع الضرائب وهي في حالة خروج مستمر عن السلطة المركزية. فإن نحن أخذنا القيادات نصف المستقلة بعين الاعتبار، فإننا نجد أن المجموعات التي ترفض الحكم المركزي، هي أقوى في الجزائر منها حتى في المغرب الأقصى.

إن الدراسات التاريخية المتراكمة تبين أن المجموعات الجزائرية كانت تتفاعل مع قادتها المحليين، وفي إطار الطرق الدينية، أكثر بكثير مما تتفاعل مع الأتراك. ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الفرنسيين أحد زعماء هذه الطرق في شخص الأمير «عبدالقادر» عوضاً عن الترك، ويكون الأمير قد قدّم أول قاعدة للتوحيد الوطني، على الرغم من قِصَر فترة تجربته. ولا بد في هذا المضمار أن نذكر أن للجزائر تراثين سياسيين:

الأول: تراث الترك، تراث عسكري أجنبي وانتفاعي لم يكن مهماً في بناء الدولة وتوحيد المجتمع.

والثاني: هو تراث الأمير «عبدالقادر»، الذي مهما كان محدوداً في الزمن، فإنه حاول إرساء نظام سياسي شرعي، ومركّز مؤسّسيا.

لعل هذه المقولة تجد دعماً في ملاحظات «دي توكفيل» «de Tocqueville» الذي زار الجزائر أيام الحرب، وقدّم تقارير عنها للمجلس الوطني الفرنسي، إذ يكتب: «إن حكومة «عبدالقادر» كانت أكثر مركزة وتحركاً وقوة، كما لم تكن عليه يوماً دولة الأتراك». وفعلاً فقد نجح الأمير في بضع سنوات في تنظيم جيش عصري، واختراق الحساسيات القبلية، وتكوين جبهة «قوية نسبياً»، وبهذا الجيش انتزع الضرائب بصفة منتظمة، مما مكّنه من القيام بحاجيات دولته وجيشه. فهو مستعد دائماً لتحذير، أو لسحق، كل أشكال المعارضة. وهو يقهر الأغلبية بالحماس والأقلية بالخوف. هذا هو سرّ قوته، فهو ليس صعب الفهم، لأن ما يرمي إليه «عبدالقادر» ليس جديداً في العالم، إنما يقع في هذه المجتمعات هو عمل اجتماعي شديد

الشبه بالذي وقع في أوروبا. . . إن «عبدالقادر» الذي يكون من المحتمل جداً أنه لم يسمع بما وقع في فرنسا في القرن الخامس عشر، يتصرف مع القبائل كما تصرّف ملوكنا تجاه الاقطاع. . . هو لا يعلن الحرب ضد الفرنسيين فقط بل حتى ضد الارستقراطيات الوراثية في بلاده. . . ولا يستغرب حتى من «توكفيل» أن يتناسى مركزه العلمي ليتكلم كسياسي منحاز، عندما يختم تحليله بالطريقة الآتية: «يجب أن لا نتوقع أن هذه القوة سوف تزول، كما زالت قوى أخرى مثلاً. فعلى العكس من ذلك، أنها تبعث الخوف. فعبد القادر هو اليوم بصدد بناء سلطة أكثر مركزة وحركية وقوة. . بل وتجربة وانتظاماً من كل هذه المحاولات التي تعاقبت عبر التاريخ، في هذا الجزء من العالم. فيجب عمل كل شيء، من أجل عدم تركه ينهي هذا العمل الخطير»[١٥].

ولكن المستقبل السياسي للجزائر سيكون صعباً، لأن فرنسا قضت على الجهاز السياسي وعلى جميع معالم السيادة الجزائرية، ولهذا فلن تجد النخب السياسية في المستقبل الإطار التنظيمي الذي يمكن أن تبني عليه مشاريعها، والذي يمكن أن يشكّل أساساً لبناء الهوية الوطنية.

أما تونس، فخلافاً لما هو الشأن في المغرب والجزائر، فإنها لم تعرف هذا المدى من التشتت السياسي. فهذا التفريق القديم بين المركز والأطراف، يفقد هنا مصداقيته، إذ هناك كما لاحظ «أوغستين برنارد» «شيء يشبه التدرّج في التركيبة الاجتماعية. في المغرب الأقصى نجد وحدات قبلية كبرى كالبربر، وفي الجزائر قبائل قوية كـ «الأربعة» و«أولاد نايل» وفي تونس نجد قبائل صغيرة وواهية، قد انحلت تقريباً حتى قبل وصولنا، بل وذهب انحلالهم إلى درجة أنهم فقدوا أسماءهم، مثلما هو الشأن لقبائل الساحل»[١٦].

ونظراً لضعف النسبة القبلية، وكذلك لضعف القيادات الوسطية، فقد أجمع المؤرّخون على أن تونس الدولة المغربية الأكثر تمركزاً واندماجاً. صحيح أن أشكال التضامن العشائري تظل موجودة، بل وقد تطفح عند الأزمات، وخاصة عند دفع الضرائب حيث يقع احياء المؤسسات المحلية كـ «الميعاد»، ولكن قلّ أن تأخذ هذه التمردات شكل الانشقاق عن إطار الكيان الدولي. فحتى عند أعنف ثورة ضريبية، وهي التي وقعت سنة ١٩٦٤ تحت زعامة «علي بن غذاهم»، شكا المتمردون أمرهم إلى الباب العالي، حتى يبتعد الباي عن انحيازه إلى الأجانب، ويخفف وطأة الاستغلال الداخلي، أو بعبارة أخرى، يقع التمرد عن المخزن أو تجنبه، دون تجاوز الإطار المخزني نفسه. ولعل هذا التقدم النسبي في البناء الدولي، وانفتاح البلاد على التيارات العالمية الأوروبية منها ولكن أيضاً العثمانية والمصرية، مكّن من بلورة الإصلاح المشهور بواسطة «خير الدين» والذي أدّى إلى ترشيد مؤسسات الدولة، والحدّ من

---

(١٥) انظر: Alexis de Tocqueville, *Ecrits et discours politiques* (Paris: Gallimard, 1962), vol.3 des œuvres complètes, pp.222-224.

(١٦) انظر: Augustin Bernard, *L'Evolution nomadisme* (Alger: [s.n.], 1906), pp. 293-294.

الفوضى الاقتصادية، وتبنّي دستور أصبح، وإن لم ينجح، شعاراً للنخب المتتالية لهذا اليوم.

إن هذا الوصف الذي قدمناه، يؤكّد بالطبيعة على الدولة كجهاز، وهو لا يفترض أنه حصل إجماع حول مؤسسة المخزن.كلّ ما في الأمر أن الدولة ـ على الرغم من تمثيلها لمختلف الفئات الاجتماعية ـ أصبحت المرجع الرئيسي لجميع هذه الفئات، والإطار الذي تتعايش فيه جميع السلطات والقوى، وهي بذلك تمثّل بداية لتكوين شعور شعبي. وهذه الجدلية عبارة عن تفاعل ومعارضة، عن رفض عنيف ودعوة متبادلة، فهي البرهان الأمثل الذي يدل على وجود كيانات قبل الفترة الاستعمارية، لها هوية وخصوصيات، وذلك حتى قبل العهد الاستعماري.

أمّا ليبيا، فيجب النظر إليها على حدة، نظراً لما تتمتع به من خصوصية داخل المجتمعات المغربية نفسها، فهي كما ذكر جمال حمدان «من ـ المغرب ـ ولكنها ليست من جزيرة المغرب أو قل انها أقلّ المغرب العربي مغربية»[١٧]. فلقد دخلت ليبيا في علاقات حميمة مع الشرق، وخاصة مصر التي شاركت تونس في التأثير عليها حضارياً.

«إن ليبيا تظل مدخل الغرب وبوّابة المشرق، دون ما تعارض بين البعدين.. ان أبناء المغرب العربي في دول تونس والجزائر والمغرب ينظرون إلى ليبيا كمنطقة انتقال بينهم وبين مصر. انها حلقة الوصل وعامل اتصال، وضابط الايقاع، وإذا كان لهذا الدور من مغزى وظيفي ووظيفة سياسية وسياسة قومية، فمؤدّاها أن ليبيا المؤهلة لها بالجغرافيا والمرشحة لها بالتاريخ هي أن تكون «مفاعلاً وحدوياً» بين المغرب والمشرق، وقدرها هو أن تجمع بينهما شعبياً أو رسمياً»[١٨].

غير أنه لا بد من الاحتراز إزاء هذا الموقف المتفائل، نظراً للسمات الأخرى التي تمتاز بها ليبيا، والتي قد تتضارب مع الدور الذي تريد القيام به، منها: قلة الاندماج أو التجانس الداخلي، حالة النشأة الحديثة تاريخياً للدولة الليبية.

لقد عرفت ليبيا الحكم العثماني، منذ منتصف القرن السادس عشر، فكانت ليبيا العثمانية تُعرف عادة بطرابلس وبرقة، وأحياناً بطرابلس الغرب فقط، ذلك أنها كانت ولاية بينما كانت برقة سنجقاً منفصلاً. لقد كانت طرابلس تمثل محور اهتمام العثمانيين ومصدر ثقلهم، نظراً إلى أنها كانت الأكثر موارد وانفتاحاً على العالم، ولقد دخلت في تفاعلات متنامية مع القوى الأوروبية التي تجاذبت باطراد طرابلس نحو البحر والشمال.

وفي الوقت نفسه، كانت برقة منجذبة نحو الداخل ونحو الصحراء بعيدة كل البعد

---

(١٧) جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٨)المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

عن تأثير البحر والشمال وأوروبا بصفة عامة، فلقد كانت الصحراء مهد الحركة السنوسية والقاعدة الخصبة لنشاطها، وهي ـ كما هو معروف ـ إحدى الحركات الإسلامية الاصلاحية السياسية التي انفجرت في العالم الإسلامي كردّ فعل على الضغوط الاستعمارية والحداثة الغازية عموماً، والتي أوجدت نمطاً من التنظيم السياسي هو نمط شيوخ القبائل وملوك الصحراء، على غرار بقية الحركات الاصلاحية السلفية الأخرى كالوهابية والمهدية.

هكذا تبدو طرابلس وبرقة: قد اتخذت ـ خاصة في نهاية القرن الماضي ـ خطين تطورين مختلفين إلى حد ما: «فبينما أصبحت طرابلس، من جهة، أكثر انفتاحاً على الغرب وأكثر احتكاكاً به، وبالتالي أكثر تعرضاً لأخطاره الاستعمارية وجالياته المتزايدة، أصبحت مدنه أكثر تأثراً بالطابع الأوروبي (عمارة وثقافة وأسلوب حياة إلخ)، وعلى العكس من هذا صارت برقة أكثر عزلة وانطواء: التراث العربي أغلب على طابعها ومدنها، والوجود الأجنبي والخطر الاستعماري على أية حال أقل كثافة وتهديداً، نسبياً»[19].

وعليه، فإن تكوّن ليبيا، كدولة مركزية موحدة، حدث حديث ومرتبط أساساً بتاريخ الاستعمار الايطالي، فمعلوم أنه قبل ذلك العهد، كانت تخضع كل جهة من جهات ليبيا خضوعاً حضارياً لإحدى الدول المجاورة: برقة إلى مصر، فزّان إلى جنوب الجزائر والساحل الأفريقي وطرابلس إلى تونس. فلقد حاول آل قرملي توحيد شمال ليبيا، ولكنهم وجدوا صدّاً عنيفاً من قبل بنغازي، كما حاول الأتراك إحداث نوع من الحكم غير المباشر في برقة، ولكن بقي الشعور الوطني هلامياً، ولم يتبلور إلاّ من خلال النضال ضد الاستعمار. ولتأكيد ما ذهبنا إليه، يكفي أن نذكر حادثة «أولاد عزيز» الذين اختاروا اللجوء إلى ليبيا سنة ١٨٥٤، نظراً لعجزهم عن دفع الضرائب الثقيلة. وقد كتبوا إلى باي تونس يعبرون عن تشكيهم من إثقال كواهلهم بالضرائب، ونيتهم في مغادرة الإيالة تجنباً لمعارضة الدولة بالعنف، فهم يقولون «لقد كنا رعاياك دائماً أبا عن جد، ونودّ أن نجعلكم تدركون بأن الهروب من وجه السلطة هو نوع من الطاعة»[20].

ومع هذا لا بد أن نتساءل عن علاقة الدولة المخزنية بالدولة المغربية المعاصرة. بعبارة أخرى، هل تحيلنا دراسة الدولة المخزنية إلى ظاهرة انقرضت وزالت، أم ظاهرة ما زالت على قيد الوجود؟

إن الاجابة المتأنية عن هذه الأسئلة تقتضي منا تمييزاً تحليلياً بين الدولة كجهاز وإطار تنظيمي من ناحية، وبين الدولة كجملة من المفاهيم والتصورات الخاصة بمسألة السلطة،

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٠) رسالة ميعاد «اولاد عزيز» إلى الباي في: وثائق الحكومة التونسية، العدد ١٨٢٠٥. انظر:
Mohammad El-Hadi El-Charif, *Les Mouvements nationaux d'indépendance* (Paris: Armand Colin, 1971).

وعلاقة الحاكم بالمحكوم من ناحية أخرى. ويمكن القول، بشيء من الإيجاز، إن الدولة المخزنية انتهت تاريخياً كهيكل ولكنها ما زالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وكممارسة النفوذ، وموقف الناس من ذلك كله.

لقد لعبت التجربة الاستعمارية دوراً مهماً في هذا المضمار، إذ صحيح انها حاولت المحافظة، بل وإحياء المخزن المراكشي، غير أنها أضعفت أيضاً العائلة المالكة التونسية، وقضت تماماً على المخزن الجزائري[٢١]. غير أنه لا بد من الاعتراف أن الحركات الوطنية ورثت في آخر المطاف من الاستعمار أجهزة حكم، هي أبعد ما يكون عن الهيكل المخزني القديم، بل هي أقرب إلى الأجهزة الحديثة الحكم، فتبدو في العديد من الأحيان أكثر منها مركزة وعنفاً، وذلك لعدم تقيدها بمثل ممارسة السلطة في الغرب ومعاييرها.

ففي العديد من الأحيان، يبدو من الأسهل لدول العالم الثالث أن ترث تقنيات ممارسة السلطة، ولكن كان هذا الإرث منقطعاً عن طرق مراقبة الشعب لهذه السلطة. فالفرق بين الغرب والعالم الثالث، في هذه المسألة، هو توازي العمليتين في الأول، وانقطاعهما عن بعضهما في الثاني.

ونحن إذ ذكرنا تواصل المخزن كذهنية، فلا بد من توضيح ما نعنيه، ذلك أن تحليل هذه المسألة يكتسي العديد من التعقيدات. فالمخزن يمثل من هذا المنظور نمطاً موازياً للحكومة القائمة، يراقب أو يعطل، بل ويحلّ محلّ المؤسسات الرسمية. إن دارس الحياة السياسية في هذه المنطقة لا بد أن يشعر بأن القرار السياسي يصدر من وراء الأجهزة البيروقراطية للدولة، لذلك يبدو التمييز المعروف بين وزارات السيادة والوزارات الفنية الذي يكتسي أهمية بالغة في توزيع النفوذ في المغرب العربي ممثلاً لأحد أبعاد ثنائية: السلطة الظاهرة والسلطة الخفية.

ومن معاني تواصل الذهنية المخزنية، إصرار الحاكم على أن يتواجد في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية: سواء تكلمنا عن مجال السياسة أو مجال الاقتصاد أو مجال الدين. فهناك مراقبة مستمرة لجميع الحالات التي من الممكن أن تشكّل مراكز للنفوذ المستقل، بل وإرادة مستميتة لمنع تبلور أي كتلة متميزة، فلا بد للحاكم، إذاً، أن يكون مصدر كل مبادرة، فإن لم يستطع ذلك فعلى الأقل الوسيط الضروري لجميع التحركات.

---

(٢١) انظر: Elbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative* (Paris: Anthropos, 1975).

وحيث قدمت تصنيفاً منمذجاً للتجارب الاستعمارية في المغرب العربي.

الفصل الثاني

بناء الدولة الوطنيّة في أقطار المغرب العربي

أولاً: ظهور الدولة الإقليمية كإطار مقبول للوجود السياسي

عرف المغرب، ابتداء من القرن التاسع عشر، حركة إعادة بناء واسعة شملت المجتمع والدولة. وساهمت سلسلة طويلة من العوامل مثل التفكيك العشوائي للمجتمع الجزائري عن طريق الاستعمار في المرحلة الأولى من انتصابه، إضافة إلى العوامل الأخرى مثل الإصلاحات المعتمدة لمواجهة الغزو الأوروبي التي شهدتها نهايات القرن التاسع عشر في تونس وفي المغرب. كل ذلك ساعد على تدعيم السمات التي نراها اليوم تميّز المغرب المعاصر في المجال السياسي وهي: وجود مراكز سياسية قوية نسبياً، يتمحور حولها حس حاد بالهوية الجماعية.

ويكون من المهم لو أُجريت دراسات حول: إلى ماذا كانت ستؤول إصلاحات خير الدين الإدارية والعسكرية والاقتصادية في تونس، أو المشاريع المماثلة التي لم تدخل حيّز التطبيق في المغرب، لو لم يتدخل الاستعمار ولو لم يعجز المخزن أمام حركات تمرد الريف؟

كل ما يمكن أن نقوله، في هذا المضمار، هو: إذا سارت الأمور بشكل طبيعي، لكنا شاهدنا عملية تراكمية تجعل البناء السياسي في المغرب شبيهاً بالنموذج البُروسي.

ولكن الجميع يعرف بأن الاستعمار هو الذي سيحقق غلبته في النهاية، وهو الذي بدمجه للاختيارات السابقة سوف يطبع الحركات الوطنية، وسوف يؤثر إلى حد بعيد على طبيعة الدول التي ستتمخض عنها هذه الحركات. على أرضية الكيانات الموجودة أسّس الاستعمار حلبة مرجعية Political arena أصبحت هي حجر الزاوية في رسم حدود التحديد الجماعي للذات، ومنها تنبثق المنظمات المختلفة.

وهكذا، فلقد أفرز النظام الاستعماري، دون وعي، ظاهرة بروز أحزاب سياسية

ونقابات ومنظمات مهنية استمدت مواصفات بعدها الوطني من الأرضية التي حدّدها هذا الاستعمار نفسه.

ولقد كان من الطبيعي أن تؤدي المجابهة مع الاستعمار والتفاعل معه، إلى أن يكون الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية.

ولا يعني ذلك أن النخب التي قادت الكفاح في عهد الاستعمار لم تلجأ إلى تحريك الشعور الديني وتأجيجه، أو انها تجنبت تعبئة التضامن العربي، بل بالعكس لقد استعملا كقوة ضاربة في مواجهة «الآخر الاستعماري». ولكن ما يجب ادراكه هو أن جميع الطاقات، الرمزية منها أو المؤسساتية، وقع استغلالها واستعمالها لفائدة «تونس» و«الجزائر» و«المغرب» وكأنما هي كيانات تمثل أمماً في حد ذاتها.

إن جميع الأحزاب السياسية التي قادت الحركة الوطنية كانت قد أطّرت الزخم الشعبي باسم «الوطن» لا باسم «الوحدة»، سواء أكانت المغربية أم العربية. وحتى عندما أثيرت مسألة الوحدة ـ ولم يحدث ذلك إلاّ في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية ـ فإن التفكير حولها لم يتم إلا في إطار وحدة مغربية تجمع أقطار المغرب الثلاثة، بل وقع توظيف هذه الفكرة نفسها ـ فكرة وحدة أقطار المغرب ـ في خدمة قضية الاستقلال وبناء الدولة القطرية.

هكذا يجب أن يفهم التنسيق بين أقطار المغرب العربي، ممثلة بحركاتها الوطنية، والذي أدى إلى إفشال السياسة الاستعمارية المباشرة بدءاً بمحاولات التجنيس ومحاولات التفريق بين العرب والبربر. في ظل هذه المعطيات، يجب فهم إنشاء «مكتب المغرب العربي» و«لجنة تحرير المغرب العربي» بالقاهرة. ولقد تعرّض «محمد عابد الجابري» إلى هذه الفترة ليلاحظ أن فكرة المغرب العربي كانت دائماً تحدد بالسلب، فلقد كانت تعني الانفصال عن فرنسا واسترجاع السيادة الوطنية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية، كما يلاحظ أيضاً أن «الشيء الوحيد الذي كانت تسمح به المعطيات الداخلية والدولية هو ما حدث بالفعل: توظيف مفهوم الوحدة في الكفاح الوطني القطري بغية خلق نقيضه: الدولة القطرية العربية»[1].

ولا غرابة إذاً، في هذا السياق، أن تحتل الدولة في المغرب مكانة تختلف عن مكانتها في المشرق. فلئن كانت في المشرق تعتبر كياناً مصطنعاً «يقف عرضة أمام الأهداف القومية» فإنها في المغرب تعتبر مكسباً إيجابياً كافحت من أجله الأجيال، وارتبطت به طموحات الناس.

---

(١) انظر: ندوة آفاق بناء المغرب العربي، تونس، ٧ ـ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٤ (تونس: دار العمل، ١٩٨٤)، ص ٧٩.

ثانياً: الخصائص المؤسسية والايديولوجية للبناء السياسي

بعد أن رأينا ما تمخضت عنه هذه التطورات التاريخية القريبة لأقطار المغرب العربي، يبقى لنا الآن أن نبرز الإطار الايديولوجي والشكل المؤسساتي الذي ظهرت فيه الدولة في كل من الأقطار الثلاثة.

١ ـ تونس

لقد شهد التاريخ الحديث لتونس، عملية تشكيل لنظام دولوي لا يكون فقط عصرياً على الشاكلة الأوروبية، بل قادراً على تحقيق هذا الانصهار الذي طالما تأخر بين الدولة والمجتمع.

وقد لاحظ «عبدالله العروي» بأن التقدم في هذا الاتجاه قد حصل دائماً في تونس، وإن كانت التجربة الجزائرية أكثر وعداً للمساهمة في هذا الجانب، بسبب التغيرات الكثيرة الحاصلة فيها كنتيجة للحرب الثورية الطويلة. كما أنه يشير، من ناحية أخرى إلى أن «أخطار التعفّن الكبرى تهدد المغرب الأقصى وذلك نظراً لتراثه الممتد في الزمن»[٢].

إن تاريخ الحركة الوطنية في تونس معلوم بما فيه الكفاية، ولذلك فنحن لا نرى حاجة لتناوله تفصيلياً، ويكفي أن نذكر بالخطوط الكبرى التي مكنت زعماء حزب الدستور الجديد من انتزاع الزعامة السياسية من أيدي ممثلي العائلات الحضرية الكبرى (البلدي) وأفسحت المجال أمام هذه النخب الصغيرة والشديدة الانسجام والمنحدرة من الأصول البرجوازية الصغيرة، لكي تؤطّر الجماهير وتوجه حركتها، وتعقد تحالفات قوية مع العمال، مما أفسح المجال لظهور حزب يكاد يحتكر العمل السياسي، يكتسح الدولة ثم يعيد بناءها.

لقد كانت المحاور الكبرى على أرضية هذا البناء هي «العقلنة» و«العلمانية» وكذلك ـ مثلما هو الشأن في القطرين الآخرين ـ «المركزة». لقد كان هذا هو المسار المنتهج منذ خير الدين إلى بورقيبة، مروراً بالحدّاد. ولا شك في أن هذا المشروع قد اصطدم بردود فعل عديدة، سواء على المستوى المحلي من طرف المجموعات الجهوية، أو حتى على المستوى القومي من طرف الولاءات «الإسلامية» و«العروبية»، ولكن في كل مرة كان ينتصر الحس الوطني المركز حول الدولة التونسية.

ولتوضيح التصور الذي يحمله الزعماء السياسيون التونسيون حول عملية البناء

---

(٢) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un Essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1970), p.356.

الـوطني، أي في النهايـة تصورهم للمجتمـع وللطريقـة التي يـرتؤونها في تنـظيمـه، رأينـا أن نستعرض وثيقة صاغها أحد رواد هذا البناء، الذي يذهب إلى أنه: «في تونس قسمنا سياستنا إلى مرحلتين، في الفترة الأولى ركّزنا على المركزية فجلبنا السلطة والنفوذ إلى العاصمة أي إلى الحكومة المركـزية لسبب واحد، فالشعب التونسي كان شعباً مشتتاً، لا جغرافياً واقتصادياً فقط، وإنما ثقافياً نجد البدو والعرب الرحل والحضر «البلدي». وبين هذه الفئات تختلف النفسيات والعقليـات. لم يكن هناك قـاسم مشترك عـدا انتمائهم إلى الحضارة العربية المسلمـة. إلى جانب هـذا التفتت، هناك تفتت غـذاه الاستعمار مستغـلاً هياكـل عتيقة كالعروشية. فالتركيز الإداري كان مبنياً على العروش.

ومنذ الثلاثينات إلى حوالى الخمسينات كان أول تجمع مركـزي للشعب التونسي حـول الحركـة الوطنيـة التي غذت القومية التونسية التي صارت قاسماً مشتركاً. الـرئيس كان شـاعراً بـأن هذا التفتت يشكـل خطراً كبيراً على البلاد، لذلك عمد إلى تجميع السلط والاتجاهـات في مركـز سياسي، ولقـد كان لي شرف إحـداث نظام الولاة، وكنت أول مدير إدارة جهوية في البلاد. فأنـا صاحب النص الأول والـتركيز الـترابي الأول. لقد كان هدفنا توحيد التونسيين وإيقاف تيار التفرقـة. حذفنـا القيادات ووضعنـا الولايـات. . . وقد أثـارت هذه العملية الجريئة حساسية كل الـذين اعتادوا عـلى نظام القيـادات والعروش. وكـان بين المحتجـين حتى بعض المقاومين والمناضلين. غير أن الرئيس رفض ارضاء الخاطر والحياد عن السياسة التي سطرها منذ البـداية. أمـا التنـظيم الثاني الـذي كان يهـدف أيضاً إلى انهاء حـالة التشتت فهـو المدرسـة التونسيـة التي عمت كل تـراب الجمهورية. كـان علينا أن نختـار بين وضـع تعليم متأقلم مـع مختلف الجهات وبـين تعليم موحّـد، واخترنـا الطريقة الثانية. مبدئياً قد نعيب هذه البيداغوجيا، لأنّ ظروف التلاميذ تختلف من منـطقة إلى أخـرى، ولكننا كنا نهدف إلى توحيد التونسيين. . . بعد عشرين سنة نجد شبابنا متمتعاً بنفس التكوين وبنفس الايديولوجيـة والهيكلية الذهنية.

وحتى نؤكّد على أهمية وسلامة هذه الطريقة، أذكر لكم الحرب التي كـانت قائمـة بين المـدرّسين الـذين يتعلمون حسب طرق علمية حديثة والزيتونيين. . . وسيشهد التاريخ بسلامة النظرية. لذلك أرجعنا الزيتونـة إلى وظيفتها الطبيعية كمسجد، أي أنها كليـة دينية وليست تعليميـة. المستعمر غـذى التعليم الزيتـوني لهدف بسيط وهو تكوين نوعين من التونسيين. . . وحدة التعليم تعني وحدة الأرضية، وليس هناك خطر في اختلاف وجهات النظر بعد ذلك لأن المقاييس والقوالب الذهنية والمنهجية هي نفسها. ولا شك في أن البلدان العربيـة التي لم تدرك خطر الإبقاء على نظام المدرستين المختلفتين سيتكون عندها نوعـان من الشعب مما سيؤدي حتمـاً إلى أزمات حادة، لأن التفاهم بين عقلية المدرستين مستحيل. لهذه العوامل التي هدفت قبـل شيء إلى توحيـد الشعب صار الحكم مركزياً[٣] جداً» .

٢ ـ المغرب

أما في المغرب الأقصى فنحن حيال استمرارية أيضاً، كـما هو الشـأن في تونس، لكنهـا هـذه المرة ليست استمـرارية الاتجـاه الاصلاحي بـل استمراريـة الاتجاه السلفي. قـد تتغير الظروف، تتحوّل طبيعة الدعـوة، ولكن الإطار السلفي يبقى الإطـار السائـد كتوجيـه عام،

(٣) الاعلان (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢).

وكطريقة لإضفاء الشرعية على التغييرات الممكنة. ويجمع الباحثون المغاربة على أن السلفية كانت الأساس الذي قامت عليه الحركة الوطنية نفسها.

ولقد كانت للسلفية النهضوية التي انطلقت في المشرق، وكذلك لزيارة الإمام محمد عبده لتونس سنة ١٨٨٣ واتصاله ببعض علماء القرويين صدى واسعٌ في الأوساط الثقافية والسياسية. وقد بيّن الزعيم علاّل الفاسي الطرق التي تحولت عبرها السلفية في المغرب الأقصى إلى حركة وطنية «سلفية الإطار ليبرالية المضمون».

يقول «علاّل الفاسي» مشيراً إلى ثورة السيد «عبدالكريم الخطابي»: «وقد دخل الريف في حرب مع فرنسا ونحن من حول أستاذنا محمد بن العربي العلوي» نعمل لهذه العقيدة (السلفية) ونجاهد في نشرها، وما ان ظهرت خيانة بعض مشائخ الطرق في هذه الحرب حتى زاد ذلك فينا حماسة وقوة... وليس من الممكن لمؤرخ الحركة الاستقلالية بالمغرب أن يتجاهل هذه المرحلة العظيمة ذات الأثر الفعال في تطوير العقلية الشعبية في بلادنا. ومن الحق أن نؤكد أن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة في المغرب الأقصى على السلفية وعلى الوطنية معاً. ومن الحق أن نؤكد ان الأسلوب الذي اتبع في المغرب أدّى إلى نجاح السلفية بدرجة لم تحصل عليها حتى في بلاد محمد عبدو وجمال الدين...».

وحسب علال، تتميز السلفية الوطنية عن السلفية التقليدية في نقاط عديدة، فهي تنطلق في نظرتها إلى تحقيق «الإخاء الإسلامي» لا من «الجامعة الإسلامية» كما فعلت السلفية النهضوية في المشرق، بل من الوحدة الوطنية داخل القطر الواحد ومن تحقيق التقارب بين الشعوب بصفة خاصة، وهذا يعود إلى معطيات خاصة بالمغرب الأقصى، مثل تعريب الشعوب الإسلامية.

وكذلك فإن التضامن الإسلامي لا يقوم فقط على «الإخاء الإسلامي» بل أيضاً على «الإخاء الإنساني» فالدفاع عن الإسلام «يستدعي بالطبع قبول المبادىء التي تعطي للفرد حرية العقيدة وحرية الفكر وتعطي للأمم الحق في تقرير مصيرها واختيار النظم التي تريدها... وتقرير المصير واختيار النظم يستوجب حرية الجماعة في التعبير عن نفسها وإبداء ما تريده من أشكال الحياة، وكلا الأمرين لا يتم إلاّ بطريقة التنظيم الذي جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات»[٤].

لا يمكن إذاً اعتبار هذه السلفية الجديدة نوعاً من الوطنية الإسلامية في شكلها العام، بقدر ما هي دفاع عن معايير إسلامية انتجها تاريخ المغرب وجسّدها نظام المخزن منذ «مولاي رشيد».

ولعل انتصار علاّل الفاسي على خصومه، يكمن في قدرته على أن يصهر في قالب واحد التراث السلفي والتراث المغربي. هذا على الصعيد النظري. أما على الصعيد المؤسسي، فلقد كان الانتصار لفائدة الملكية بدون منازع. هذه الملكية التي وظفت السلفية في

---

(٤) علاّل الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ([الرباط]: مطبعة تطوان، [د. ت.])،

خدمة المركزة السياسية والحفاظ على الدولة. مع ما يتضمنه هذا العامل من إمكـانات النـزاع والتوتر بينها كمؤسسة من جهة، وبين الأحزاب التي قادت الكفاح الوطني من جهة ثانية.

بقي أن نضيف أن الصراع الذي أدى إلى الوضع الراهن ليس صراعاً أيديـولوجيـاً أو مؤسسياً فقط، بل هو أيضاً صراع طبقيّ. وكما لاحظ أحد البـاحثين: «إن التـطور الذي عـرفه المغرب، ويعرفه منذ الأربعينـات على الأقـل إلى اليوم لا يمكن فهمـه، إلّا إذا نظر إليـه من زاوية الصراع من أجـل كسر الحلقـة التي جعلت السلطة العلميـة والاقتصـادية والاجتـماعيـة والسيـاسيـة محتكـرة من طـرف الارستقراطية المدينية وتورث داخلها الصراع من أجل تحقيق تكافؤ الفُرص بين جميع أبناء المغرب»[٥].

٣ ـ الجزائر

أمـا بالنسبـة للجزائـر، فالقـطيعة تكـاد تكون كـاملة بين المخـزن التقليدي والـدولـة الجديدة، ما دام الاستعمار قد حطم النخب القـائمة وأزاح الـزعامـات التقليديـة الوسيـطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية: وكنتيجة لذلك، كان لا بدّ أن تأتي المبـادرة لدفـع الاستعمار من الأطـراف لا من المركـز، وأن تكون الشعـارات المرفـوعة وقتهـا تقليـدية المحتـوى، ما دامت تنبـع من الأوساط الشعبيـة بهويتهـا العربيـة الإسـلاميـة. ومن الطبيعي في هذا الإطار أن نجد ان الاتجاهات الايديولـوجية التي سـوف تجد رواجـاً في هذه الـظرفية التـاريخية، هي التي تـدافع عن الهـوية العـربية الإسـلامية من نـاحية، وعن الحس الشعبوي من ناحية أخرى.

يُجمع الباحثون على أن الحركة الوطنية قد نمت منذ ظهورها في الأوسـاط المهجريـة مع تكـوين « نجم الشـمال ـ الأفـريقي» وفي الأوسـاط الاصـلاحيـة للعلماء كـ «حـركـة الشيـخ عبـدالحميـد بن بـاديس». كـما يـذهب الكثيـرون إلى أن النخب ذات الأصـول الاجتـماعيـة المتوسطة التي انحازت إلى الحركة الوطنية، وأثرت فيها كثيراً في تونس والمغرب، لم تلعب هنا سوى دور ثانوي نظراً الى أنها قد التحقت بها متأخرة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة الى كونها كانت واقعة تحت تأثير الثقافة الفرنسية.

أما ما يسمّى بالزعماء التاريخيين، الذين أعلنوا انتفاضة سنة ١٩٥٤، وكذلك إطـارات جيش التحرير، فـإنهم ينتسبون في غـالبيتهم إلى الفئات الـوسطى للمجتمـع الريفي، هـذه النخب الريفية الصغـيرة التي صاغت أيـديولـوجية شعبـوية في ظـروف الحرب، ومن خـلال اتصالها بجموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح.

---

(٥) محمد عابد الجابري، «الحركة السلفية والجماعات الـدينية المعـاصرة،» ورقة قـدّمت إلى: مشروع المستقبلات العربية البديلة، ندوة تونس، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤.

بقي أن نذكر فقط بأن فترة حرب التحرير تتسم بتشكيل نواة لدولة مستقلة خارج الجزائر. وسيكون مصير الجزائر المستقلة مرتبطاً إلى حدّ كبير لا بالنخبة السياسية ـ فقد وقعت تصفيتها منذ البداية ـ ولكن بالعلاقة التي ستقوم بين الجيش من ناحية وجماهير الفلاحين من ناحية أخرى.

وقد كتب «محمد حربي» في تحليله لهذه الظاهرة: «انه لا يمكن اعتبار حركة التحرير حركة فلاحين. . . ان مشاركة الفلاحين كانت هامة على المستوى الميداني ولكنها كانت سلبية على مستوى التوجيه والوعي. . فليس من باب الصدفة أن تلتقي ـ زمنياً ـ «ثورة الريف» مع استهداف السكان الريفيين لعملية تصفية ومعاناتهم من وضعية انبتات وهم محبوسون في المحتشدات. . . ان نظرية «الثورة انطلاقاً من الريف» التي صاغها «فانون» تعلن في الواقع نهاية الحركة الفلاحية، وتملكها من طرف الشرائح الوسطى التي نشأت داخل الجيش»[٦].

وبتجاوز فترة الغليان الثوري الأولى ستبرز حقيقتان: **الأولى**: ظهور جيل جديد أفرزته الحرب، لا صلة له بالأحزاب السياسية ولا علاقة له بالعالم الخارجي. **الثانية**: إصرار الإطارات العسكرية على احتكار التمثيل السياسي للشعب، واستبعاد أعضاء الأحزاب القديمة.

ثالثاً: الخلفيّة الاجتماعية والجهوية للنّخب الحاكمة[٧]

تقديم

تتضمن الدول المغربية، على اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الايديولوجية، جملة ثابتة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقاً خاصاً. ففي كل حالة، نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يحتل مكاناً فريداً، سواء أكان رئيساً أو ملكاً. فالحكم أوتوقراطي في كل البلاد المغربية، وكل شيء ـ النخب، التمثيل، الفعالية ـ تابع ومرتبط بهذه الظاهرة. أما السمة الثانية فهي: أن تشريك النّخب السياسية يقع على قاعدة الجلب، أو ما يسمّى التزكية التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة. أما السمة الثالثة فهي تدور حول طبيعة الانتخابات التي كثيراً ما تأخذ شكل الاستفتاء، أي تنظيم طريقة تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة.

---

(٦) Mohamed Harbi, «Naissance d'une hégémonie: Vers l'armée de métier,» *Temps modernes* (octobre 1977), pp. 183-184.

(٧) يعتمد هذا الجزء من الدراسة على معطيات خاصة بالمجالس التشريعية المغربية. وقد قدّمت هذه المعطيات بشكل إضافي في أطروحة: زهير مظفر، «السلطة التشريعية بالمغرب العربي،» (اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، ١٩٨٢).

إن هذه المعطيات تتطلب من الباحث أن لا يقف عند حد النصوص الدستورية التي لا تختلف أساساً عن بقية الدساتير في البلاد المصنعة، بل عليه أن يتجاوزها إلى تجسيماتها العملية حتى يرى كيف تمثل هذه السلسلة: انفراد الزعيم، تزكية النخب، استفتاء الجماهير، الطريقة الفعلية لإحلال نموذج حكم باتريمونيالي وأوتوقراطي في بناء الدولة. ويتجسم هذا النمط بشكل واضح في دراسة بنية المجالس النيابية التي تلعب دوراً مهماً في تمثل النخب السياسية، وفي اضفاء الشرعية على قرارات القيادة.

وفيما يلي سنتعرض إلى المسائل الآتية:

- علاقة الحزب الحاكم أو القيادة بالمؤسسة التشريعية.
- الخلفية الجهوية.
- التمثيل السياسي للمدن والأرياف.
- الخلفية الاجتماعية والمهنية للنواب.

١ ـ علاقة الحزب الحاكم أو القيادة السياسية بالمؤسسة التشريعية

تتمتع جبهة التحرير الوطني الجزائرية باحتكار دستوري للتمثيل، إذ يقرّ البند الثالث والعشرون من الدستور الجزائري لسنة ١٩٦٣ بأن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عبر ممثليه في مجلس وطني معين من قبل جبهة التحرير الجزائرية، وينتخب لخمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري، في نطاق التراتيب التي يضبطها القانون. كما يذهب البند ١٢٨ من دستور سنة ١٩٧٦ إلى اقرار الحقيقة نفسها، حيث كان واضحاً حول مسألة انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري، وذلك باقتراح من قيادة الحزب.

في حين لا يعطي القانون في تونس أية امتيازات في مجال التمثيل للحزب الحاكم، البند ١٩ من الدستور يبقى محايداً حول هذه النقطة، إذ يقرّ بأن أعضاء مجلس النواب يقع انتخابهم عبر الاقتراع العام المباشر والسري، في نطاق الأشكال التي يضبطها القانون الانتخابي. ولكن مع ذلك، فقد احتكر الحزب الدستوري عملياً هذا التمثيل. فالعملية الانتخابية في تونس تجري على مستويين:

- مرحلة اختيار المترشّحين:

إن الخطوة الأهم تتم على هذا المستوى، لأن الاختيار الفعلي يتمّ داخل الحزب لا خارجه. ولقد تواصلت كثيراً مسألة أن المرشح الذي يتمّ اختياره، ينتخب بدون أي شك، فلقد كان عدد المرشحين مساوياً دائماً لعدد البقاع.

لكن انتخابات سنة ١٩٧٧ عرفت توسيعاً للقائمات، إذ أصبح الحزب الوحيد يراجع قائمات مرشحيه ويوسعها ويجري عليها عملية انتقاء.

ـ عملية الانتقاء قبل توسيع القائمات:

يكون المرشحون الذين يقع قبولهم واثقين تقريباً من عملية انتخابهم في البرلمان، وبذلك فإن عملية الاقتراع ليست في الواقع سوى عملية تقنين وتأكيد للاختيار الذي جرى من قبل، وبما أنه تمّ على أيدي قيادة الحزب، لذا يعتبر غير ديمقراطي. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن المرشح يكون من جراء ذلك، مديناً بشكل كامل لقيادة الحزب. في تونس، تجري عملية الانتقاء عبر الديوان السياسي ولجان التنسيق الحزبي، بحيث تقترح لجان التنسيق على الديوان السياسي الذي يعدّ قائمة أولى ينزّلها إلى اللجان الجهوية، وبعد أخذ آرائها يضبط القائمة النهائية.

إن دور لجان التنسيق هنا، ليس محدداً وان التحديد كله يرجع في النهاية إلى رئيس الحزب، الذي يرأس كل اجتماعات المكتب السياسي التي يتمّ فيها الاختيار. من هنا تصبح الأسماء المختارة مدينة له شخصياً. إذ حتى الأسماء المختارة من بين أعضاء المنظمات القومية (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام للفلاحين، اتحاد الصناعة والتجارة، الاتحاد النسائي. . .)، تعتبر أصحابها مرشحين حزبيين بالدرجة الأولى.

في الجزائر نشهد نسخة أخرى للمشهد نفسه فالاختيار يتمّ داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. ففي الدورة التأسيسية للمجلس الشعبي الجزائري، تمّ تحديد قائمة أولى بالتعاون مع مجالس الولايات وراجعها المكتب، ملغياً العديد ممن يشتبه في إمكانية تحولهم إلى خصوم في المستقبل، وذلك بغية التوصل إلى مجلس طيع. إذ من بين ١٩٦ مرشحاً تمّ اختيارهم، ألغى المكتب ٥٩ مرشحاً.

أ ـ تماثل المرشحين مع الحزب

سيعبر هذا التماثل عن نفسه بوضوح أثناء الحملة الانتخابية، فالمرشحون لا يقومون بحملاتهم باسمهم الشخصي ولكن باسم الحزب، كما أنهم أيضاً لا يقومون بحملات شخصية إذ ان كل الحملات تتمّ بطريقة جماعية، في إطار القائمة الحزبية. وبانتخابه لمرشح الحزب يعبّر المواطن عن مساندته للحزب نفسه، ولإنجازاته ولبرنامجه الانتخابي. ويعبّر عن ذلك بوضوح تصريح السيد «الحاج يعلى» في الإذاعة الجزائرية في انتخابات سنة ١٩٦٤:

«أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات. تضع جبهة التحرير الوطني في متناولكم قائمات المرشحين في كل مقاطعة. إن التصويت للمرشحين ليس فقط تعبيراً عن ثقتكم فيهم، إنه قبل كل شيء تعبير عن الموافقة على خط الحزب وعلى توجهه الاشتراكي، وعلى انجازاته على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ

حصول الجزائر على الاستقلال»[٨].

كما أن الاعلان الرسمي عن انتخابات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٦٢ يؤكد المنحى نفسه: «أيها المواطنون، تحت قيادة المجاهد الأكبر يقدم الحزب الحر الدستوري التونسي إلى رئاسة الجمهورية وإلى المجلس القومي عدداً من الوطنيين الشرفاء.. كما أنه يضع قائمات «الوحدة» هذه تحت نظر الشعب، وهو مؤمن بجسامة مهمّته التاريخية ما دام ممثّلاً للإرادة الشعبية، قوياً بفعل ثقة الشعب فيه»[٩].

لقد كانت هذه الحملات عموماً مركّزة على دور الحزب في الحصول على الاستقلال، وعلى انجازاته، وفي تونس تواصلت الحملات الموالية لسنة ١٩٥٩ مرتبطة بمخططات التنمية وبرامج الحكومة.

أما في المغرب الأقصى، فإن السياسة الملكية ترمي دائماً إلى البحث عن الأغلبية في البرلمان، وذلك بعقد التحالفات في المعارك الانتخابية بين الأحزاب الموالية للملكية، وذلك لتهميش الأحزاب المعارضة التي تعاني هي ذاتها من التشرذم والانقسام، مما يجعل نصيبها من المقاعد في المجلس غير ذي اعتبار. ففي انتخابات سنة ١٩٧٧ ونتيجة انقساماتها العديدة، لم يحصل حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية معاً سوى على ٦٧ مقعداً في البرلمان، من أصل ٢٦٤ مقعداً أي على نسبة ٣٦,٤ بالمائة فقط.

٢ ـ الخلفية الجهوية للنواب

في حين تطبع تركيبة المجلس في تونس بغلبة واضحة لجهتي الساحل وتونس على حساب الداخل، تلاحظ بوضوح غلبة تمثيلية المناطق الحضرية في المغرب الأقصى، وغلبة الشرق الجزائري وأساساً جهة قسنطينة.

يتضح في تركيبة المجلس في تونس ضعف تمثيلية الداخل لحساب تمثيلية قوية للسواحل، وأساساً لجهة الساحل التونسي (سوسة والمنستير خصوصاً)، وكذلك العاصمة. فولايات الداخل (جندوبة، القصرين، سليانة، سيدي بوزيد، زغوان... إلخ) إضافة إلى كونها ضعيفة التمثيلية، فإنها لا تكون عادة ممثلة عن طريق بنائها بل عن طريق نواب ليسوا منحدرين منها ومسقطين من الحزب.

فولاية جندوبة مثلاً لم تكن ممثلة في المجلس المنبثق عن انتخابات سنة ١٩٦٤ سوى بنائبين فقط، وهو ما يمثل ٢,٢ بالمائة من تركيبة المجلس، في حين أن نسبة سكان الولاية من المجموع يساوي ٥,٤ بالمائة.

---

(٨) الشعب (١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤). (الترجمة من قبلنا)

(٩) *La Presse* (22 août 1962). (الترجمة من قبلنا).

كما أن ولاية مثل زغوان التي تمثّل سكانها نسبة ٣,٧ بالمائة من المجمـوع، ليست ممثلة في المجلس المنبثق عن انتخابات الدورة التأسيسية لسنة ١٩٥٩ سوى بنائب وحيـد، وهو مـا يمثل ٠,٨٩ بالمائة من تركيبة المجلس.

وإزاء ضعف تمثيلية الداخل، يسجل الساحل ومدينة تـونس تمثيلية قـوية. لقـد بقيت تمثيلية الساحل على الوتيرة نفسهـا من القوة منـذ سنة ١٩٥٩ حتى الانتخـابات الأخـيرة لسنة ١٩٨١. ففي المجلس المنبثق عن الـدورة التأسيسيـة، انفرد السـاحل وحـده بنسبة ٢١,١٢ بالمائة من مجموع مقاعد المجلس، في حـين أن نسبة سكـانه لا تـزيد عن ١٢,٥ بـالمائـة من المجموع.

كما أنه بعـد مضي ٢٥ عاماً على ذلك، أي في انتخابات سنـة ١٩٧٩ ينفرد السـاحل وحـده بـ ٢٤ نائبـاً وهو مـا يمثّـل ١٩,٢٣ بـالمـائـة من مجمـوع نـواب المجلس. وفي داخـل الساحل، تتمتع مدينة المنستير بالنصيب الأوفر، إذ في حـين لا يزيـد عدد سكـانها عن الـ ٤ بالمائة عضواً في برلمان سنة ١٩٧٢ وهو ما يقابل ١٢,٥ بالمائة من إجمـالي نواب المجلس منهم ٦ كان ترسيمهم في رأس قائماتهم، وهو ما يمثل ٢٧ بالمائة من مجموع النواب الذين ترشحـوا في رأس قائماتهم.

كما أن انتخابات سنة ١٩٧٩ أفرزت ١٣ نائباً منستيرياً، وهو ما يساوي ١٠,٧ بالمائـة من مجموع نوّاب المجلس، منهم ٥ كانوا الأوائل في قائـماتهم أي ٢٣,٢٠ بالمـائة من مجمـوع الأوائل. كما أن العاصمة تـونس أيضاً تحظى بتمثيلية هـامة، فلقـد أفرزت انتخـابات سنـة ١٩٥٩، ٢٢ نائباً من العاصمة وهـو ما يسـاوي ٢٤,٤٥ بالمـائة من إجمـالي نواب المجلس، منهم ٧ كانوا في رأس قائماتهم وهو ما يمثل بدوره ٤١,١٧ بالمائة من إجمالي النواب في رؤوس القائمات.

إن ما ينبغي ملاحظته هنا، هو أن تمثيلية العاصمة قابلة للاهتزاز، وهـو ما يميـزها عن تمثيلية الساحل المتواصلة. ففي انتخابات سنة ١٩٧٩ ضعفت تمثيليتها بشكل واضح، فعـدد نوابها لم يتجاوز ١٦ نائباً أي ١٣,٢٥ بالمائة من إجمـالي نواب المجلس في حـين تشكل نسبـة سكانها ١٦,٩ بالمائة من إجمالي سكان البلاد.

إن ضعف تمثيليـة العاصمـة «قلعة الـدستور القـديم» يرجـع إلى أن نسبـة هـامـة من الشخصيات السياسية المنحدرة من عائلات العاصمة غادرت الحزب الـدستوري بعـد المؤتمر الثامن سنة ١٩٧١ لكي تؤسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي تركّـز في تعبئة أنصـارها بشكل واضح على العائلات العريقة في العاصمة. وكما يلاحظ «زهير مـظفّر»: «أن بـورقيبة لم يغفر أبداً لنخبة تونس تصرفها في المؤتمر الثامن للحزب سنة ١٩٧١».

لقد سجلت الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٧٩ نوعاً من التوجه نحو تدعيم تمثيلية الداخل في هذه الانتخابات، ١٥,٧٠ بالمائة من إجمالي النواب، وذلك في مقابل ١٠,٧ بالمائة في الانتخابات السابقة لسنة ١٩٧٧. ولكن مهما كان الأمر، فإن أية ولاية من ولايات الداخل لم تبلغ من التمثيلية نسبة معادلة لنسبة سكانها من المجموع.

يفسر هذا التحسن في تمثيلية الداخل بعوامل ثلاثة:

ـ لقد أصبح الحزب الدستوري أكثر حساسية للتوازن الجهوي مما كان قبلاً، فلقد أصبحت مقولات من نوع «التوازن الجهوي» و«التنمية الجهوية» تحتلّ مكانة مهمة في الخطاب السياسي الرسمي.

ـ لقد أدت سياسة تعميم التعليم إلى ظهور النخب الجهوية التي رغم محدودية حجمها ليست بشيء دون نخب العاصمة أو الساحل، ولذلك فلقد أصبحت تطلب بقوة مكانتها داخل الفضاء السياسي، سواء الرسمي أو المعارض.

ـ لقد أصبح من الواضح في انتخابات ١٩٧٩ أن الناخبين أصبحوا يفضلون المرشحين أصيلي ولاياتهم. والمثال الأكبر وضوحاً في ذلك هو أن «محمد الصيّاح» مثلاً المترشح في ولاية جندوبة كان ترتيبه الثاني بعد «محمد اليعلاوي» الذي هو أصيل الجهة، ولم يكن ترتيبه الأول بالرغم من أنه مدير الحزب.

أما في المغرب الأقصى، فتّتسم التركيبات المتوالية للمجلس النيابي بحضور مكثف للمناطق الحضرية أي لِـ «برجوازية المدن» وأساساً مدينة فاس. وتشكّل هذه مفارقة مهمة، فحتّى السنوات الأخيرة لم يكن سكان المدن يتجاوزون الـ ٢٥ بالمائة من مجموع السكان الذين كان الريف يمثل ٧٥ بالمائة منهم.

ومن المهم هنا، أن نلاحظ أن التضاد في المغرب الأقصى لا ينحدر بين الجهات كما هو الشأن في تونس، إنما بين المدن والأرياف. فهنا عملية تعبئة النخبة السياسية هي عملية حضرية في جزئها الأكبر.

وكانت هذه الظاهرة واضحة بما فيه الكفاية منذ انتخابات سنة ١٩٦٣، فالتمثيلية المهمة للمدن ترجع إلى نسبة النجاح التي حققها كل من «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوى الشعبية». لأن هذين الحزبين يعبئان مرشحيهما في الأوساط المدينية.

«لقد بقي الـ «بلاد» Le Bled المغربي ملكياً. . انه الدرس الثاني الذي يستخلص من الانتخابات التشريعية. . . فالدار البيضاء، شأن الرباط وأغادير صوتوا بكثافة لفائدة زملاء «بن بركة» (الاتحاد الوطني للقوى الشعبية). . . إن نجاح المدن هنا أظهر له (الحسن الثاني) بأن المهمة الأكثر الحاحاً هي حماية الملكية».

لقد أظهرت الانتخابات التشريعية منذ سنة ١٩٦٣ تقسيماً انتخابياً للبلاد، ففي حين تسجل الجبهة الحكومية نجاحاتها في المناطق الريفية بفعل حركية «حزب الريف» أي «الحركة الشعبية» التي يتزعمها «محجوب أحرضان» يفرض «الاستقلال» نفسه في المدن الكبرى للداخل، وخصوصاً في مدينة فاس، ويسجل الاتحاد الوطني للقوى الشعبية نجاحاته في الرباط والدار البيضاء، وكذلك في أغادير وطنجة والسّوس.

وعلى العموم، فلقد برهنت الانتخابات التشريعية منذ ١٩٦٣ على قوة النخب الحضرية وفاعليتها على حساب الريف الذي بقي ضعيف التمثيلية.

ولقد امتدت هذه الظاهرة على الوتيرة نفسها في كل الدورات الانتخابية. فدورة سنة ١٩٧٧ أظهرت بكل وضوح أهمية مدينة «فاس» في مهد الحركة الوطنية منذ سنة ١٩٢٠ ذات البرجوازية الحضرية القومية، والتي يتعايش على أرضيتها نخبتان، الأولى تقليدية مكونة في «القرويين» والثانية عصرية مكونة في «فرنسا»، كل هذه العوامل تفسر قوة تمثيليتها في البرلمان بالقياس إلى حجمها الحقيقي، فهي تتمتع لوحدها بتمثيلية ١٤ نائباً في انتخابات سنة ١٩٧٧ وهو ما يقابل ٨ بالمائة من مجموع نواب المجلس، في حين لا يمثل حجم سكانها سوى ٦,٨ بالمائة من مجموع سكان المغرب الأقصى.

ويتميّز المجلس الشعبي في الجزائر بقوة تمثيلية السوق الجزائرية وأساساً جهة قسنطينة، وهي الجهة التي كانت قلعة الحركة الوطنية، ومعيناً للنخب السياسية الأكثر فعلاً في التاريخ الحديث للجزائر.

ويعبّر «برونو ايتيان» «Bruno Etienne» عن هذه الحقيقة بقوله: «إذا كانت هنالك هيمنة، فهي من نصيب سكان قسنطينة. وهذه الأرقام تدعم فهم التاريخ الذي جعل من السوق الجزائرية واحدة من أقطاب الصمود في وجه الغزو».

٣ ـ الخلفية الاجتماعية للنواب

من الواضح في البلدان الثلاثة، أن نواب المجالس هم في قسمهم الواسع منتخبون من أوساط الموظفين، حيث ان تداخل الوظيف والسياسة يجعل منهم ـ كما يلاحظ «زهير مظفّر» ـ الأداة الممتازة لترويض المؤسسة.

وهذه الظاهرة هي التي تجعل من السهل التفطن إلى أن هناك توجهاً واضحاً نحو «توظيف البرلمان». «ففي حين يعمل التنفيذي على تأمين الوظيفة الأصلية للنائب بعد خروجه، يعمل النواب كل شيء لكي يحسنوا «التقاط البث الحكومي»».

في تونس يتساوى متوسط تمثيلية النواب من الموظفين في المجالس المتعاقبة، طوال

عشرية التسعينات، ١٥ و٦١ بالمائة من متوسط حجمها الإجمالي. ولقد بلغ هذا التمثيل ذروته في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٧٩ حيث فاق هذا المعدل بقليل. وحيث كان النواب الموظفون يتوزعون كالآتي:

ـ الإداريون	٢٨,٩٢ بالمائة
ـ أساتذة التعليم الثانوي	١٤,٨٧ بالمائة
ـ معلمون	١٣,٢٢ بالمائة
ـ أساتذة جامعيون	٤,١٣ بالمائة

ولقد كانت قوة هذه التمثيلية على حساب الفئات الأخرى، حيث لا تتجاوز تمثيلية المهن الحرة ١١,٥٧ بالمائة وتمثيلية الفلاحين الصناعيين والتجار معاً (٧) و٢٩ بالمائة. كما أن ضعف تمثيلية العمال يبدو واضحاً بشكل صارخ، إذ انه من أصل ٥٢٥ نائباً منتخباً في خمسة مجالس نيابية منذ ١٩٥٩ حتى انتخابات سنة ١٩٧٧ لا يزيد عدد النواب من وسط عمالي عن ١٧ فرداً أي ٣,٢٥ بالمائة من إجمالي عدد النواب المنتخبين. كما أن هذه النسبة كانت مساوية للصفر في الدورة الرابعة لسنة ١٩٧٤ ومساوية لـ ١,٦٥ بالمائة في دورة سنة ١٩٧٧. وبطبيعة الحال تزعم القيادة السياسية التونسية أنها قيادة عمالية، وهذه المعطيات تدلّ على الاتجاه النخبوي التحديثي الذي انتهجته تونس في عملية بناء الدولة.

أما في المغرب الأقصى، فإن أهمية تمثيلية الموظفين تبدأ منذ الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٧٧، إذ ان المجالس النيابية المنبثقة عن الدورات الانتخابية السابقة كانت على العكس من ذلك تتسم بضعف تمثيلية الموظفين، بحيث لا تزيد نسبة تمثيليتهم في المجلس المنبثق عن انتخابات سنة ١٩٦٣ عن ٢٩,٧ بالمائة وذلك في مقابل ٤١,٦ بالمائة للفلاحين.

كما أن الموظفين يشغلون ٢٩,٥ بالمائة من مجموع مقاعد المجلس المنبثق عن انتخابات سنة ١٩٧٠ وذلك في مقابل ٣٢ بالمائة للفلاحين و٢٣,٣ بالمائة للتجار والصناعيين.

سجّلت انتخابات سنة ١٩٧٧ قفزة نوعية في تمثيلية الموظفين حيث وصلت إلى ٥١,٢٥ بالمائة من مجموع مقاعد البرلمان، يتوزعون كالآتي:

ـ إطارات عليا	٢١,١٥ بالمائة
ـ موظّفون متوسّطون	١٥,٥ بالمائة
ـ رجال التعليم	١٤,٢٠ بالمائة

هذا، في حين سجّل الفلاحون تراجعاً واضحاً، فلم يزد تمثيلهم عن ١٤,٢٠ بالمائة متبوعين بالتجار ١١,٩٣ وأخيراً بالصناعيين (٣,٤).

وتفسّر أهمية تمثيلية الموظفين بحسب «زهير مظفّر» بـ :

ـ صعـود المستقلّين، وهم في أغلبهم من الموظفـين، ويصطفّـون خلف الوزيـر الأول السـابق «أحمد عصـمان»، وهؤلاء يشكلون القاعـدة الغـالبـة في المجلس، ويشكلون الـدعم الفعلي للحكومة.

ـ الـتراجع المسجـل في صفوف اليسـار، وأساسـاً الاتحاد الاشـتراكي للقوى الشعبيـة الذي يتزعمه «عبدالرحيم بوعبيد» وكذلك في صفوف الـ (حزب التقـدم والاشتراكية) الـذي يتزعمه «علي يعته» واللذان يدّعيان لنفسيهما تمثيل الطبقة العاملة.

ـ لقد سبّب التراجع النسبي الذي سجله كل من الحركـة الشعبية وحـزب الاستقلال تراجع تمثيلية الفلاحين.

أما في الجزائر، فبما أن المحدد في اختيار النواب هو دعمهم للمكتب السياسي، لم يكن الموظفون والإطارات ممثّلين فعلياً في المجلس الشعبي، فلم يكن الـموظفون في المجلس المنبثق عن انتخابات سنة ١٩٦٢ يزيدون عن ٢,٦ بالمائة من مجموع مقاعـد المجلس، ويفسر ذلك بسيطرة الموظفين الأجانب على الإدارة من ناحية، وبالانطباع السيىء الذي تحمله الحكومة عن الموظفين بأنهم «خدمة الاستعمار».

لكن حجم تمثيلية الموظفين ما فتىء بعد ذلك يتسع، فقد تبيّن أن الموظفين يشكّلون في سنة ١٩٧٧ الفئة الغالبة من حيث عدد المـرشحين، وكذلك من حيث عدد المنتخبين لعضوية المجلس. حيث يعـدون لوحـدهم ٤٤٣ مرشحـاً من أصل ٧٨٣ أي ٥٦,٥ بـالمـائـة و١٧٠ منتخباً، وهو ما يساوي نسبة ٦٥ بالمائة من مجموع المنتخبين.

وإضـافـة الـى الموظفـين، نجد أيضـاً أهمية الأعضـاء الدائمـين في الحزب، والـذين يسجّلون ١٠٨ مرشحين و٤٦ منتخباً. وعليه، فإن عدد مـوظفي الإدارة والحزب في المجلس المنبثق عن انتخابات سنة ١٩٧٧ يساوي ٢١٦ نـائباً، وهـو ما يقـابل ٨٥ بـالمائـة من مجموع النواب.

هـذه الأهمية يفسرهـا اهتمام الجـزائر بـدعم الإدارة وهياكلهـا على جميـع المستـويـات: القومي والجهوي والمحليّ، مما أفرز بيروقراطية قوية. كما أن تدخّل الدولة في تسيير الاقتصـاد فرض انتداباً واسعاً للموظفين، نشأ عنه تدعيم مواقع البيروقراطية في المؤسسات السياسيـة. هذه القوة في تمثيلية الموظفين كانت عـلى حساب تمثيليـة الفئات الاجتماعية الأخـرى، فنسبة تمثيليـة الفلاحـين في المجلس الشعبي المنبثق عن انتخابـات سنـة ١٩٧٧ لا تـزيـد عن ٥,٥ بالمائة من مجموع النواب، وهي نسبة دون الحجم الحقيقي لهذه الفئة الكثيفـة العدد. كـما أن العـمال رغم أهمية حجمهم، فهم لم يكـونوا ممثلين في المجلس بـأكثر من ٢,٢٩ بـالمـائـة من

المجموع. ويرجع ذلك إلى ضعف التنظّم في صفوف هذه الفئات، وأساساً فئة الفلاحين، وكذلك إلى قلة الكوادر في صفوفها إضافة إلى انتشار الأمية، خصوصاً في صفوف الفئات العمرية المتقدمة منها.

تدل المعطيات المتوافرة حول النخب التنفيذية وتؤكد الأشياء نفسها، تقريباً، بالنسبة لثقافة هذه النخب (ارتفاع متزايد) وكذلك بالنسبة لسلّم المهن والأصول الاجتماعية. غير أن الجداول المجمعة[10] تحتوي على نواحٍ طريفة تخصّ دورة النخب حسب الاجيال التي سنتعرّض إليها.

لقد عاشت بلدان المغرب العربي مرحلة أولى هي مرحلة الاستقلال، عرفت فيها نخباً كانت تتسم بتنوّع الانحدار الاجتماعي وعمومية التكوين. وكانت أيضاً ذات برامج بسيطة من ناحية المحتوى والمفاهيم فتوزعت إلى اهتمامين: بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال. غير أن هذا الوضع لن يدوم إذ سيقع تحول عميق مع وصول جيل جديد من الفنيين والتكنوقراط الذين لا يبالون بطبيعة الإطار السياسي، بقدر ما يهتمون بالتصرف في المؤسسات وتحقيق الانجازات الاقتصادية، وهذا ما يظهر في الجداول، تبلور هذا الاتجاه في الجزائر تحت مبادرة الرئيس الراحل بومدين، وتدعّم خاصة بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به العقيد الزبيري سنة ١٩٦٨ ممّا أتاح للرئيس بومدين أن يبعد الأنصار الأوائل من «المجاهدين» وأن يقحم الفئة الجديدة من التكنوقراطيين. أما في تونس، فالوضع يبدو أكثر تعقيداً، إذ ساد التوحّد بين جميع النخب حتى أواخر الستينات بينما ستكون سنة ١٩٧٠ سنة القطيعة عندما يرتفع فجأة عدد الشبان المنحدرين من السواحل ـ وخاصة المهندسين والإداريين منهم ـ ليحلوا محل أبناء تونس العاصمة وأغلبهم من المحامين.

أما المغرب الأقصى فكان آخر ما شهد هذا التحول الجيلي داخل النخب السياسية، إذ وقع ذلك اثر المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة ١٩٧٢ و١٩٧٤ فبعد هذه الأحداث حصلت القناعة بوجوب إنهاء حالة الطوارىء، وفتح باب الحوار والمشاركة، مما يقتضي استبدال جيل الاستقلال بجيل جديد.

وهكذا، فلئن تداول على السلطة جيل من نخب الاستقلال وحوالى ١٥ سنة، ثم جيل الإداريين والتكنوقراط الذين مارسوا السلطة والنفوذ للمدة نفسها تقريباً، يمكن القول إن كلاً من النخبة وأنماطها والاستقطاب الطبقي والصراعات بين الفئات والأجيال، تؤشر على أن المغرب العربي يقف اليوم على أبواب تغييرات كبيرة في هيكل النخب السياسية الحاكمة وصفوفها.

---

(١٠) ويليام زارتمان [وآخرون]، **النخب السياسية في شمال افريقيا العربي** (نيويورك؛ لندن: لونغمان، ١٩٨٢)، ص ٢٥ ـ ٢٧.

جدول رقم (٢ ـ ١)
أبعاد النخبة المراكشية
(نسب مئوية)

السنة	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٩
العيّنة	٢٢	١٩	١٥	١٦	١٨	٢١	٢٥	٣٣	٢٠	٢٣	٢٩	٣٥	٣٨
النسبة الموروثة	–	٤٧	٣٣	٥٠	٣٣	٥٥	٣٧	٥٢	٦٣	٥٢	٤١	٤٣	٦٣
العمر													
المعدّل	٤٢	٣٨	٣٧	٤٠	٤٤	٤٢	٤٤	٤٥	٤٥	٤٤	٤٢	٤٥	٤٧
الانحراف المعياري	٩,٤	٨,٨	٥,٧	٧,٦	٧,٩	٨,١	١٠,٣	٩,٦	١٠,٤	٧,٤	٥,٨	٦,٢	٧,٨
الانحدار الجغرافي													
فاس	٤٥	٤٢	٢٧	٣٨	٢٨	٤٠	٤٤	٣٣	٣٠	١٨	١٠	٢٦	١٩
الرباط	٢٢	٢٦	٢٠	٢٥	٢٢	١٥	١٠	١٥	١٥	٩	٤	٩	٥
الدار البيضاء	٥	صفر	٧	صفر	صفر	١٠	١٠	٣	١٠	٤	٧	٩	٣
مراكش	٥	١٥	١٤	١٣	١٧	١٠	صفر	صفر	صفر	٨	٤	٦	٨
الريف	١٨	٥	٧	١٣	١١	١٠	٢٠	١٥	٢٠	٢١	١٧	١٥	١٩
التربية													
عصري	٨٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٨	٩١	٩٢	٩١	٩٥	٩٦	٩٧	١٠٠	٩٧
المهن													
شغيلة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٤	صفر	صفر	٣
رجال أعمال	٥	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٨	صفر	٥	صفر	صفر	صفر	صفر
أطباء	٩	٥	٧	١٢	١٧	٢٠	٨	١٢	٥	١٣	١٠	١١	٨
متحزبون (حزب)	٥	صفر	٧	٦	٦	٥	٤	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
محاماة	٢٢	١٥	٣٤	٢٥	١٧	٢٠	١٦	١٨	٢٥	٢٢	٢٠	٢٥	٢١
تعليم	١٨	١٠	١٤	٦	١١	١٥	١٦	١٥	٢٠	١٨	٢٠	٢٠	١١
جيش	٩	صفر	٧	٦	٦	٥	١٢	٦	١٠	٤	٤	٣	٣
مهندسون	٥	٥	صفر	١٢	١٧	٥	٨	٦	١٠	٤	١٠	١٤	١٤
مهندسون فلاحيون	٩	١٥	٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	صفر	٤	صفر	٦	٥
إداريون	صفر	١٥	٢٠	٢٥	١٧	٢٥	٢٤	٢٤	٢٠	٢٢	٣٨	٢٠	١٤
غير معروف	٢٢	٢٥	٢٤	صفر	١١	٥	صفر	٩	٥	٤	٤	صفر	١٩

المصدر: المغرب، مجلس الوزراء، الديوان الملكي، مجلس الأمن الوطني.

جدول رقم (٢ - ٢)
أبعاد النخبة التونسية
(نسب مئوية)

السنة	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٨٠
العينة	٢١	٢٠	٢٥	٢٨	٣٠	٣٢	٣٦
النسبة الموروثة	—	٦٥	٦٠	٤٧	٦٦	٦٠	٦١
العمر							
المعدل	٤١	٤٤	٤٥	٤٥	٤٨	٤٨	٥٣
الانحراف المعياري	٧,٢	٥,٩	٧,١	٧	٧,٧	٧,٩	٦,٣
الانحدار الجغرافي							
تونس	٤٥	٤٥	٤٠	٢٥	١٣	٢٥	٢٥
الساحل	٢٠	٣٥	٣٦	٥٤	٥٠	٤٨	٤٤
مناطق أخرى	٢٥	١٦	٢٤	١٨	٣٧	٢٥	١٨
التربية							
ثانوي تونسي	٢٤	٢٥	١٦	١١	١٠	١٠	صفر
جامعي فرنسي	٦٢	٧٥	٧٦	٧٠	٨٩	٨٠	٧٠
جامعي تونسي	٥	صفر	٨	١٤	صفر	١٠	١٥
آخر	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	صفر	٣
المهنة							
شغيلة	صفر	٥	٨	٤	٣	٣	صفر
وظيفة عمومية	١٥	١٠	٨	٧	٣	٣	صفر
رجال أعمال	١٥	١٠	صفر	٤	صفر	صفر	٣
أطباء	١٠	٥	٤	٤	٣	٦	٦
متحزبون (حزب)	١٥	١٥	٨	٤	١٠	١٣	٦
محاماة	٢٠	٣٠	٣٦	١٤	٢٤	١٦	١٥
تعليم	٢٥	٢٠	٢٤	١٤	٢٧	٢٣	٢٥
مهندسون	٥	٥	صفر	١٨	١٠	٢٠	٦
اداريون	صفر	صفر	١٢	٢١	١٠	١٠	٢٤
مهندسون فلاحيون	صفر	صفر	صفر	٧	٧	٦	٦
غير معروف	صفر	صفر	صفر	٤	٣	٣	١٩

المصدر: تونس، مجلس الوزراء، المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري.

جدول رقم (٢ - ٣)
أبعاد النخبة الجزائرية (نسب مئوية)

السنة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠
العينة	٢١	١٦	٣٠	٤٠	٢١	٢٤	٢٨	٤٢	٣٣
النسبة الموروثة	–	٦٣	٤٠	٤٠	٩٥	٦٩	٥٠	٥٥	٨١
العمر									
المعدل	٤١	٤٢	٣٩	٣٨	٤٠	٤٠	٤٩	٤٩	٤٩
الانحراف المعياري	٩,٩	٨,٢	٧,١	٦	٤,٢	٤,٦	٥,٣	٥,٣	٥,٧
الانحدار الجغرافي									
وهران	٢٨	٢٥	٢٦	٢٢	٣٠	١٦	٢٢		
الجزائر العاصمة	٢٤	٥٠	٤٣	٢٧	٢٥	٣١	٢٥		
قسنطينة	٣٨	١٢	٢٠	٤٠	٣٠	٣٣	٣٠		
الانحدار الاجتماعي									
مدن (الجزائر، قسنطينة)	٢٥	٢٥		١٠	٩	٤	٧		
مدن (٢٠٠٠٠)	٢٠	٢٥	٢٦	٢٥	٤٥	٣٣	٢٢		
قرى (تجمعات، ما عدا الدّوار)	٤٥	٣٧	٦٦	٤٠	٣٥	٤٠	٣٢		
التربية									
التعليم العالي	٤٣	٥٠	٤٤	٥٠	٧٨	٧٠	٨٢		
المهنة									
الشغيلة	١٤	١٣	١٣	١٠	٥	٨	صفر	٢	٣
موظفون عموميون	١٠	١٣	٧	صفر	صفر	٤	صفر	صفر	صفر
رجال الصناعات التقليدية	٥	٦	٧	١٠	٥	٤	٣	صفر	صفر
رجال الأعمال	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أطباء	١٤	٦	٧	٥	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر
متحزبون (حزب)	٥	١٣	١٠	١٥	١٥	١٣	٧	٢١	١٨
محاماة	١٤	٦	٧	١٥	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر
تعليم	١٩	٢٥	١٠	١٥	١٩	١٧	٢٢	١٠	٩
جيش	٥	صفر	٧	١٥	٥	٤	١٨	٣١	٢٤
مهندسون	٥	٦	٧	٣	٥	٨	٧	١٠	٩
اداريون	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	١٣	١٨	١٥	٩
غير معروف	٥	١٣	٢٠	١٨	١٥	١٧	٧	صفر	١٨

المصدر: الجزائر، مجلس الثورة (بداية من عام ١٩٦٥)، مجلس الوزراء (بداية من عام ١٩٦٢)، والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

الفصل الثالث

التنمية والخريطة الطبقيّة الجديدة

تقـديـم

بالاضافة الى مسألة بناء الدولة، ينصب الاهتمام الأكبر للنخب اليوم حول عمليـة بناء الاقتصاد القومي وهيكليته. وقد عكست الاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية العلاقات بـين القوى الاجتماعية، كما أنها عكست أيضاً درجـة التوجيـه والتنظيم للنخب السيـاسية، وكانت نتيجة هذه الاختيارات تغيير البنية الطبقية لمجتمعات المغرب العربي. سوف يعنى هذا الفصل بعرض الاختيارات التنموية لكل قطر، مع التركيز خاصة على تأثير هذه الاختيـارات على الوضع الطبقي في كل قطر من ناحية، وعلى وزن الهياكـل الطبقيـة الجديـدة على النـظام السياسي من ناحية أخرى.

يجب أن نلاحظ، منذ البداية، أن هذا الموضـوع لم تهتم به الكثـير من الدراسـات ومما يزيد في تعقيد المهمة أن بعض الأقطار تعترف نخبهـا بالصراعـات الاجتماعيـة داخلها، بينـما ينفي البعض الآخر وجودها.

وسوف نعمد الى استعمال منهج مقـارن لا يهتم بتغطيـة العوامـل المشتركـة، بقدر مـا يهتم، بدرجة أولى، بتحديد البنية الطبقية التي هي في طور التشكل في كل مجتمع، وثانياً الى ابراز الاتجاه العام للتشكل الطبقي ولتأثيره الاجتماعي والسياسي.

إننا اذا انطلقنا من الاختيارات التنموية، يمكن أن نضع أصابعنا بسهولـة على خـطوط التباين بين الأقطار المغربيـة. الكل يعلم أن الجـزائر قـد انتهجت المنهج التصنيعي الـدولوي «statist industrialisation»، وهـو ما يميـزها عن جـيرانها، اذ انتهج المغـرب الأقصى منهجاً انفتاحياً منذ البداية مؤكداً على الفلاحة والسياحة، في حين احتلت تـونس مكانـاً وسطاً بـين هذين القطبين.

أولاً: تونس

تكتسي دراسة الهيكل الطبقي والتطور الذي عرفه هذا الهيكل في تونس أهمية خاصة؛ ذلك أن تونس عرفت كلاً من النمط الاشتراكي والمنهج الليبرالي في التنمية. كما نضج الهيكل الطبقي وتنظمت فيه الفئات الاجتماعية، وعبّرت عن مطالبها بطريقة منظمة وصراعية، مما يجعل الحالة التونسية مثالاً مخبرياً لصيرورة التكون والتصارع الطبقي في المغرب العربي.

لقد عرفت تونس في الستينات توجهاً نحو بناء الدولة، وبناء الاقتصاد، على أسس دولوية. وأمام ضعف طبقة الخواص وتردّدها قررت الدولة التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وادارتها، فكان قرار تأميم الأراضي من أيدي المعمرين، وارساء نظام التعاضد في كل الفلاحة والتجارة، وبعث المئات من المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام. لعبت الاطارات، أو ما يمكن تسميته طبقة الموظفين الوسطى، دور المؤطّر والمستفيد بحكم واقعها في المؤسسات المركزية، في الحكومة والادارة والمؤسسات الاقتصادية العامة. كما كان مشروع التنمية هذا مقبولاً من الجميع. واستطاعت الحكومة ان تتحكّم في الأثمان والأجور، حتى تقلّص من حدة التوترات التي تنشأ من اتّباع هذه السياسة.

ومع هذا، فقد أوقفت التجربة، نظراً الى أنها أضرت بمصالح الكثير من النخب والأعيان، وكذلك لأن الدولة قد تجشمت من الصعاب ما لا تستطيع تحمله. ولهذا فمنذ ١٩٧٠ وقع الاختيار على اتباع سياسة انفتاحية تشجع مبادرات الخواص، وتضيف الى سياسة استبدال التوريد بعداً آخر يتمثل في تشجيع السياسة التصديرية، وكان لهذا الاتجاه مستوى من النمو الاقتصادي لم يسبق له مثيل، حتى منتصف السبعينات على الأقل.

ونظراً لأهمية هذه السياسة الاقتصادية، وتأثيرها على التركيبة الطبقية يجمل بنا أن نقف، ولو قليلاً، على نتائجها الأساسية.

ـ لقد أفرز النمو الاقتصادي طبقة من المشاريعيين ورجال الأعمال في حقبة قصيرة من الزمن، كما دعّم في الوقت نفسه طبقة عمالية قوية نجحت في تحقيق استقلاليتها التنظيمية بالنسبة الى الحزب الحاكم.

ـ أدت هذه السياسة، بالطبع، إلى صراعات بين هذه الفئات الاجتماعية ولكنها أدت في الوقت نفسه وبطريقة أكثر خطورة الى استقطاب بين من يمكن تسميتهم المنتجين، (رجال الأعمال، المهن، الإطارات، العمال القارّون) والمبعدين (بالخصوص العاطلين، والشباب الملفوظ من المدارس، والنازحين).

ـ وعن نتائج هذه الخريطة الطبقية الجديدة يجب أن لا ننسى الحراك المرتكس الذي شهدته فئات الطبقة الوسطى.

ـ دخول الدولة في أزمة شرعية، ما دامت قد أظهرت الأحداث أنها تتجاوب أكثر مع المصالح المنظمة مما كانت عليه من قبل، الى درجة أنها بدت وكأنها مشدودة الوثاق من أثر احتداد الأزمة.

فما هي المراحل والأحداث التي أدّت بنا الى هذا الوضع؟ لننظر المنطلقات الأساسية التي انطلقت منها النخبة السياسية؛ لم يصحب القطيعة مع التوجه الاشتراكي للسياسة الاقتصادية انطواء الدولة على نفسها، أو أهمال دورها كحكم ومنسّق وممّول أساسي للعملية التنموية. كل ما في الأمر ان الدولة اختارت نمطاً من التنمية تعتمد فيه على القطاع الخاص، بدون أن يعني ذلك تقليصاً فعلياً لدورها. وكما قال السيد الهادي نويرة: «تنمية البلاد مشروع الجميع، وليس مشروع الدولة وحدها أو المخططين وحدهم».

وقد أعطيت الأولوية للقطاع الخاص، ولمشاريع تكون انتاجيتها آنية، وفي الوقت نفسه قادرة على توفير مواطن الشغل، وصاحب هذا التوجه جملة من الاجراءات، من ذلك مثلاً بعث وكالة تطوير الاستثمارات ومراجعة قانون الاستثمارات، وتوفير كل حاجيات أصحاب المشاريع، كالقروض والاعفاءات الجبائية والامتيازات الريعية والاحتكارية. ولا يعني هذا، أن عملية إحداث التراكم على هذا النحو كانت لتقوم لولا دور الدولة المكثّف، ذلك أن الدولة واصلت توزيع ما يزيد عن ٣٠ بالمائة من الأجور، وتؤمّن الثلاثة أرباع من صادرات البلاد. كل ما في الأمر أن نمط التنمية هذا اختار بكل وعي تشريك الرأسمال المحلي والأجنبي، وتأكيد الانفتاح على الخارج.

كما حاولت النخبة السياسية أن تحصل على دعم النقابات عند اتباعها لهذه السياسة. وما دام نموذج التنمية يتطلب المحافظة على «الامتياز المقارن» «L'avantage comparé» الذي يحكم المبادلات في السوق العالمية، فان الحصول على دعم العمال كان يستلزم في الوقت نفسه المحافظة على قدرتهم الشرائية. ولذلك أحدثت الحكومة «صندوق التعويض» قصد دعم المواد الأساسية في مواجهة اضطراب الأثمان، ولهذا يمكن اعتبار أن هذه السياسة كان لها دعم تنظيمي، وأنها منذ البداية كانت في صالح القطاعات المدينية الصناعية، وعلى حساب المناطق الفلاحية والريفية.

على كل حال، مهما كانت المقاييس فان نتائج هذه السياسة كانت صارخة. فلقد ارتفع معدل نمو الناتج القومي الخام (P.I.B.) من ٤,٦ بالمائة الى ٧,٣ بالمائة، كما ارتفع حجم الاستثمار اربع مرات، وذلك في غضون عشر سنوات أي بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، كما ارتفع معدل الدخل الفردي بنسبة ٥٠ بالمائة في العشرية نفسها.

أما في خصوص مستوى معيشة السكان، فقد تحسنت الى درجة أن البنك الدولي

أصبح يصنّف تونس ضمن الدول نصف الصناعية، مع ما يعنيه ذلك من فرض نسب فوائد أعلى على ديونها.

أما وقد قدمنا، في بداية هذا التحليل، جملة من المقـولات حول اعـادة رسم الخريـطة الـطبقيـة، فـاننـا سنحـاول الآن اختبـار صحـة المقـولـة الأسـاسيـة حـول تكـوّن طبقـة من المشاريعيين، واختبار صحة مقولة دعم الطبقة الشغيلة.

سوف نعتمد، هنا أساساً، على الاحصائيات المتوفرة لدينا والخاصة بتوزيع المـداخيل. إن الدخل القومي الخام بسعر السوق قد ارتفع من ٧٤٤ مليون دينار سنة ١٩٧٠ الى ٣٤٧٥ مليون دينار، وهو ما يمثل نسبة نمو سنوية قيمتها ١٦,٦ بالمائة.

ونلاحظ أن معدل النمو السنوي بـالنسبة لـدخل المأجورين، هـو ١٢,٩ بالمـائة بينـما يرتفع دخل المقاولين الى ١٩,٥ بالمائة. لقـد تحسنت اذاً حالـة الشغالـين دون شك، ولكنهـا ارتفعت بمقدار أقل من التحسن في وضع المقاولين.

وهناك دراسة أخـرى قام بهـا المعهد القـومي للاحصـاء بمسح للعـائلات والمؤسسـات الاقتصادية، وهي تعدّ ٣١٣,٠٠٠ من المشغلين الذين يزيد دخلهم على ٦٣٠ مليون دينـار. هذه التقديـرات تعني ان الخواص في ميـدان الصناعـة والتجارة يحصلون عـلى متوسط دخـل سنوي يساوي ٤٦٠٠ دينـار سنة ١٩٨٠ أو أن الـزيادة السنـوية كـانت بنسبة ١٥,٨ بـالمائـة وهذه الدراسة تستخلص نتائجها بالطريقة الآتية:

مقارنة بمتوسط الأجرة نجد في سنة ١٩٨٠ أن مشغّلاً واحداً يـرتفع دخله خمس مـرات بالقياس الى دخل المستأجر في القطاع الخاص غير الفلاحي، و٢,٥ بالمائة بالقياس الى دخـل الموظف في المؤسسات العمومية.

ما يمكن استنتاجه من هذه المعلومات، هو أن وضعية العمال تحسنت بالأرقام الثابتة in absolute terms ولكنها تدهورت اذا ما قارناها بحجم الزيادة في الدخل القومي، وفي دخل الخواص (كانت تمثّل ٤١ بالمائة من الدخل القـومي سنة ١٩٧٠ فـأصبحت تمثّل ٣٠ بـالمائـة فقط سنة ١٩٨٠. أما النسب المقابلة، أي نسب ارتفاع دخول الخواص، فهي مرت من ٢٣ بالمائة الى ٣٠ بالمائة).

وليس هناك مجال للشك في أن جيلاً جديداً من بـاعثي المشاريـع نشأ في الـوقت نفسه الذي تدعّم فيه وزن الطبقة الشغيلة. ويمكن اعتبار أن أحد أهداف القيـادة السياسيـة، وهو بعث فئة جديدة من الصناعيين، قد تحقّق الى حد بعيد.

جدول رقم (٣ ـ ١)
الاضرابات العمالية في تونس بين ١٩٧٠ و١٩٨٠

السنة	عدد الاضرابات	عدد الساعات الضائعة
١٩٧٠	٢٥	٤٨٨١٢
١٩٧١	٣٢	٢٧٨٢٢
١٩٧٢	١٥٠	٣١٥٨٩
١٩٧٣	٢١٥	٤١٤٣٧
١٩٧٤	١١٤	٣٦٢٤٩٦
١٩٧٥	٣٧٧	٥٩٤٥٧٣
١٩٧٦	٣٧٢	١٠٤٣٠١٢
١٩٧٧	٤٥٢	١٢٠٧٤٨٢
١٩٧٨	١٧٨	٢٧٣١١٣
١٩٧٩	٢٤٠	٢٨٢٤٢٤
١٩٨٠	٣٤٦	٦٧٠٢٥٢

كما أن التعداد الصناعي يتضمّن حوالى ٦٠٠٠ من أصحاب المشاريع الكبرى (يمتلكون ١٠ آلاف مؤسسة) في شتى المجالات الصناعية والأسواق الداخلية والعالمية. وان كان الجميع يعترف بأهمية الوظائف التي تقوم بها هذه الشريحة الجديدة، فان هذه الظاهرة ما زالت حديثة وامتيازاتها فجة ونمط استهلاكها تظاهري، مما يجعل عملية قبولها كطرف شرعي صعبة جداً. وقد وُجهت لها انتقادات تخصّ تبعيتها لجهاز الدولة، واعتمادها على الدعم الحكومي.

«آلاف من المؤسسات الخاصة قد وقع بعثها، وهي مشدودة الى الدولة، الى درجة أنه يستحيل ان تقوم بدونها، فالحالة تتجاوز الإعانة والمساعدة. لقد أخذت الدولة ـ بكل بساطة ـ مكان المقاول الذي لا يمتلك المؤسسة الا صورياً، ففي أغلب الأحيان يضع بين أيدي المقاول مصنعه وسوقه، وكذلك أرباحه»[١].

ان كل شيء يقع وكأن الدولة لا تزال على حالها قبل ١٩٦٩ تتحمل مسؤولية مشروع التنمية ولكنها تسلّم الى متصرفين خواص عملية ادارة مؤسساتها.

كما وجهت الى هذه الشريحة انتقادات أخرى، خاصة في ما يخصّ تملصها من الجباية، بحيث يسري الاعتقاد في الأوساط البنكية بأن عدد رجال الأعمال الذين يتجاوز دخلهم

(١) انظر: Moncef Dellagi, «Classes moyennes: Limites et possibilités,» *Démocratie* (23 décembre 1978).

السنوي ٥٠٠ ألف دينار يصل الى حوالى الألف. هذه الثروات التي وقع جمعها بسرعة، لا يصرّح بمقدارها الحقيقي الى مصالح الضرائب.

أما في المجال المالي، فان تقويم هذه السياسة التنموية يوصلنا الى التأكد من حقيقة أنها ساعدت كثيراً على مضاعفة عدد مواطن الشغل. فإن كانت الستينات قد شهدت بعث ١٣٣ ألف موطن شغل، فإن السبعينات سجلت ٤٠٠ ألف موطن وهذا في القطاع اللازراعي وحده. وهذه الزيادة في صفوف السكان النشيطين تعني، فيما تعنيه، ادماج جيل جديد وشاب أرقى تعليماً وتأهيلاً في الدورة الاقتصادية. ولعل المشهد الليبرالي كما صوره ماركس يعيد نفسه هنا، فان سياسة الانفتاح الاقتصادي أفادت النقابات، فقد أزيحت القوانين الزجريّة (بند ٥١) وأصبح العمال عبر نقابتهم جزءاً من التحالف السائد. وبعد أن كان الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة ثانوية قياساً بحزب الدستور أصبح «طرفاً اجتماعياً» يشارك ويستشار في سياسة «العقد الاجتماعي» الى جانب الحكومة ونقابة الأعراف.

وقد شكل العقد الاجتماعي - وبعده الميثاق الاجتماعي - مجهوداً في إرساء قواعد الحوار الجماعي بين القوى الاجتماعية. ففي هذا الاطار، حدد الأجر الأدنى، ووقع امضاء اربعين عقداً اجتماعياً قطاعياً في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ولم تكن هذه العملية سهلة دائماً، اذ عرفت في الوقت نفسه ضغوطات وضغوطات مضادة، وسجلت نسبة مرتفعة من الاضرابات التي يمكن تصنيفها الى نوعين: **دفاعي** يحاول الحفاظ على المقدرة الشرائية، **وهجومي** يحاول المساهمة في اقتسام ثمار التنمية الاقتصادية وفي بعض الأحيان (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨) المشاركة في الصراعات بين النخب على السلطة.

من ناحية اخرى، تدل تحليلات الاقتصاديين على أن الطفرة التنموية «Economic Boom» قد أخذت نسقاً تنازلياً منذ منتصف السبعينات، وهو ما يجعل الصراع حول اقتسام الفائض، يظهر وكأنه لعبة تكون فيها خسارة طرف تعني ربح الطرف الآخر والعكس.

وفعلاً، ففي السنوات التي ترتفع فيها الأجور كما في ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ثم ١٩٨١ و١٩٨٢ السنوات التي تنخفض فيها مداخيل أصحاب المشاريع، في حين ان سنوات الجزر بالنسبة للعمال (١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠) تقابلها سنوات قياسية مالية لأرباح الأعراف.

ما يمكن ان نؤكده بكل وثوق، هو أن الوضع عرف حقبة أولى شهدت فيها الأجور ومداخيل المؤسسات ارتفاعاً، وأن كان على وتيرة مختلفة. فبين ١٩٧١ و١٩٧٥، ونتيجة لتنمية اقتصادية مدعومة من الدولة، ارتفع متوسط الدخل العمالي بنسبة ٤,٢ بالمائة وارتفعت مداخيل الخواص غير المأجورين بنسبة ١٤ بالمائة. وبعد ١٩٧٦ اتخذت مجموعة من الاجراءات لفائدة العمال من أجل تلافي الوضع، فارتفع مؤشر الجراية المتوسطة للعامل من

١٢٧,٦ سنة ١٩٧٦ الى ١٤١,٤ سنة ١٩٧٧ مما يعني ارتفاعاً سنوياً يبلغ ٦,٢ بالمائة وتنخفض بالمقابل المؤشر بالنسبة الى الخواص من ١٦٩,٣ سنة ١٩٧٥ الى ١٥٣ سنة ١٩٧٧.

وقد تحقق هذا التقليص في الفارق تحت ضغط النقابات، وعدد الاضرابات الذي ارتفع الى ٤٥٢ إضراباً في سنة ١٩٧٧. هذه الضغوطات وضعت الحكومة حداً لها في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. ولكن بعودة النقابة بعد سنين من الحظر الى ساحة العمل، تلافت الجرايات ما كانت قد فقدته طيلة سنوات الحظر: ففي سنة ١٩٨٣ أصبح الفارق في الدخل في المستوى نفسه الذي عرفه سنة ١٩٧٧ (متوسط دخل العرف يساوي ثلاث مرات تقريباً متوسط الدخل الشهري للعامل).

وفي نهاية التحليل، بالرغم من الطبيعة الصراعية للعلاقات التي تربط بينهما، ثبت أن الأعراف والعمال كانوا المستفيدين الأساسيين من نتائج السياسة التنموية للسبعينات، ويكفي للتدليل على هذا، أن نذكر أن ارباح العمال لسنة ١٩٨٣ قد تحسنت بنسبة ٧٠ بالمائة قياساً على ما كانت عليه سنة ١٩٧١.

كما أن الأعراف قد حسّنوا مداخيلهم هم الآخرون بنسبة ٨٣ بالمائة وذلك في المدة نفسها. ولا يمكن فهم التدهور الذي عرفته الشرائح الوسطى، دون أن نفهم الفوارق داخل القطاعات التي تشغل مختلف الفئات المهنية، وبينها.

يعترف الجميع بأن الزيادات في الأجور كانت لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا، أكثر منها لفائدة أصحاب الجرايات المرتفعة.

لقد ارتفع الأجر الأدنى الصناعي بنسبة ٩١ بالمائة والفلاحي بنسبة ٦٩ بالمائة وذلك بين ١٩٧١ و١٩٨٣. وكان نتيجة ذلك أن الفارق بين الأجر الأدنى والأجر المتوسط انخفض من ١,٩٧ الى ١,٧٥ للمدة نفسها.

وكما يظهر الجدول رقم (٣ ـ ٢)، فإن كلاً من الدراستين الميدانيتين حول الأجور تدعّم هذه الفرضية: فلقد تقلّص الفارق بين دخل الاطار العالي بالنسبة للعامل اليدوي من قرابة ٧ الى ٥,٠٢ في أقل من عشر سنوات.

ونجد أن الاتجاهات نفسها هي التي تسود داخل «الوظيفة العمومية» بل بشكل أكثر احتداداً، حيث أدى تحسين وضع الفئات الدنيا من العمال الى تقليص الفارق بينهم وبين الفئات العليا.

وبالزيادة على ذلك، فان جرايات الاطارات الادارية أكثر انخفاضاً من جرايات الاطارات الفنية (كالتي تعمل في الاحصائيات والهندسة والمعمار)، وهي كذلك أقل مما تقدمه

جدول رقم (٣ - ٢)
الأجر الشهري في تونس بحسب الفئة الاجتماعية - المهنية (بالدينار)

نوعية القطاع / الفئات الاجتماعية - المهنية	١٩٧٢[1]		١٩٨٠[2]	
	القطاع الخاص (أسبوع عمل ٤٠ ساعة)	القطاع العام (أسبوع عمل ٤٠ ساعة)	القطاع الخاص (أسبوع عمل ٤٠ ساعة)	القطاع العام (أسبوع عمل ٤٠ ساعة)
الاطارات العليا	١٥٨	١٩٩	٤٩٢	٤١٠
الموظفون	٥٣	٦٣	١٩٢	١٦٠
الفنيون والاختصاصيون	٧٠	٨٠	٢٤٣	٢٠٣
العمال المختصون	٣٥	٤٧	١٣٦	١١٣
العمال اليدويون	٢٤	٣٣	٩٨	٨٢

(١) الصناعات المعملية (باعتبار الاجر الصافي، + المنح + اجور التعويض).
(٢) كل القطاعات باستثناء الفلاحة والادارة - الأجر الشهري الجملي.

المصدر: M. Ben Ramdhane, dans: *Le Mensuel* (1 mai 1984).

المؤسسات الخاصة والعمومية. إن جزءاً على الأقل من هذه الفوارق يأتي من تعدد الأصناف المهنية، وتضاعف الدرجات داخل الوظيفة العمومية. أما الجزء الآخر، فهو يعود الى التحسينات الجوهرية التي حصلت عند الفئات التي ارتبطت بنمو القطاع الخاص، وكل هذه العوامل أدت الى وضع يشعر فيه أعوان الدولة بشعور حاد من الحرمان النسبي، ازاء نظرائهم في القطاع الخاص.

ولعل هذا هو الشعور السائد بالحرمان، باستثناء الأقلية التي ترتقي الى مواقع تخوّل لها خطط ادارية مع ما تعنيه من امتيازات مالية. هذا الشعور يجد ما يبرره، نظراً الى أن هذه الشرائح المتوسطة، بعد أن قادت جهاز الدولة ومشروع التنمية في الستينات، أصبحت اليوم تدفع باهظاً ثمن السياسة الانفتاحية.

وليس من باب الصدف أن نجد اليوم، أن الاطار الأكفأ يغادر الوظيفة العمومية، وهذا ما اعترف به بكل مرارة صاحب السياسية نفسه السيد «الهادي نويرة».

«لقد اثبتت التجربة أنه بعد أن كانت الوظيفة العمومية تمثّل القطاع الأكثر اغراء، لم تعد عملياً تجلب اطارات الأمة، ولم يبق بالوظيفة العمومية الا من أراد خدمة المجموعة الوطنية أو المجموعات المحلية... ان

بعث دواوين وشركات عمومية أعطى لهذه المؤسسات الخبرة على جلب الإطارات المؤهلة بتقديم الامتيازات الخاصة، وهكذا أصبح التوجه الى الوظيفة العمومية بالنسبة للاطار عملية تضحية»[٢].

الفلاحة والتهميش

لقد ضحّى نمط التنمية المتّبع بالفلاحة لفائدة الصناعة، وذلك حتى هذه السنين الأخيرة. ولقد أعلن الوزير الأول أمام مجلس النواب بأن الفلاحة مرهونة على الدوام بالتقلبات المناخية، ولذلك فان الحكومة ركّزت مجهوداتها الاقتصادية على قطاعات أخرى أقل هشاشة، كالصناعة والخدمات حتى تبني اقتصاداً قوياً ومتوازناً، لا يكون تحت رحمة سنة أو سنتين من الجفاف.

ان نصيب الفلاحة من الاستثمارات الجميلة قد بقي على حاله تقريباً. فمن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٨١ لم تستأثر الفلاحة سوى بـ ١٥,٤ بالمائة من الاستثمارات في مقابل ٣٣,٧ بالمائة للصناعة و٥٠,٨ بالمائة للخدمات، ومع ذلك فان قطاع الزراعة والصيد البحري يشغل ٤٠ بالمائة من السكان النشيطين في مقابل ٢٥ بالمائة للقطاع الصناعي و٣٠ بالمائة لقطاع الخدمات.

لقد تعمق استغلال الريف لصالح المدينة، والواقع أنه في نمط حضري اختار ان يميّز الأقطاب الصناعية وأن يوجّه الاقتصاد للتصدير، لا تكون للفلاحة وظائف أخرى سوى أنها مصدر لاقتطاع الفائض واحتياطيّ لليد العاملة. ولقد شرحنا سابقاً لماذا يتطلّب نمط التنمية أجوراً قادرة على المزاحمة على صعيد عالمي. ولذلك، فحتى تتمكن الدولة من التحكم في تطور الأجور، سعت الى تحديد أسعار المواد الفلاحية الأساسية بالضغط عليها في مستوى منخفض، في حين أن تكاليف الإنتاج وأسعار المواد لم تتوقف عن الارتفاع. ولقد كان من النتائج الطبيعية لمثل هذه السياسة أن يضحّى بمصالح الريف والسكان الريفيين لفائدة المجموعات الاقتصادية/ الاجتماعية التي تكوّن المجتمع الحضري. فمنذ سنة ١٩٦٠، اقتطعت الدولة من الفلاحة فائضاً هاماً استغلته لفائدة القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

لقد قدّم «بن رمضان» تقديراً لحجم هذا الاقتطاع في سنة ١٩٧٥ على النحو التالي:

---

(٢) خطاب السيد الهادي نويرة في ٢٦ آب/ اغسطس ١٩٧٨.

جدول رقم (٣ - ٣)
حجم الاقتطاع من الفلاحة في تونس عام ١٩٧٥

المنتوج	الانتاج بالطن	الاقتطاع على الطن بالدينار	الاقتطاع الاجمالي بآلاف الدنانير
القمح الصلب	٨٠٣٠٠٠	٩	٧٢٧٢٠
القمح اللين	١٦٢٠٠٠	١١,٥	١٨٦٣٠
الشعير	٣١٠٠٠٠	١٦	٤٩٦٠٠
الزيتون	٤٦٨٠٠٠	٣٦	١٦٨٤٨٠
لحم البقر	٥١٤٠٠	٦٠	٣٠٨٤٠
لحم الضأن	٦٣٦٠٠	١٣٣	٤٤٥٨٠
الحليب	٢٢٥٠٠٠	٥٥	١٢٣٧٥٠
			٩٤٨١٥٠

المصـدر: M. Ben Ramdhane, «La Question agraire en Tunisie,» dans: *Tunisie: Quelles technologies? quel développement?* (Tunis: C.R.E.D.E.T, 1983), pp. 69-92.

وبحسب الاقتصادي نفسه، فإن هذا الاقتطاع يمثّل ١٦,١ بالمائة من الانتاج الفلاحي العام، و١٤,٩ من الاستثمار الصافي للصناعات المعملية و١٥١,٤ بالمائة من الاستثمار الصافي للتجهيزات الجماعية.

ان هذا التحويل الثقيل الذي تتحمله الفلاحة التونسية سنوياً، يكرّس نوعاً من التبادل اللاّمتكافىء من حيث ان مردودها يتناقص أكثر فأكثر، ولذلك فهي أقل اغراء للرأسمال الخاص والعام. ومن هذا التفاوت الكبير بين القطاعات تنشأ عدة مضاعفات، في طليعتها تفقير المجتمع الريفي.

ان ضعف الاستثمار والضغط على أسعار المواد الفلاحية في مستوى منخفض، يفسّر في قسم كبير منه ضعف مداخيل الفلاحين وتكاثر عدد الفلاحين «بدون أرض». ان مراجعة نتائج دراسة ميدانية أجراها ديوان الشمال الغربي تثبت ان ٣٦ بالمائة من الفلاحين لا يصل دخلهم السنوي الى ٣٠٠ دينار وأن ٣٠ بالمائة منهم لا يرتفع دخلهم الى ٦٠٠ دينار. بينما تتحدد نسبة من تصل مداخيلهم الى ١٣٠٠ دينار في حدود الـ ٣٠ بالمائة أيضاً، أما النسبة الباقية وهي ٤ بالمائة فإن مداخيلهم تتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ دينار في السنة.

إن مردود الأرض الفلاحية الصغيرة يمثّل فقط جزءاً من دخل العائلة، ويمكن ان يقدر بنحو ٥٦ بالمائة من هذا الدخل عند الفلاحين الصغار وبنحو ٣٠ الى ٤٠ بالمائة عند

الفلاحين الأكثر رفاهاً. ان هذه المؤشرات مهمّة من نواح عديدة، فهي تظهر ان ثلثي السكان الريفيين في الشمال الغربي التونسي يعيشون على أدنى من حد الفقر. وفي العموم، فإن نسبة سكان الريف التونسي الذين يعيشون على أدنى حد الفقر تقدّر بـ ٤٥ بالمائة من السكان التونسيين. كما أن الهوّة بين سكان الأرياف وسكان المدن قد اتسعت خصوصاً بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٠. ففي غضون هذه السنوات ارتفع معدّل المصاريف بحسب الشخص الواحد في القطاعات غير الفلاحية بنسبة ٤,٥ بالمائة في حين لم يرتفع سوى بنسبة ١,٥ بالمائة في القطاع الفلاحي، وكانت النتيجة ارتفاع نزوح الشباب من الريف. فنظراً لتعرض العائلات الريفية لمصاعب عديدة نتيجة لانخفاض مداخيلها، ونظراً لارتفاع نسب الفشل الدراسي في مستوى التعليم الابتدائي، لم يكن أمام الشباب الريفي والعائلات الريفية سوى النزوح الى الفضاء الحضري بحثاً عن الشغل في حظائر البناء، أو في المؤسسات السياحية على السواحل.

كما ان نزوح الريف اتخذ أبعاداً مأساوية بحكم اللجوء المتزايد الى المكننة، لأنهم ـ لكي يتمكنوا من تلافي الخسائر على مستوى أسعار المنتوجات ـ كانوا يحاولون باستمرار دعم امكانياتهم التقنية. فالجرار الفلاحي الذي لم يكن يستعمله سوى ١٨ بالمائة من المزارعين في سنة ١٩٦٢ أصبح الآن يغطي نسبة ٥٧ بالمائة من الأرض الفلاحية (٧١ بالمائة في الشمال، ٤٦ بالمائة في الوسط والجنوب) كما أن هذا الشكل من التطور والتغيرات الحاصلة على الفضاء الريفي أديا الى تكثيف الهجرة نحو ليبيا وفرنسا أيضاً. إن الهجرة التي كانت الى حدود سنة ١٩٦٩ في حدود الـ ٣٠٠٠ مهاجر في السنة، قد اتسعت منذ ذلك التاريخ. فعدد العمال التونسيين المهاجرين ما فتئ يرتفع: (٧٨٤٠ عاملاً في سنة ١٩٥٩، ١٣٨٠٠ في سنة ١٩٧٠، ١٤٦٦٠ في سنة ١٩٧١، ١٦٣٢٠ في سنة ١٩٧٢، ١٨٩٥٠ في سنة ١٩٧٣، وسيصل هذا العدد الى ٢٨٩٠٠ في سنة ١٩٧٩ . . . والبقية تأتي). هذا في حين أن العدد الحقيقي يتجاوز ذلك بضعفين أو ثلاثة، لأن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الهجرة القانونية.

ولسنا بحاجة لكي نشير بأن النزوح يدعم بدوره ظاهرة المكننة من حيث توفيره للإمكانيات المالية لشراء الآلات[٣].

وهناك ظاهرة أخرى تشدّ الانتباه في الريف التونسي، وهي ظاهرة استقرار حجم الملكيات الكبرى، فالملاكون الذين كانوا في سنة ١٩٦١ يتصرفون في ٤٠ بالمائة من المساحة

(٣) أنظر: Habib Attia, «Les Hautes steppes tunisiennes: De la société pastorale á la société paysanne,» (Thèse de doctorat, Paris, 1977), p. 690, et «Propositions pour l'élaboration d'un plan de développement régional de la région du nord-ouest de la Tunisie,» (Commissariat général au développement régional).

الإجمالية للأراضي الفلاحية والـذين تتحدد نسبتهم في الـ ٤ بـالمائـة لا يزالـون حتى الآن لم يمتلكوا أكثر.

إن المسألة لا تتعلق بصمود «خيالي» لقـطاع ما قبـل رأسمالي أمـام تطور واكتسـاح نمط الانتاج الرأسمالي، ولكنّها مسألة حسابات اقتصادية فـ «الرأسمال الخاص الذي تقوده عقلية الـربح لم يتركّز إلا نادراً على قطاع لا تصل فيه الأسعار القارة إلاّ الى تغطية المصاريف، اضافة الى أنـه هو الـذي يوفّـر الـدعم الحقيقي للرأسمال غـير الفـلاحي، لكن، هّم الفـلاح الصغـير ـ بعكس الـرأسمالي ـ ليس هـو تحقيق الأرباح ولا هو اقتطاع الربح، وانما همّه فقط أن يضمن استمرار حياته».

نعم لقد بادرت الحكومة منـذ سنة ١٩٨٠ الى مـراجعة أسعـار المواد الفـلاحية وذلـك تحت ضغط موجة غلاء اسعار المواد الأساسية في العالم، وكـذلك بحكم العجـز الذي سجله الميزان التجاري، فراجعت اسعار الحبوب، وحورت أسعار لحم الضأن وأسعار الخضراوات. وبينـما رأى البعض في هذه الإجـراءات بوادر مشجعـة لمراجعـة العلاقـة القديمـة بـالـريف، والمتسمة بسيطرة المدينة، ذهب آخرون الى أنها يمكن ان تؤدي الى تدعيم الاستثمار في القطاع الفلاحي من طرف الرأسمال الباحث عن الربح، وهو ما من شأنه دفع الفلاحين الصغـار الى التفريط في أراضيهم لعدم قدرتهم على المزاحمة.

لكن توجهات الدولة تبقى، في كل مرة، تميّز الفلاحين الكبار. فالفلاحون الصغار أو المتـوسطون عـلى الـرغم من أنهم الفئـة الأكـبر عـدديـاً، لا ينتفعـون سـوى بثلث القـروض الفلاحية، كما أن المؤسسات المالية التي أنشئت بهدف دعم الاستثمار الفلاحي (البنك القومي للتنمية الفلاحيـة، وكالـة تطويـر الاستثمارات الفـلاحية) كـانت متوجهـة الى دعم المشاريـع الفلاحية الكبرى، بحيث كانت تعتمـد حجم المشروع المالي للمشروع كمقيـاس في الموافقـة والرفض. وزيادة على كل ذلك، يتيح القانون الجـديد لسنـة ١٩٨١ للشركات الكـبرى، بما فيها الشركات ذات الرأسمال المالي العربي أن تستثمر في الفلاحة، وبذلك فإنها تضيّق الخنـاق على المشروع الفردي أو العائلي.

ان العاصمة تشهـد الآن تفاقم ظـاهرة البنـاء الفوضـوي، وتهميشاً مـتزايداً للجـماهير الحضرية ذات الدخل الضعيف. ولقد أثبتت دراسات اقليم تونس بـأن عدد سكـان الأحياء الفوضوية في مدينة تونس يصل الى ٣٤٥٠٠٠ نسمة في سنـة ١٩٨١ وهو مـا يساوي ٣٠,٤ بـالمائـة من العدد لسكـان العاصمـة. وذلك في مقـابل ٢٥ بـالمائـة في سنـة ١٩٧٥، كـما أن الـدراسات المجـراة حـول استهـلاك الفضـاء العمـراني بـين ١٩٧٥ و١٩٨٣ تبـينّ أن البنـاء الفوضوي يغطي ٤٤ بالمائة من المساحة الإجمالية التي يحتلها السكن.

ان كل شيء يؤكّد أن التناقضات تغيّر مواقعها في المراكـز الحضرية، وأن مسـألة ايجاد الحلول لمشاكل الـريف ومسألـة صيانـة المدينـة والحفاظ عـلى نسيجها العمـراني مرتبـطان ولا يقبلان الانفصال.

إن النسبة الاجتماعية التي تتّسم بالصعود المذهل للأثرياء الجدد، وبتحسن أوضاع العمال الحضريين في أسفل السلم الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى بتدهور أوضاع فئات الموظفين من الطبقة الوسطى وبتفقير الريف، تبدو أكثر تهيؤاً للاهتزاز الاجتماعي ولعدم الاستقرار الاجتماعي. لقد كانت التحولات الهيكلية التي شهدها المجتمع التونسي، ولقد كان التباين بين الفئات الاجتماعية، على درجة من العمق بحيث توقف «مفعول النفق كما يسميه هاربرت هارشمان». يؤكد هارشمان على أنه «من الممكن للمجتمع أن يتسامح ازاء اللامساواة الاجتماعية بين الطبقات أو القطاعات أو الجهات في المراحل الأولى من تطور اقتصادي سريع، ولكن هذا التسامح هو مثل الدين الذي يتطلب سداداً في أجل معين. انه يمتد على أمل أن تخفّ الفوارق بين الفئات في المستقبل العربي. وإذا لم يتحقق هذا الأمل، فإنّ الخيبة تكون في أساس حدوث قلاقل بل حتى اهتزازات فعلية»[٤].

لقد كانت الحكومة التونسية تتمتع بمجال تصرف واسع لمدة سنوات عديدة فلقد كان المواطنون يولون ثقتهم المسؤولين السياسيين ويقبلون شظف العيش على أمل ان تمكّنهم نتائج التنمية من مستقبل أفضل، ولم يتّخذ عدم الرضا شكل الأزمة ولم يتبع التباين إلاّ لما ظهرت آثار السياسة الاقتصادية على النسيج الاجتماعي في شكل تعميق للفوارق القديمة وخلف مظاهر لا مساواة جديدة.

ففي بعدها الاجتماعي ـ الاقتصادي اتخذت الأزمة طابع ادانة متواصلة للامساواة الاجتماعية. لقد ظهرت هذه الإدانة أولاً وبشكل حاد في الأوساط العمالية والنقابية، هذه الأوساط التي سجلت ارقاماً قياسية في الإضرابات إلا أن الأخطر من ذلك هو البروز المكثف لظاهرة المهمّشين المبعدين عن دورة التنمية.

ان حقيقة ان الوعي الطبقي والمصالح المهنية والقطاعية أصبحت المواقع على حساب الوعي الوطني لم يعد في حجمها شك، وبالاضافة الى الفوارق الموضوعية بين مستويات المداخيل فإنّ سلوك الأغنياء الجدد المتسم بالتظاهرية والتبجح الفجّ بالثروة قد زاد من تعميق الإحساس باتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، اننا نعرف منذ ابن خلدون الى فيبلن «Veblen» نزعة «الثري الجديد» الى الإسراف في الترف مما يجعله عامل تفكك اجتماعي. فهذا السلوك أصبح من أهم العوامل المولدة للعداء الاجتماعي بين الفئات، ولليأس في صفوف الشباب، الذين أصبحت لديهم آفاق المستقبل أكثر ضيقاً حتى مع كثرة الشهادات ولذلك فإنّ جموع الطلبة يتضاءل أملهم باستمرار في الحصول مستقبلاً على مراكز اجتماعية مثل تلك التي حصل عليها الطلبة الذين سبقوهم.

(٤) Albert Hirschman, «The Changing Intolerance for Income Inequality,» *Quarterly Journal of Economics* (November 1973).

وحتى نعي كم أصبح الهيكل الطبقي الجديد ينذر بعدم الاستقرار الاجتماعي يجدر أن نذكّر بأنه لا يعتبر بشكله الحالي شرعياً في أعين المهمشين وفئات الطبقة الوسطى، بل إن هؤلاء ـ على العكس من ذلك تماماً ـ يقرنونه بالسرقة والاحتيال. كما تبيّن لنا من خلال قراءة محتوى الاجابات التي تلقيناها من الأفراد في بحث ميداني أجريناه حول الموضوع(٥)، بأن هذا الهيكل الجديد مُدان من التراث والدين والاخلاق معاً.

إن احدى أهم الأفكار السائدة لدى التونسيين، والتي كشف عنها بحثنا المشار اليه آنفاً، هي أن النجاح والحراك الاجتماعيين لم يعودا مقترنين بالكفاءة والمقدرة، بقدر ما هما مرتبطان باعتبارات لا شرعية كالمحسوبية والجهوية والرشاوى. ان بنية اجتماعية مثل هذه لا يمكن ان تكون مقبولة على نحو ما الا بقدر ما تكون الحكومة قادرة على ضمان حد أدنى من عدالة التوزيع، ذلك أن المجتمع اضافة الى الامتيازات الرّيعية فهو قد اعتاد على اشكال الدعم المختلفة، سواء في الاستهلاك وبرامج المساعدة المختلفة. بحيث بدون اعتبار الدعم المخصص للمؤسسات العمومية فإن المصاريف الاجتماعية للحكومة (التعويض في المواد الأساسية، وكذلك في مجالي التعليم والصحة. . .) تساوي ٩ بالمائة من الناتج القومي الخام في الستينات و١٢ بالمائة في السبعينات وارتفعت الى ١٤ بالمائة سنة ١٩٨٠، ولكن المشكل هو أن سياسة مثل هذه، لم تعد متاحة في الظروف الجديدة. فنظراً للنقص الذي أصبح يسجّله الريع النفطي، ونظراً لانعدام التطور في مداخيل الهجرة والسياحة، فإن الحكومة تجد نفسها اليوم تواجه أزمة جبائية حادة يصعب معها التصرف. فما تظهره الأزمة الجبائية في النهاية، إنما هو في الحقيقة الصبغة الاصطناعية «Artificial» التي عليها الهيكل الطبقي الجديد، وكذلك هشاشة الدولة التي صنعته.

ليس هنالك شك في أن الدولة الوطنية قد نجحت في قيادة المجتمع على مدى ٢٥ عاماً. ولقد كان لها ذلك نظراً لتوفر قيادة منسجمة ومتواصلة، وقاعدة شعبية واسعة، بالاضافة الى ظرف عالمي مناسب في العموم. ولكنها اليوم لم تعد هي اللاعب الوحيد في الميدان، اذ يجب عليها ان تأخذ بعين الاعتبار فئة من المشاريعيين يعملون كل شيء للحفاظ على مصالحهم، وكذلك نقابة عنيدة(٦) بل إنه في الحقيقة يوجد أكثر، بعد أن اصبح النظام وكأنه أسير المصالح المنظمة ومجموعات الضغط، اضافة الى الانطباع الساري عن السياسيين في الأوساط الشعبية، على أنهم قوم يعيشون من السياسة ولا يعيشون لأجلها.

---

(٥) محمد عبد الباقي الهرماسي، «اتجاهات الرأي العام التونسي حول المسائل العقائدية والسياسية،» (١٩٨٤).

(٦) انظر في ذلك بالتفصيل مقال السيد منذر القرقوري:

«Croissance économique et progrès social: A la recherche d'un nouvel équilibre,» *Le Monde*, 28/10/1983.

ان وضعية السياسة الجبائية وأزمة صندوق التعويض يقدمان على ذلك مثالاً ممتازاً. فبالاضافة الى تمتعهم بأشكال دعم مختلفة من الدولة، يعمد المشاريعيون والفئات المرفهة عموماً الى التملص من الجباية على المداخيل والأرباح. وحتى نكوّن حول ذلك صورة، ولو أولية، فإن هذا التملص تقدّره الأوساط الرسمية بـ ٤٠ بالمائة وتذهب المعارضة الى تقديره بـ ٨٠ بالمائة. وسواء أكانت النسبة الأولى أو الثانية هي الصحيحة، فلنا أن نقدر مدى ثقل الحمل الذي يتحمله أصحاب الرواتب الشهرية.

لقد حصلت محاولة لإصلاح السياسة الجبائية سنة ١٩٧٧ لكنها وجدت مقاومة شديدة من أصحاب رأس المال، وانتهت الحكومة بالتراجع. كما وقعت محاولة اخرى سنة ١٩٨٣ تحت تأثير الأزمة الاقتصادية، وذلك بهدف عقلنة النظام الجبائي وتقليص نسبة الإفلات من الضرائب. ولكن، كما هو الشأن في المرة الأولى، وقع التراجع فيها هذه المرة أيضاً، وأقيل الوزير الذي اقترحها.

وعندما تسبب الرجوع الى حقيقة الأسعار في مضاعفة الخبز الذي كان مدعوماً بصندوق التعويض، كانت المظاهرات العنيفة التي أعلنها المهمشون. لقد علقت صحيفة الصباح التونسية على ذلك بقولها: «... أما من الناحية الأخرى التي يجب أن نقف عندها، كحكومة وكتنظيمات، فهي ما يمكن ان نسميه وبكل صراحة إفلاس نمط المجتمع الذي نعيشه، ولنقل كذلك أن هذا النمط ليس فقط نمط الحكومة أو نمط الحزب الحاكم، بل هو نمط كل التنظيمات تقريباً مع فروق في أساليب انجازه وتحقيقه. إن نمطاً أفرز طبقتين متناقضتين تتمزق بينهما طبقة متوسطة مطحونة وغير واثقة من المستقبل لا بد من اعادة النظر فيه.

واذا، لم يعد بالإمكان القول بأن هناك طبقة شديدة الثراء، فإنه لا أقل من القول بأن هناك فئة اجتماعية معينة وصلت بوسائل مختلفة الى حالة من اليسر لم تعرف كيف تتصرف بواسطتها لتنمية ثروتها وتنمية المجتمع، بل كثيراً ما استعملتها في انفاق مظهريّ أدى الى استفزاز آخرين بقوا في أسفل السلم، ولم يستطيعوا الوقوف حتى على أولى درجاته.

ويمكن القول كذلك إن هناك طبقة أخرى تعتبر نفسها محرومة وتتمثل ملامح الفرد فيها في هذا الشخص الريفي النازح الذي أنهى، أو يكاد، دراسة ابتدائية طويلة ويعيش في وضع سيء في أحد الأحياء المحيطة بالمدينة ـ أي مدينة أو حتى قرية ـ عاطلاً عن العمل أو عاملاً موسمياً وسنه تقل في المتوسط عن الخمسة والعشرين عاماً. إنه ليس بروليتارياً بالمفهوم الماركسي، كما انه لا يملك اي تكوين سياسي أو نظريّ، ولكنه يحس بالفوارق فيراها مجحفة، ولا يرى أمامه أفقاً مفتوحاً أو يمكن أن يفتح فينطلق على طريق يائسة لا فرق عنده بين ان يعود الى ركن في الغرفة المتدنية التي يسكنها، أو يبيت في السجن، أو حتى يموت.

ومن هذا النوع نجد حوالى ٢٢٠ ألفاً من العاطلين أو شبه العاطلين الذين سدت في وجههم الآفاق. وبالمقابل، بين هذا وذاك، طبقة متوسطة لم يكن ممكناً لأيّ من الموجودين على الساحة استقطابها. وبالتالي فإن سكوتها كان بمثابة الحلقة المفقودة في كل حلقات مقاومة العنف والتسيب، وهي الطبقة العازلة عادة، والتي تلعب دور الحكم في مثل هذه الأحوال.

هذا هو واقعنا، واذا لم نعرف كيف نبحث فيه وفي أسباب تشكله بهذه الصورة، وطرق الخروج بـه مما يعانيه من تناقضات، فإننا لا نكون قد هيأنا المستقبل لغياب مثل هذه الظواهر.

إن السلطة التي تراجعت أمام اصحاب المهن الحرة، بعد قانون مالية ١٩٧٨ والسلطة التي تراجعت امام رجال الأعمال والأثرياء بعد قانون مالية ١٩٨٣ كان لا بد أن يأتي يوم تتراجع فيه أمام ضغط الشارع، وسريعاً ما جعل ذلك ومباشرة بعد قانون مالية ١٩٨٤. واذا كان للأطباء والمحامين ورجال الأعمال والأغنياء طرق ضغط قوية ومؤثرة من داخل المكاتب، فإن الآخرين استعملوا الطرق الوحيدة التي كانوا يرونها بيدهم، وهي طرق ضغط الشارع بكل أخطائها واخطارها»(٧).

وبالمقارنة، فإنه في الوقت الذي كان يتعين فيه على النخبة أن تضمن استقلاليتها أكثر ازاء القوى الاجتماعية، وأن تؤكد قدرتها على بناء آليات إدماج فعلية في مجتمع يسير بسرعة نحو التغاير، في هذا الوقت بالذات، تكتشف هذه النخبة تقلص قاعدتها الاجتماعية، ومن ثم حدود نفوذها. ذلك أنه اذا كانت نزعة الفئات المحظوظة في أن تقف على مسافة فاصلة من النظام الذي حصلت في اطاره على حظوظها، فإن الجموع المحرومة من أي حظوظ، ليست لها فائدة في دعم نظام ترى أنه لم يحقق لها طموحاتها.

لقد أكد الخطاب السياسي منذ الاستقلال على أهمية الطبقات الوسطى، وعلى أمل رؤية المجتمع التونسي، وقد تحول الى «أمة وسط» تتخذ شكل «معين» «Losange» حيث يشكل الأغنياء والفقراء هامشاً صغيراً في كلا طرفي المعين، وحيث تكون الأغلبية الساحقة من فئات الطبقة الوسطى.

إنه المجرى المعاكس للأحداث الذي يفسر على ما يبدو التغير الدلالي في لفظ «الطبقة الوسطى»، فلقد خلط الوزير الأول السابق الهادي نويرة بين مفهومي «الطبقة الوسطى» و«البرجوازية» في خطابه الذي القاه في الجامعة الأمريكية «American University»: «ألم يعلّمنا التاريخ عظمة الدور الذي كانت الطبقة الوسطى تلعبه دائماً في مسار التطور؟ ألم يكن ازدهار اوروبا نتيجة لتفتح ونمو طبقة جديدة «البرجوازية»(٨)؟ ليس هناك مجال للاعتقاد بأن السيد نويرة إنما أراد بذلك ارضاء مستمعيه من الامريكان. فالغموض في ذاته يسقط هنا من الحساب فئة الموظفين ـ القاعدة التقليدية لاستقرار النظام.

ولكل ذلك، فإنه ليس من الغرابة أبداً أن يظهر متصرّفو الدولة ـ اي اطارات وأعوان *الوظيفة العمومية* ـ عدم رضاهم، وان تكون الحكومة نتيجة لذلك تحمل عوامل ضعف داخلية.

ان القاعدة المعروفة نظرياً، هي أن خدمة الدولة غاية في حد ذاتها، ولكنها الآن بدأت

(٧) انظر: الصباح (١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤).

(٨) Dellagi, «Classes moyennes: Limites et possibilités,» p. 4.

تأخذ طابع الممر الضروري والمفيد للحصول على المراكز الاستراتيجية في القطاع الخاص والمؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية(٩).

لقد بيّنت أطروحة دكتوراه قيد الإعداد، بأنه، ومن خلال عينة تشمل ٢٤٢ مؤسسة صناعية كبرى ممثلة للمؤسسات الصناعية التونسية المشغلة لأكثر من ١٠٠ عامل، نجد ان ٩٠ من اصحاب المشاريع فيها ينحدرون من الوظيفة العمومية(١٠) وبالموازاة مع هذه «الهجرة الأفقية» فإننا نلاحظ، وخصوصاً في المدة الأخيرة، نوعاً من النضالية في صفوف إطارات الإدارة، التي بدأت تسعى الى تهيئة الأرضية لبناء نقابتها الخاصة.

إضافة الى كل ذلك، اشتدت أكثر موجة فقدان الوازع أو الضمير لدى الكثير منهم مما يهيىء الأرضية لإنعاش الرشوة. لقد صرّح أحد الوزراء: «إن الرشوة موجودة، بل وبنسبة هامة، كما نلاحظ تسيّباً في الادارة... إن البلاد تعمل بأقل فاعلية مما كانت عليه منذ سنوات... ان ذلك في رأيي نتيجة الهزات العديدة التي تلقتها... فعندما تغير الدولة سياستها بشكل فجئي، وعندما يسجن وزير فإن الثقة تضعف، ان أزمة سنة ١٩٧٨ المتمثلة في الصدام بين الحكم والنقابات، ومحاكمات الطلبة، كلها مؤسفة... كما يجب أن تكون الحكومة أكثر تجانساً وأن تترفّع عن المهاترات السياسية غير المفيدة ونفس الشيء أيضاً بالنسبة للمعارضة»(١١).

ان كل شيء يجعلنا نميل الى الاعتقاد بأن العقد الضمني الذي طالما ربط الدولة بالمجتمع، آخذ طريقه نحو التحطم: تفاوت طبقي... تغيير في الشخصيات بدون تفسيرات مقنعة... دولة عاجزة عن مواكبة مجتمع هي التي أحدثت فيه التحولات العميقة. ان التحولات من الحجم بحيث أصبحت التغييرات المؤسسية ليست فقط ضرورية لدفع التنمية، بل ومحتملة جداً، وأن كل المسألة أصبحت في معرفة الاتجاه الذي يجب أن تأخذه هذه التغييرات.

---

(٩) انظر: Hamadi Zribi, «Les Cabinets ministeriels en Tunisie,» (Mémoire de D.E.A. Faculté de droit, septembre 1982).

(١٠) Ridha Gouia, «Accumulation et processus d'émergence d'une bourgeoisie locale industrielle en Tunisie».

(١١) يمكن ان نقرأ في بيان وزعه عدد من الاطارات: «ان الهياكل النقابيه الموجودة لا تسمح للإطارات بتأكيد ذواتهم والدفاع عن حقوقهم. أولاً: لأنهم أقلية بالقياس الى مجموع الموظفين، وثانياً: لأن وضعيتهم غير واضحة. فرغم أنهم يقبضون مرتبات كبقية الموظفين، الا أنهم يحسبون في صفّ الاعراف بحكم رقيّ درجاتهم وبحكم سمو مسؤولياتهم في متابعة ومراقبة تنفيذ توجيهات وأوامر اصحاب المؤسسات. هذا الاقتباس كتب باللغة الفرنسية بعنوان:
«Création d'une structure syndicale pour les cadres, 1982»
والترجمة من قبلنا. انظر أيضاً تصريح منصور معلّى لمجلة: **افريقيا الفتاة** (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢)، ص ٨٢.

ثانياً: الجزائر

لقد بذلت الجزائر جهداً كبيراً لبناء قاعدة اقتصادية ضخمة تمكنها من أن تصبح يوماً ما «يابان البحر الابيض المتوسط». ولتحقيق هذا الأمل، كان على الجزائر ان تلعب على ورقتين: رمزية الثورة والريع النفطي. كما كانت القيادة الجزائرية تنطلق دائماً من الاعتقاد بأن الشعب الجزائري قد لاقى من العذاب تحت الاستعمار ما يستوجب تجنيبه التغيرات ذات الثمن الباهظ، وستسمح الموارد ـ وخصوصاً الريع النفطي ـ بتطوير البلاد من دون إخضاع الشعب الى حرمان شديد. ولكن لهذه السياسة ثمنها هي الأخرى أيضاً، ذلك انها سوف تشجع على انتهاج مسار تنموي تستفيد منه الطبقات الشعبية في الوقت نفسه الذي تفرز فيه صيغة خاصة لنمو فئة تكنوبيروقراطية تتحكم في مستقبله.

١ ـ نشوء التكنوبيروقراطية

لقد حاولت بعض الدراسات تقديم تحديد للمستوى الطبقي للدولة الجزائرية، وكان المنهج المتبع يقتضي أن تطرح الأسئلة حول الانتماء الطبقي للفئات الحاكمة، مع نزعة الى تصنيف هذه الفئات تصنيفاً قبْلياً ـ a priori ـ ثم من بعد يتم استنتاج منطق طبقي لممارسات الأطراف، هذا النمط من المقاربة هو الذي أفرز مقولات من نوع «دولة الجزائر هي دولة البرجوازية الصغرى» أو الجزائر تعيش «رأسمالية دولة».

وبخلاف هذه المقاربة، يقتضي المنهج العلمي أن نذكّر بأولوية التحليل الاجتماعي التاريخي المحسوس للتطور في العلاقات الطبقية، كما أنه من المستحسن أن نحلّل الدولة، لا كما لو كانت مجرد انعكاس للعلاقات الطبقية، ولكن كحلبة ـ areana ـ تتصارع فيها المصالح الاجتماعية المختلفة والمتطورة.

عندما تسيّر الدولة وتقود عملية تحقيق التراكم، كما هو الحال في الجزائر، فإنها تصبح عاملاً لإرساء علاقات سيطرة وعلاقات طبقية جديدة. فلقد أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع، وارادة بناء المجتمع من جديد بحسب سياسة معينة، الى بروز تكنوقراطية جديدة في البلاد. لقد ورد في الميثاق الوطني الجزائري ان الاشتراكية في البلدان المتخلفة يجب أن تخلق كل شيء بنفسها، بما في ذلك المجتمع في شكله «القسري». فكما ظهر في بلدان أوروبا الشرقية، تمكنت نخبة من المسيرين ان تفرض قيادتها، عبر ايديولوجية تحمل شعار «العقلنة» و«العلم» و«التقنية». ولكن الاختلاف هنا عن اوروبا الشرقية يتمثل في أن الجزائر تعتمد على توزيع الريع النفطي المقتطع من السوق العالمية، بينما يعتمد النظام الاشتراكي على توزيع الفائض المقتطع من السوق الداخلية. ولهذا الفارق أهمية كبرى على الموقع الاجتماعي للفئات التكنوبيروقراطية، فارتباط النخب الحاكمة في الجزائر بالسوق

العالمية، وبالتالي موقعها في ادارة شكل التمفصل بين الاقتصاد الوطني والسوق العالمية، يحد من قدرتها على النمو المستقل، ذلك أن هذا الفريق يحكمه في الحقيقة منطق الربح، مع ما يعني ذلك من مخاطر اعادة انتاج التبعية(١٢).

ان الامر لا يتعلق بتحليل الدولة الجزائرية فقط من منظور تكوّن طبقة حاكمة جديدة، لأنه من نافلة القول التأكيد بأن هذه الدولة قد انخرطت في مشروع وطني همّه تحرير البلاد من السلطة الاجنبية وبناء مجتمع نام. فسلطة الدولة تظهر وكأنها تحمل رسالة تاريخية تؤسس لها شرعيتها، وهذه الديناميكية تتواصل في فرض نوع من التأثير على مواقف القادة السياسيين وممارساتهم حتى اليوم.

ولكن في الوقت نفسه، ونتيجة لتبعية الدولة بالنسبة للسوق العالمية، ولمنطق عمل هذه السوق ولطبيعة علاقات القوى السائدة فيه، وكذلك نظراً لمواقف اعضاء التكنوبيروقراطية واهتمامهم باشباع حاجياتهم الخاصة على حساب المشروع الوطني، تتغلب النزعة نحو الانفتاح على الخارج، على الرغم من الارادة السياسية التي يحملها المشرفون على التسيير السياسي للدولة.

وهكذا فإن سلطة الدولة لا تبدو وكأنها عامل جماعي وموحد متجه نحو التغيير، وذلك خلافاً للانطباع الذي تحاول أن تعطيه. ان النظام السياسي يبدو وكأنه مجال تحرك قوى متعددة، ومسرح للصراعات بين مجموعات وافراد ذوي مصالح متباينة، يحاول كل منها توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح. فالتكنوبيروقراطية هنا تمثل شريحة منقسمة، يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه في التأثير على شكل توزيع الفائض. ولذلك، فانه خارج منطق التكنوبيروقراطية المنقسمة والمتصارعة الأجزاء لا يمكن ان ندرك في جزائر السبعينات الحجم الذي اتخذته الشركة النفطية سوناتراش «Sonatrach» كما لا يمكن ان نفهم قرار القيادة السياسية في اعادة هيكلة وحدات الاقتصاد الوطني، من ذلك تقسيم شركة سوناتراش نفسها. ويمكن في هذا الصدد الاشارة الى الطريقة التي صنف بها ليكا Leca وفاتين Vatin الفئات المتدخلة في العملية السياسية، وهي الفئات الوطنية (العسكر، والتكنوبيروقراطيون أو الصناعيون) وكذلك الفئات الثقافية (العروبيون، وذوو اللسان الفرنسي)، وأخيراً الفئات السياسية التاريخية وهي تجمعات لشخصيات عرفت ماضياً سياسياً مشتركا. أما ما يوحّد هذه التكنوبيروقراطية، بصفة عامة، فهو موقفها المتميز تجاه بقية فئات المجتمع، وخصوصاً الطبقة العاملة.

إن الجزائر يسود فيها التملك الجماعي لوسائل الانتاج، حيث لا يسمح الا بصعوبة،

---

(١٢) انظر في ذلك: Gautier de Villers, «Etat et classes sociales en Algérie,» *Peuples méditerranéens*, nos. 27-28 (avril-septembre 1984), pp. 207 et 232.

بوجود القطاع الخاص. وحتى في هذه الحالة فانه يجب أن لا يكون شيئاً آخر غير «ملكية صغيرة غير مستغِلة».

فنحن إذاً ازاء دولة تمثل المالك والمشغّل الأكبر، ويتبع ذلك أن التناقضات الأساسية لن تبرز بين القطاع العام والقطاع الخاص بقدر ما ستبرز بين مُسيّري التصنيع من ناحية، والعمال من ناحية أخرى. لننظر أولاً الى المجهود الذي قامت به الدولة لبعث طبقة الشغيلة ودعمها فنلاحظ انه على الرغم من الاختلاف في التقديرات بين الباحثين، لا يمكن ان ننفي ان الجزائر قد حققت طاقة تشغيل هامة ومتزايدة كما يبين الجدول رقم (٣ ـ ٤).

جدول رقم (٣ ـ ٤)
العمالة (الشغيلة) في الجزائر، للفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧

السكان (بالآلاف)	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٧٦	١٩٧٧
العدد الاجمالي	١١٨٢٠	١٣٢٠٠	١٦٧٠٠	١٧٢٠٠
العمال	٢٥٦٥	٢٩١٢	٣٥٩٠	٣٧٤٠
العمال الحضريون	١٠١٧	١٢١٢	٢٠٥٥	٢١٩٥
النشيطون منهم	٦٨٢	٨٥٣	١٨٤٠	٢٠٢٠
العاطلون عن العمل	٣٣٥	٣٦١	٢١٥	١٧٥
النسبة المئوية	٣٣	٣٠	١٠	١٠
العمال الريفيون	١٥٤٨	١٦٩٨	١٥٣٥	١٥٤٥
المشغلون جزئياً (١٨٠ يوماً في السنة) (نسبة مئوية)	٤٣	٥٠	٦٣	٦٣

ان دراسة هذه الأرقام على قاعدة عشر سنوات، تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك ان السكان الحضريين قد استفادوا اكثر من الريفيين من سياسة التنمية الاقتصادية، ذلك أنه اذا تضاعف عدد العمال الحضريين بين الستينات والسبعينات، فإن عدد العمال الريفيين بقي على حاله، إن لم يكن تضاءل.

كما أن الباحثين يجمعون، من ناحية أخرى، على أن الدخل السنوي الفردي قد ارتفع في القطاع اللازراعي (ونعني به الصناعة والتجارة والخدمات والنقل والإدارة) بنسبة ١٠ بالمائة، وهو ما يدل على تحسن الوضع في المدن، بالقياس الى الريف، وذلك حتى لو أخذنا بعين الاعتبار مؤشر غلاء المعيشة الذي تضاعف بين ١٩٦٩ و١٩٧٨.

ان سياسة التشغيل وسياسة الأجور تدلّان على ان الحكومة الجزائرية تتبع استراتيجية

هادفة ترمي الى دمج الطبقة الشغيلة وإلى ضمان ولائها، كما حاول النظام دائماً تقديم نفسه على أنه يمثل سلطة الشعب، ولقد كان وجود الريع النفطي يعطيه القدرة على ان يكون القائم الأساسي بتوزيع المداخيل. وكما لاحظ سليمان الشيخ. «ان السلطة السياسية تستقي شرعيتها دائماً من ادعائها بأنها هي التي خلقت الطبقة العاملة».

ويجدر التذكير بأن هذه الامتيازات الممنوحة للعمال من طرف النخبة السياسية، كثيراً ما تلاقي تحفظات عديدة من إطارات التكنوبيروقراطية والبيروقراطية الاقتصادية، ذلك أن هذه الأخيرة تميل الى الاعتماد على مقاييس رأسمالية في التوزيع، وهي كثيراً ما تشكو ضعف إنتاجية العامل الجزائري بالنسبة للعامل في الدول الصناعية. وهي كذلك كثيراً ما تنتقد «الادارة الاشتراكية للمؤسسات» التي وقع تأسيسها لتوفير ظروف المفاوضات واحتواء المطالب.

ولكن هذه الاستعدادات لم تمنع ظهور النضالات العمالية، إذ لجأ العمال الى العرائض والتجمعات أولاً، ثم الى الإضراب الذي أصبح ممارسة مألوفة اثناء السبعينات.

وقد ارتفعت هذه الاضرابات الى:

- ٩٩ اضراباً عام ١٩٧٠.
- ١٦٨ اضراباً عام ١٩٧٣.
- ٥٢١ اضراباً عام ١٩٧٧.
- ٩٢ اضراباً عام ١٩٨٠.
- ٨١٩ اضراباً عام ١٩٨١.
- ٧٦٨ اضراباً عام ١٩٨٢.

أما عدد المضربين فيتوزع كالآتي:

جدول رقم (٣ ـ ٥)
الاضرابات في الجزائر

السنة	المضربون	عامل مضرب على مئة
١٩٦٩	١٠٨٦٥	٢٣
١٩٧٢	٢٠١٤٠	١٦
١٩٧٧	٧٠٠٠٠	٩
١٩٨٠	١١٠٠٠٠	٧

وقد ارتفعت وتيرة الإضرابات في زمن كانت فيه الحكومة تجابه صعوبات مختلفة كالتي

تعترض التصنيع الثقيل، اضافة الى ظهور نوع من التململ في أوساط الاسلاميين والحركات المدعمة للبربر والشباب والنساء.

ان تضافر هذه العوامل دفع بالسلطة الى أن تكون أكثر حزماً في سياستها، فأصبحت تشدد الرقابة على الأوساط العمالية[١٣] وتطالب باستعمال مقاييس الجدوى، كما أخذت تشجع القطاع الخاص في صورة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ولكن هذا لا يعني أبداً ان الجزائر دخلت مرحلة انفتاح كجيرانها.

وفي النهاية، فإن الطبقة الشغيلة الجزائرية تمثل قطاعاً محظوظاً بالنسبة الى عمال القطاعات الأخرى وخاصة الفلاحين، فهي طبقة تستطيع على كل حماية حقوقها والدفاع عن امتيازاتها التي حصلت عليها بنضالاتها، ووصلت الى حد المطالبة بالمشاركة في ادارة المصانع والمؤسسات، ولكنها ليست على مستوى من الاستعداد يسمح لها بالدخول في مجابهة سياسية مع الحكومة

ولهذا، فما دامت الحكومة قادرة على توفير الشغل لأصحاب الشهادات، كما للذين لفظتهم المدارس، فهي لا تخشى معارضة سياسية يمكن ان تهدد قاعدة وجودها. كل ما في الأمر أن عليها ان تحد من نزعة القوى المختلفة في طلب الامتيازات المفرطة. وان كانت الجزائر قادرة على احتواء مشاكلها آنيّا، فلا بد من إبداء الرأي بأنها ستواجه المزيد من تراكم المشاكل التي من شأنها ان تهدد استقرار الدولة، ذلك أن المجتمع الجزائري عرف منذ الاستقلال سلسلة من التغييرات الاجتماعية والحضارية المكثفة والمتسارعة أدت إلى فقدان التوازنات التقليدية الأساسية، فلقد تضاعف عدد السكان القاطنين بالتجمعات المدينية أربع مرات عما كان عليه سنة ١٩٦٠، وخمس مرات عما كان عليه ١٩٥٤. وقد ساهم هذا النمو في خلق ضغوط اجتماعية حادة، بخاصة في غياب سياسة تناسلية صارمة[١٤]، مما ولّد

---

(١٣) في هذا المضمار وضع الفصل (١٢٠) من ميثاق جبهة التحرير الوطني سنة ١٩٨٢ الذي ينص على ما يلي:
«يلعب حزب جبهة التحرير الوطني دور الدافع والمحرك والموجه والمراقب للتنظيمات الجماهيرية دون ان يعوضها أو يضعف من قدرتها أو مبادرتها. ولا يستطيع من لم يكن مناضلاً داخل هياكل الحزب تحمل اي مسؤولية داخل التنظيمات الجماهيرية».

(١٤)

السنة	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٨٠
مجموع سكان الجزائر	٨٤٧٠٠٠٠	٨٨٥٠٠٠٠	١٧٨٦٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠
السكان الحضر	١٦٢٤٠٠٠	٢٠٧٠٠٠٠	٧٤٠٠٠٠٠	
النسبة المئوية	١٩,١٧	٢٣,١٤	٤١	٤٩

احتياجات ضخمة شملت السكن والنقل والتعليم التي من شأنها ان تجعل الجزائر ـ زيادة على ما تعيشه اليوم من تناقضات طبقية وفئوية ـ لا تواجه امتحاناً تختبر في ضوئه قدرتها على رسم معالم الانضباط الاجتماعي والتحكم فيه فحسب، بل وعلى الأمد البعيد تواجه امتحاناً قد يحمل في طياته النتيجة مسبقاً: عدم الاستقرار السياسي.

وهذه الوضعية ليست لدى جيران الجزائر.

ثالثاً: المغرب الأقصى

فالمغرب الأقصى لم يشاهد التزاماً مماثلاً للنخبة الاقتصادية. كذلك لم يشهد تغيرات كبرى في هيكله الطبقي. ولذلك فإننا سنركز على مسألة أن الهيكل الطبقي عرف تعميقاً للاختلال بين الفئات، دون أن يتغير جوهرياً.

كنا قد بيّنا في ما سبق الدور الذي لعبته المؤسسة الملكية والبرجوازية المدينية والبروليتاريا الصغرى للحصول على الاستقلال، كما كنا بيّنا أيضاً أن التنافس كان شديداً من أجل توجيه عملية البناء الوطني، بقي أن نبيّن أن اعيان الريف والفلاحين كانوا خارج هذا الصراع الوطني، وذلك نتيجة علاقتهم المشبوهة بسلطة الحماية، وهذا على الرغم من التدخل الذي جاء متأخراً، والذي لعبه جيش التحرير.

كانت النخب تحتل موقعاً ممتازاً لكي ترث السلطة من الاستعمار، ولكن الملكية لم تكن مستعدة لا للتنازل عن الحكم، ولا لقبول برامج تنموية يكون من نتائجها إضعاف شرعيتها. وبقدر ما حافظت هذه المؤسسة على دورها المركزي، بقدر ما تضاءلت الطموحات التنموية، وبالتالي انحسرت التغيرات التي كانت ممكنة. فمن ناحية، حاولت الطبقات المتوسطة دخول البيروقراطية واستعمال هذا الجهاز البيروقراطي لتنمية البلاد، ولكن الملك اختار من ناحية اخرى ان يقلص هذا المجهود، وان يفرض الدولة كوسيط بين المجتمع الريفي من ناحية والمجتمع المديني من ناحية أخرى. وكان من نتائج هذا الاختيار، اهمال المشاريع التصنيعية الكبرى وإعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وبدرجة ثانية للسياحة. هذا هو الإطار العام الذي أدى الى انشاء برجوازية زراعية قوية ودعمها. برجوازية تستفيد من الأراضي السقوية ومن مشاريع بناء السدود الباهظة التكاليف، وتحافظ بالمقابل على البنية التقليدية القائمة ما دامت تدين بوجودها للحكم. لقد كانت الزراعة الحديثة احتكاراً للمعمرين. بينما كان الملاكون الكبار المغاربة يستعملون الأساليب التقليدية في الانتاج. كان عددهم في ١٩٥٠ حوالى ٥٠٠ ألف يمتلكون أربعة ملايين هكتار، وبمقتضى مرسوم ملكي صدر سنة ١٩٦٣ استحوذت الدولة على ٢٥٠ الف هكتار من المعمّرين الأجانب. ولقد وضعت الدولة هذه الأراضي تحت تصرف الملاكين الكبار، بمن فيهم عدد

جدول رقم (٣ - ٦)
التحول في ملكية الأراضي في منطقة سهل الغرب في المغرب الأقصى بين ١٩٦٥ و١٩٧٠

السنة / نوع المالك	١٩٦٥				١٩٧٠			
	عدد العائلات	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية	عدد العائلات	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية
الفلاحون من دون أرض	٨٠٠٠	١٦	—	—	٢٠٠٠٠	٣٣	—	—
الفلاحون الصغار (— ٨ هـ)	٣٦٠٠٠	٧٢	٩٠٠٠٠	٣٠	٣٥٠٠٠	٦٠	٨٥٠٠٠	٢٨
الفلاحون المتوسطون (٨ - ٢٠ هـ)	٥٠٠٠	٢٠	٤٠٠٠٠	١٣	٤٥٠٠	٧	٣٧٠٠٠	١٢
الفلاحون الكبار (+ ٢٠ هـ)	٦٠٠	٢	٤٠٠٠٠	١٣	٥٠٠	١	٣٥٠٠٠	١١
المزارعون الرأسماليون المغاربة	٨٠	—	٣٠٠٠٠	١٠	٢٥٠	—	٧٥٠٠٠	٢٥
المزارعون الرأسماليون الأجانب	—	—	٥٠٠٠٠	١٨	٦٠	—	١٨٠٠٠	٦
الأراضي الدولية	—	—	٤٥٠٠٠	١٤	—	—	٤٥٠٠٠	١٤
المجموع التقريبي	٥٠٠٠٠	١٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) الى ان المعلومات غير متوافرة.

حوالى ٢٥ بالمائة من الفلاحين هم عملة فلاحون في المزارع العصرية. والبقية عملة وقتيون أو عملة عاطلون. وأمّا بخصوص هذه الفئات «الصغار»، «المتوسطون»، «الكبار» فإن لفظ «الفلاح» يعني نوعية الانتاج التقليدي وغير الممكن. وأغلب الفلاحين الصغار يعملون في الوحدات الانتاجية الجماعية (٩٠ بالمائة) وحوالى نصف الفلاحين المتوسطين كذلك، يعملون في الوحدات الانتاجية الجماعية. أما البقية فقد اشتروا الأراضي من الخواص أو من الدولة.

المصدر: *Lamalif* (Casablanca), no. 45 (janvier-février 1971), p. 15.

كبير من الاداريين والبيروقراطيين. وفي السنة نفسها أرجعت الدولة كل الأراضي التي صودرت بعد الاستقلال الى أصحابها من الأعيان، كما فرض على الفلاحين الصغار أو المتوسطين في الأراضي السقوية تحسين أساليب انتاجهم التقليدية وغرس محاصيل معينة قابلة للتصدير، وقامت الدولة باستثمارات ضخمة لبناء السدود، وقد شملت هذه العملية، أي عملية ريّ الأراضي، ٢٠ بالمائة من مجموع الأراضي المزروعة[١٥]، وكذلك أخذت على عاتقها تسويق الحوامض والباكورات. وفي هذا السياق اتجه الملاكون التقليديون الى استعمال

(١٥) Jean Claude Santucci, «Le Plan quinquennal marocain,» *Le Grand Maghreb*, no. 22 (13 Juin 1983).

الاساليب الحديثة، واستفاد الصناعيون في المدن من التجهيزات الجديدة، كما أخذوا في امتلاك أراض إضافية يستغل منتوجها للتسويق الخارجي. ولقد أدت هذه السياسة الى تقوية شرائح جديدة في الريف، وإلى تخلي الفلاحين الصغار عن اراضيهم بحكم المعطيات المستجدة. فجميع الدراسات الميدانية تؤكد ان السياسة الاقتصادية قد أدت الى درجة مرتفعة من التمركز مع ما يعنيه ذلك من تفقير للفلاحين الصغار والمتوسطين.

فبين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ ارتفعت نسبة العائلات التي لا يتجاوز دخلها ٩٠٠ درهم في الشهر من ٩ الى ١٧ بالمائة، أما فئة الدخل المتوسط (من ٩٠٠ الى ٣٠٠٠ درهم) فقد انخفضت من ٧٢ الى ٤٨ بالمائة، بينما فئة الدخل المرتفع (أي أكثر من ٣٠٠٠ درهم) ارتفعت من ١٨ الى ٣٤ بالمائة، غير أنه لا بد من مراعاة الاختلافات الجهوية، فمن الواضح ان نمواً قوياً بين فئتين (فئة الدخل الضعيف وفئة الدخل المرتفع) يتم على حساب فئة المداخيل الوسطى، ففقراء الفلاحين تضاعف عددهم مرتين في عشر سنوات، ولم يعد بقاؤهم مستقرين ممكناً لولا اعانات الحكومة ومفعول التماسك العشائري، والفرص الموسمية للشغل.

وبالمقابل، نجد أن فئة الفلاحين الميسورين قد تضاعفت هي الأخرى، حيث وصلت الى مستوى من الدخل يخوّلها الحصول على التراكم الرأسمالي العقاري ومكننة الفلاحة، وهو ما يؤشر على المزيد من الاستقلالية والربح.

انه من الصعب تقويم تبعات هذه التحولات، فالريف ما زال يعيش هدوءه النسبي والدولة ما زالت قادرة على لعب دور الحكم والمعين في الوقت نفسه، ولكن من يضمن بقاء الريف قاعدة نشيطة للملوكية أمام مخاطر المدينة؟

الفَصْل الـرّابع

الأنظِمَـة السِيَاسِيّة وأنماط المشاركة

تلعب الدولة دوراً حاسماً في عملية البناء الوطني والتنمية الاقتصادية، فجهاز الدولة هو وحده الذي يمسك بالوسائل الإكراهية والايديولوجية الكافية كفرض تخصيص جزء من الفائض للاستثمار. كما أنه الأكثر قدرة على كبت مصادر الضغوط داخلياً وخارجياً.

إن دراسة العلاقات بين هذا الصنف من الدولة والمجتمع، والأشكال الممكنة للمشاركة، وطبيعة الفاعلين الاجتماعيين، لا يمكن أن تعتمد على المسلمات التقليدية التي تأخذ الدولة على أنها انعكاس للقوى الاجتماعية، والمجتمع على أنه كيان مستقل بذاته مفرز لتعدد المصالح. ان الأمر هنا يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية، وفي صلبها تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بدقة، بواسطة بعض القوى الاجتماعية وعبر هياكل تنظيمية معينة. إننا لسنا بإزاء أنظمة ديمقراطية ولا بإزاء أنظمة استبدادية، ان مهمتنا تتمثل في البحث كيف ـ بحسب اختلاف الأوضاع ـ تتوصّل أنظمة أتوقراطية ـ باستخدامها للدولة كفاعل استراتيجي Strategic Actor وباستخدام قدرة الدولة على خلق مجموعات وهياكل التأطير ـ إلى بناء نمط مشاركة محدودة، ومراقبة، وفي الغالب الى استغلال البرود السياسي. تمتد عملية المشاركة السياسية على الدولة، والأحزاب ذات الشرعية الواقعية وذات الشرعية القانونية، والمجموعات داخل النخب الحاكمة التي يمكنها أن تخلق نوعاً من المعارضة الداخلية، أو أن تعلن عندما تحين الفرصة معارضتها المفتوحة. كما تتضمن أيضاً المجموعات الوظيفية وكذلك النقابات، إضافة إلى الحركات الاجتماعية الدينية والعرقية.

يتأثر نمط المشاركة داخل الأوتوقراطيات بطبيعة الدولة، وبمدى قرب النظام من النمط التعبوي أو النمط المصالحي للمشاركة.

ينظر النمط التعبوي إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي، يهدف عن طريقه إلى إعادة

تنظيم المجتمع وتغيير أسسه، مما يستتبع ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار تصبح هي الإطار المعياري للمجتمع الجديد، فيقوى التأكيد على النفوذ التفاضلي، وعلى الولاء الكامل، وعلى المرونة التكتيكية، وعلى الواحدية والتخصص الايديولوجي. ويتحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتغيير، ويعمل التوجه الجديد على إلغاء كل منافسة، سواء باحتوائها أو بإفسادها، كما يعمل على إلغاء أشكال الحياة السياسية التي يحتمل أن تفرز ضروب منافسة محتملة للنخب الحاكمة. بينما ينزع النمط المصالحي إلى التأكيد على «الوفاق» بين المجموعات والحفاظ على الوضع القائم وتصبح السياسة، كنشاط حي ومرن، هي المصالحة بين الآراء على اختلافها، ويحاول أن يصنع لنفسه نظاماً من المعايير يدور حول «الشرعية» والتعدد، والانتشار الايديولوجي.

يجب أن نشير إلى أننا هنا لم نقم سوى بعرض نماذج مثالية للنمطين من المشاركة، وأن الواقع هو أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، ولكننا نعتبر مع ذلك أن الجزائر قريبة من النمط التعبوي، وأن المغرب الأقصى قريب من النمط المصالحي، في حين تُراوح تونس بين الاثنين.

أولاً: المغرب الأقصى

منذ الاستقلال عرفت الحياة السياسية، مشكلتين ملحتين ولم تحلّ أية منهما إلى اليوم. الأولى تتعلق بتوزيع النفوذ بين الملكية والقوى السياسية، والثانية ايجاد مشروع سياسي يمكّن البلاد من مجابهة تحديات التنمية.

إنها مشاكل مترابطة، ولكنها بدت دائماً وكأنها غير قابلة لحلول نهائية. ومع ذلك يشهد المغرب على الدوام نقاشات متواصلة ومفتوحة، كما يشهد حلقات من الأمل يتبعها تعليق للمؤسسات الدستورية، ثم، وفي كل مرة دعوة إلى الوحدة القومية لتخفيف التوترات التي تكون قد اشتدات وتراكمت بين الطرفين.

إن الظهور الدوري لهذه الحلقات يُبرز المعضلة الأساسية للنسق السياسي المغربي الذي بحكم فقدانه لحلول، ولو جزئية، يُحكم عليه بالمحافظة على الأوضاع القائمة وبالجمود السياسي.

ينشأ هذا المشكل من التضارب بين ايديولوجيتين يتبناهما النظام. الأولى وحدويّة، وهي «فوق الدستور» ونعني بها ايديولوجية الملكية. الثانية ديمقراطية، وهي متجذّرة أيضاً في عمق المجتمع والتاريخ المغربي، وتحملها الأحزاب السياسية.

إن هذا التضارب بين مبدأي التوعية هو الذي يضفي على التجربة المغربية

خصـوصيتها وأهميتهـا. كانت دمقـرطة الملكيـة الشريفية القـديمة، وبنـاء نظام عصري، من القواعد الأساسية لبرنامج الحركة الوطنيـة، ولقد كـان المناضلون يـطمحون إلى المـواءمة بـين المؤسسات المغربية التقليدية وبين مثل الديمقراطية والعدالة الاجتـماعية. ولكن هـذه الآفاق لم تفتأ أن تحطّمت بالتقائها بواقع الصراع من أجل السلطة الذي قسّم الأطراف السيـاسية منـذ الاستقلال.

إن هذه الآفاق تبدو مرتكزة على نـوع من سوء التفـاهم، فأغلب الأطـراف أرادت أن تعتقد بأنه من الممكن أن توزّع السلطة، ولكن سادت في النهاية إرادة المحافظة والسيطرة على النفوذ بكليته، وهو ما لا يقبله أيّ طرف من الآخر.

وفي النهاية نجح القصر في فرض آرائه وإرادته في مـا يخصّ الأسس التي يرتكـز عليها النـظام الجديـد، وأخذت هـذه الأسس شكلاً قـانونيـاً من ناحيـة، كالـذي نجده في الميثـاق الدستوري ١٩٦٢ وفي دستور ١٩٧٢، وأخذت من ناحية أخرى شكل أيديولوجية خـاصة، وكأنها أساس المجموعة الوطنية بكلّيتها.

إن السلطة الملكيـة تتنزّل داخـل الاستمراريـة التاريخيـة للمجتمع المغـربي، فالعـاهل المغربي ينحدر من عائلة قد تماثل تاريخها مع تاريخ المغرب منذ أربعة قرون على الأقل. ولقد قام العلويون بدور أساسي في الدفاع عن الاستقلال الوطني وعن القيم الأساسية للمجتمع. ومن الطبيعي أن يكون التركيز على الحقبة الجديدة التي تجلّت فيها اللجنة الشعبيـة مع محمـد الخامس، وأدّت إلى طرد المستعمر وتحقيق الاستقلال.

كما نلاحظ أنه منذ ١٩٧٦، أقيم نوع من التوازي بين تحرير الصحراء وتحرير المغرب، وأصبحت المسيرة رمزاً لهذه الوحدة، ولذلك يحتفل بها سنوياً كما يحتفل برجوع محمد الخامس من المنفى مظفراً.

ويمسك الملك كذلك بشرعية دينية تؤكدها النصوص الدينية وتعمقها التجربة اليوميـة، فهو «أمير المؤمنين»، فحتى الجماعـات الإسلاميـة لا تطعن في شرعيـة الملكيّة إلى حـدود. إنّ هذا الصنف من الشرعية ذات المصادر المختلفة يعطي الملك مكانـة لا تعادلهـا مكانـة اخرى ليس داخل المؤسسات فقط، بل فوقها أيضاً. فهو من ناحية، يستند إلى هذا الجهاز الايديولـوجي الذي يؤكد الوحدة والإجماع والالتحام بين الشعب والملك، وهو من ناحية أخرى يعتمد على جهاز إداري وعسكري أنشأه الاستعمار وتم تدعيمه فيما بعد. فالملك قادر إذن في هذا الإطار أن يحدد مؤسسته كـ «ملكية حاكمة». «إن تاريخنا يصرخ بهذه الحقيقة، فلا وجود للمغرب بدون ملكية شعبية، فالشعب المغربي في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ملكية شعبية إسلامية حاكمة... ولهـذا فالملك هـو الـذي يحكم في المغـرب... ولا يفهم الشعب أن لا يحكم الملك». ولكن مـع هــذا، يجب أن لا تعطى سيطرة الملكية والواحدية الايديولوجية التغاير البديهي للمجتمع ولا الإرادة في دمقرطة

النظام السياسي. إن تغاير المجتمع يظهر بطريقة ممتازة في تعدد الأحزاب، وفي عزمها على المشاركة في ممارسة السلطة، أو على الأقل في التأثير على توجهاتها.

طبعاً يجب أن لا نغالي في وزن هذه الأحزاب، فمن الـ ١٤ حزباً المعترف بها لا يوجد أكثر من ٤ أو ٥ كأحزاب ذات اعتبار، وتمثل اتجاهات متميزة من الرأي العام الوطني. ولكن مع هذه الاحترازات يجب الاعتراف بأن التعدد الحزبي حقيقة واقعة لا مجال لتجاهلها. فهناك أحزاب تؤيد السياسة الملكيّة، وهناك أحزاب معارضة تناهض السياسة الملكيّة في بعض الظروف. لقد طرأت بعض التغييرات على الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، ولكن باستثناء الحركات الهامشية حافظت الأحزاب على ديمومتها وانقسمت إلى أحزاب موالية وأخرى معارضة. تكوّنت الأحزاب الموالية على أسس قطاعية أو جهوية معينة، واستجابت بصفة خاصة إلى حاجة العرش للحد من نفوذ حزب الاستقلال والأحزاب المعارضة الأخرى. ففي هذا الإطار تشكّل جبهة الدفاع على المؤسسات الدستورية (ج. د. م. د.) حيث التقت حول شخصية السيد أحمد رضا غديرة المدير العام للديوان الملكي. وانضمّت الى هذه الجبهة بقايا الحزب الثوري والحركة الشعبية وبعض الشخصيات المستقلة وبعض كبار الموظفين في الإدارة، وعدد من كبار رجال الأعمال والمزارعين.

وتمثل هذه التنظيمات تجمعات انتخابية أكثر منها أحزاباً، بالمعنى المعروف للكلمة، وهي عموماً تنظيمات غير متجانسة، وتفتقد الهوية وبرامج العمل. لم تنجح هذه الجبهة في شكلها الأول ولا في شكلها الجديد «الحزب الديمقراطي الاشتراكي»، أي لم تصل إلى انتاج قاعدة سياسية تخدم أهداف النظام. ولذلك سيكون أحمد رضا غديرة إحدى ضحايا التجربة البرلمانية التي دافع عنها انطلاقاً من موقف ليبيرالي صريح.

كان هذا الجناح البرجوازي يدرك أن احتكار الثروة من طرف أقلية، هو كاحتكار السلطة من طرف فريق واحد، لا يتماشى مع أهداف نظام ملكي دستوري ومتطلباته.

أما الجناح الثاني من القوى المؤيدة، فقد انتظم داخل الحركة الشعبية تحت قيادة «المحجوب أحرضان»، وهو يعبّر عن مصالح المجتمع الريفي والبربري، كما يعبّر عن مخاوفه من احتكار الحكم من طرف النخب والطبقات المدينية العربية في أغلبها. إن هذا التيار يساند العرش باعتبار أن الملك يجسّد الوحدة الوطنية. وهو يدافع عن المجتمع الريفي وعن حاجياته لتنمية الفلاحة وتقديم التجهيزات والخدمات، وكما يطالب بوضع برنامج تعليم اللغة البربرية، وينادي باللامركزية بهدف توفير شروط المشاركة للمجموعات المحلية. وتتكوّن هذه الحركة من أعيان الريف خصوصاً، وإن حاولت في السنوات الأخيرة اكتساء بعد وطني، عبر انفتاحها على الإطارات الشابة من البربر وكذلك على الأوساط الهامشية.

أما الأحزاب المستقلة والمعارضة فتتركب خصوصاً من:

ـ حزب الاستقلال: الصانع الحقيقي مع الملك لاستقلال المغرب. وقد نجح في استقطاب المثقفين والإطارات الإدارية والمهن الحرة والتجار والفلاحين، كما توصل إلى تعبئة العمال ضد الاستعمار، وإن كان هذا الأخير قد حال بينه وبين تجذره في المجتمع الريفي.

لقد استمد الحزب قوته من تنظيم صلب وقيادة حكيمة ومؤثّرة اقترنت باسم «علاّل الفاسي»، ولعل هذا الوعي بقوته ودوره التاريخي، هو الذي جعله يطمح إلى ممارسة السلطة الحقيقية مع الحكم على أن يكون القاعدة السياسية والاجتماعية الأساسية إن لم تكن الوحيدة، واعتقد أن البرلمان ومبدأ الملكية الدستورية سيمكّنانه من استقطاب الرأي العام على حساب بقية القوى، وذلك بما له من رصيد وطني وقوة تنظيمية لا نزاع فيهما. إلاّ أنه تبين أن الحكم كان يرغب في قوة تدين له بالوجود ولا تملك أي تطلع سياسي مستقل، ولذلك سرعان ما اصطدم حزب الاستقلال برداءة الواقع. ولّما أخذت أجهزة الدولة تتحرك بكامل ثقلها لإبراز قوى سياسية أخرى ودعمها، اضطر حزب الاستقلال إلى الانسحاب من الحكومة.

ومن ناحية أخرى، فإن اتجاهات «الاستقلال» التي غلب عليها الطابع المحافظ والمهادن أدّت إلى مجابهة القيادة مع بعض المناضلين الذين ينادون بالخيارات الثورية، وقادت المجابهة إلى حصول الانشقاق وتأسيس حزب «الاتحاد الوطني للقوى الشعبية» بزعامة المهدي بن بركة ثم «عبدالله ابراهيم». وكان لكل هذه العوامل وقعها على حزب الاستقلال في المدى البعيد، مّما دفعه الى تجذير مواقفه.

وتجلّى هذا التغيير في معارضة متزايدة من حزب الاستقلال للاتجاه التسلطي للنظام، ثم لإدانته العلنية لمأسسة السلطة المطلقة عبر دستور سنة ١٩٧٠، ولعل مهزلة الاستفتاء التي صاحبت إعلان هذا الدستور دفعت الحزبين إلى التضارب مع التقدميين، وتأسيس «الكتلة الوطنية». وبقطع النظر عما إذا كان ذلك كله من باب التكتيك أم لا، فإن حزب الاستقلال قد اضطر إلى إعادة النظر في مواقفه، وفي طبيعة المجتمع الذي يعمل على أرضيته.

إن تكوين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في سنة ١٩٥٩ يستجيب لطموحات اليسار المغربي في الثورة والعلمنة والاشتراكية. وهذا التيار يتلاقى، ولكنه في الوقت نفسه يختلف عن التيار الاستقلالي الذي ناضل من أجل سلامة الوحدة الترابية، ومن أجل الديمقراطية وتحديث الدولة.

كان هؤلاء التقدميون مرتبطين بالطبقة العمالية التي يؤطرها في الواقع الاتحاد المغربي للشغل، وهم يطمحون إلى أن يصبحوا الحزب التعبوي للفئات الشعبية بصفة عامة. وكان

لا بدّ أن يجابه الحزب الصعوبات الموضوعية. ولعل أبسط مثال على ذلك هو أن العمال منخرطون في تنظيم مستقل مما يولّد إشكالية بين النقابة من ناحية، والحزب من ناحية أخرى.

إن الاتحاد لا يخلو في الواقع من تناقضات داخلية عميقة بين ما اصطلح على تسميته بـ «الجناح النقابي» الذي يسيطر على الجهاز القيادي للاتحاد المغربي للشغل، وبين ما اصطلح على تسميته بـ «الجناح السياسي» الذي يسيّر الحزب، والذي أصبح فيما بعد الاتحاد الاشتراكي منذ سنة ١٩٧٥ بقيادة «عبدالرحيم بوعبيد».

ولا تعني الإشارة إلى هذه التناقضات أن هذا الحزب يمثّل قوة شعبية ومتجذّرة. وإذا كانت الوضعية تتطلب، وتفرض، قدراً أدنى من الحريات نظراً لتركيبة المجتمع المغربي وخصوصيات تاريخه، فإنه مع هذا حرصت السلطة الملكية والقوى الدائرة في فلكها أن يكون مركز النفوذ دائماً خارج وفوق خريطة القوى الممثّلة. يقول الحسن الثاني: «الدستور لم يأت نتيجة لمطالب وفتن، وإنما جاء نتيجة لفكرة أخذت سبيلها ونمت يوماً بعد يوم في نفس الشعب والملك. ان الدستور الممنوح هو الذي يلتزم به الجميع عندما يختم عليه، أو يعلن عنه رسمياً بدون استشارة السكّان. أما الدستور المغربي فليس من هذا القبيل لأنه أتاح للملك أن يسأل الجميع هل أنتم موافقون أم لا؟ والاستفتاء يعدّ التعبير الأكثر بساطة وسهولة عن الديمقراطية. وأنا لا أقبل أن يكون هناك وسيط بيني وبين الشعب، وعن الذين لاحظوا بأن الدستور أعطى سلطات واسعة للملك، ولم يمنح اختصاصات مماثلة للنواب، فإن الدستور لا يمنح النواب سلطات إنما يحمّلهم واجبات والتزامات، وجَعَل من الملك حَكَماً بحيث لم يأخذ إلاّ ما كان يلزم لتمكينه من التدخل عندما يُهمل سير الأمور».

وكما نرى، فإن هذا التصور للتراتيب المؤسسيّة لا يترك سوى هامش صغير للأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة، فالمؤسسات من هذا المنظور عبارة عن قنوات لتمرير الإرادة الملكيّة ولا يمكنها أن تصبح مراكز قرارٍ أو مبادرات، ناهيك عن أن تصبح مراكز معارضة للسياسة المركزية[1].

ولكن يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن هذا النسق لم يكن موجوداً منذ البداية، ولكن وجد نتيجة لاستراتيجية بعيدة المدى من طرف القصر. فالملك لم يكن في البداية قادراً على أن يلعب دور الحكم، وإنما أصبح كذلك بعد أن نجح في تشتيت القوى السياسية وتشكيل قوى مناهضة، حتى استطاع في آخر الأمر أن يضع نفسه فوق كل النزاعات. ثم تجسّد هذا المفهوم في الفصل الثالث من الدستور. . . : «الأحزاب السياسية تساهم في تمثيل المواطنين. . . ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب»[2].

---

(١) ونحن لم ننس طبعاً «حزب التقدم والاشتراكية»، وهو الشكل الاخير الذي اتخذته مجموعة «الحزب الشيوعي» الذي يترأسه «علي يعتة» ولكنه هامشي جداً في الحياة السياسية في المغرب.

(٢) انظر الفصل الثالث من دستور سنة ١٩٦٢.

إن أهمية هذا البند لا تكمن في إفساح المجال للتيارات السياسية أو في تسهيل التعددية، كما تقتضي ذلك قواعد اللعبة الديمقراطية، وإنما في إقرار تقسيم التمثيلية وتثبيتها وشرذمتها حتى لا يجد الحاكم نفسه تحت رحمة أي حزب، ولو كان ذلك الحزب قد تأسس بتزكية منه(٣). وطبيعي إذاً أن يجد هذا النظام معارضة من طرف القوى التقدمية، وأن تكون الحياة السياسية للمغرب الأقصى مطبوعة بطابع التأزم المستمر. كما أنه من الطبيعي في غياب وفاق وطني قبل به الجميع، أن تظهر الخيارات وكأنها تراوح في مجال بين الجمود والمغامرة.

وحتى نتبيّن صحة هذه النتيجة، من المفيد أن نستعرض بإيجاز المراحل الأساسية التي مرّت بها الحياة السياسية في المغرب.

لقد عرف المغرب فترة انتقالية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٢ ارتفعت فيها الآمال ولكنها انتهت طالما أن الملك قد توصل إلى فرض غلبته، ولكن هذه الغلبة كانت مرتبطة بتشريك القوى السياسية في مستوى التشريع والتنفيذ.

وكانت هذه الحقيقة المعتدلة قد فشلت في آخر المطاف لسببين: الأول هو أن الأغلبية التي تجلّت في انتخابات سنة ١٩٦٣، كان يعوزها الانسجام الكافي لكي تعطي للحكومة الدعم الضروري.

أما السبب الثاني فكان في معارضة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية الذي كان يناهض مبدأ دستور لا يوفر توزيع النفوذ، وكان الاتحاد إلى جانب ذلك ينادي بتأميم وسائل الانتاج وتعبئة الموارد الوطنية واتباع سياسة مستقلة لفائدة الفئات الشعبية، وهو ما كان يتضارب مع السياسة الفعلية التي رحبت بالمبادرات الفردية برأس المال الأجنبي التي تستفيد منها أساساً طبقات محظوظة من الصناعيين والتجار وكبار الفلاحين. وقد أدّى فشل هذه التجربة منذ ١٩٦٥ إلى مرحلة جديدة هي مرحلة «الملكية الانفرادية».

هنا أصبح الحكم مقطوع الجذور عن جميع القوى السياسية والاجتماعية، واختار أن يعتمد على التكنوقراطيين المنحدرين من المراتب العليا للإدارة وأوساط رجال الأعمال. ولقد ترافقت هذه الظاهرة بنوع من الحزم لإظهار فشل الأحزاب وذوبان تأثيرها. في الوقت نفسه الذي وقع فيه اللجوء إلى مزيد من القمع الموجه خاصة للقوى التقدمية التي يمثلها «الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية». ولم يعد النقد مقبولاً، إذ وقعت محاكمة «ابن الصّديق» الكاتب العام للاتحاد المغربي للعمال ولمديرين من الصحافة الاستقلالية «العلم» و«الرأي»، ولم يعد الحكم مستعداً للاستماع إلّا بقدر ما يروق له.

---

(٣) عبدالحفيظ الرفاعي، «البدايات، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥،» في: التجربة الديمقراطية في المغرب: منتدى فكر وحوار (مسودة منشورات المستقبلات العربية البديلة، الرباط، ١٩٨٣).

وإذا استحالت فعلياً إمكانية المعارضة السياسية، فلقد قلّ الإنجاز في الميدان الاقتصادي. فبما أن المخطّط لم يعد له فاعلية، تفاقمت البطالة وعمّ الفساد. ولقد كان وقتاً رديئاً مرّ به المغرب سكت فيه أغلب المسؤولين ما عدا صوت علّال الفاسي الذي ارتفع في تأبين الزعيم «عبدالحفيظالطريس ليفضح «الانحرافات والدجل والكفر والنفاق والجحود، كل هذه الأمراض التي نعاني منها اليوم».

إن الغضب الذي أفرزه هذا الوضع المتردي كان في أساس الانقلابات، ومحاولات التمرد التي توالت في سنوات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣.

ويمكن تلخيص مميزات هذا الوضع في أواسط السبعينات في النقاط التالية:

- فشل سياسة تهميش القوى السياسية.
- فشل حالة الاستثناء والقمع حيث جعلت المغرب عرضة للقلاقل والهزات.
- عزلة الحكم وتفاقم أزمته واحتداد التناقضات داخله، وذلك إزاء المحاولات الانقلابية بصفة أساسية، وكذلك أمام تحدي الحركات الإسلامية.
- افتقاد القوى التقدمية المعارضة لوحدة الصف، وخاصة بعد فشل الكتلة الوطنية وظهور خلافات وصراعات في صفوف الاتحاد الوطني، مما أدى إلى تقسيمه وبالتالي إضعافه. وكذلك إلى بروز انحرافات بيروقراطية داخل الحركة النقابية، مما قلّص من قوة النضال العمالي والطلابي. كل هذه العوامل قد تكون أقنعت الملك من ناحية بضرورة سدّ الفراغ السياسي الذي ساهم في خلقه، كما اقتنعت الاحزاب المعارضة بالحاجة إلى الخروج من الهامش والبحث عن حل وسط. وتمثّل معركة استرجاع المناطق الصحراوية المنعطف الحاسم لانطلاق ما أجمع الملاحظون على تسميته بالمسلسل الديمقراطي.

لقد بدأ الانفتاح الديمقراطي يتدعم عند انتخابات سنة ١٩٧٧ ورجع الأمل لأحزاب المعارضة في انطلاقة جديدة للحياة السياسية بالمغرب. هكذا يجب أن نفهم مشاركة الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في الحكومة. كما أن الانقسام تدعّم أكثر خلال انتخابات سنة ١٩٨٤ ولعل هذه فرصة لتقويم التجربة المغربية، عبر تحليل ظروف هذه الانتخابات التي تمثّل خطوة حاسمة في التطور السياسي للمغرب.

تشهد الترتيبات التقنية والتنظيمية لانتخابات سنة ١٩٨٤ على مجهود لا شك فيه من الموضوعية. فلقد كانت جميع القوى السياسية، بما فيها القصر، تحرص على أن تجري الانتخابات في ظروف مقبولة. وتكونت حكومة ائتلاف وطني مؤقتة تتحمل مسؤولية تنظيم الاستفتاء في الصحراء واعداد الانتخابات التشريعية. تكونت حكومة ائتلاف وطني شارك فيها ممثّلون عن حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري.

كما أنه من المؤشرات على هذا التوجه الديمقراطي دخول دعاية المعارضة إلى قنوات التلفزة، وقد كان ذلك لـ ٩ من الـ ١٢ حزباً المشاركة في المعركة الانتخابية.

ولقد كان ذلك سبباً هاماً في اعتراف جميع الملاحظين بتوفر قدر هام من الحياد الإداري. ونظراً للمشكلات الحادة التي تجابه الجميع، كقضية الصحراء والصعوبات الاقتصادية، فقد حاولت جميع الأحزاب الوقوف على أرضية مشتركة، وأن تقدم برنامجها برصانة وهدوء. ويبقى أن نتساءل عن نتائج هذه الانتخابات، من حيث الآفاق التي يمكن أن تفتحها أمام الأطراف المختلفة في خدمة شؤون البلاد.

نلاحظ أولاً أن هذه الانتخابات قد اتسمت بنسبة كبيرة من الغياب، فالمشاركة لم تتجاوز ٦٧,٤٣ بالمائة بينما تجاوز الاستفتاء الخاص بالوحدة بين ليبيا والمغرب الـ ٩٠ بالمائة. وقد اختلفت الأسباب التي قدمها الملاحظون لتفسير هذه الظاهرة. ويكفي أن نذكر عاملين في هذا المضمار:

ـ الحماس الذي أراد المغاربة إظهاره في الدفاع عن حرمة التراب الوطني، واعتبار التحالف مع ليبيا طريقة في إيقاف المناورات الجزائرية ضد بلادهم.

ـ خيبة أمل قسم عريض من الشعب في جدوى الانتخابات، بل قل بأن الشك بدأ

جدول رقم (٤ ـ ١)

الانتخابات التشريعية في المغرب الأقصى لعام ١٩٨٤

الأحزاب	المقاعد	النسب
الاتحاد الدستوري	٨٣	٢٧
التجمع الوطني للأحرار	٦١	٢٠
الحركة الشعبية	٤٧	١٥
حزب الاستقلال	٤٣	١٣
الاتحاد الاشتراكي	٣٩	١٢
الحزب الوطني الديمقراطي	٢٤	٨
الاتحاد المغربي للعمل	٥	٢
حزب التقدم والاشتراكية	٢	—

المصدر: Michel Rousset, «Le Maroc aux urnes continuité ou changement: Etudes maghrébines,» *Le Grand Maghreb*, no.36 (24 décembre 1984), p.58.

يتسرب إليه في مصداقية المؤسسة البرلمانية نفسها، وهو ما أشار إليه السيد عبدالرحيم بوعبيد زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية عندما عبّر عن تخوفاته في أن تقع الانتخابات في جو اللامبالاة، فلقد قال: «يمكن للناس أن يتساءلوا: ما الجدوى؟».

ملاحظة أخرى يجب ابداؤها، وهي أن الأغلبية ليست متوفرة لأيّ حزب من الأحزاب. نعم، لقد تحدث الجميع عن نجاحات الاتحاد الدستوري، وهو الحزب الذي تكوّن في ربيع سنة ١٩٨٣ من طرف المعطي بوعبيد الوزير الأول السابق، ولقد تقدم للانتخابات وكأنما هو حزب الملك وبالحصول على ٢٧ بالمائة من المقاعد فهو يفوق الأحزاب ولكنه لا يسحقها. هذا التيار قد سجّل تراجعاً بالنسبة للانتخابات السابقة، وكذلك فضمن هذه اللعبة الأكثر انفتاحاً، ارتفعت تمثيلية الاتحاد الاشتراكي من ١٤ إلى ٣٩ مقعداً، كما سجّل «الاستقلال» تراجعاً بسيطاً من ٥٠ إلى ٤٣ مقعداً فلئن حافظت «الحركة الشعبية» على مواقعها تقريباً، فإن «التجمّع» و«الحزب الوطني الديمقراطي» شهدا تراجعاً مهمّاً.

وعلى العموم فإن هذه الانتخابات تعبّر عن إعادة توزيع التوازن من جديد بين القوى السياسية التي ستلعب دوراً حاسماً عندما يأتي وقت لتحديد سياسة جديدة وقاعدة فاعلة وحكومة قوية. فالانتخابات تُبرز أن الاحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً، ما دامت قابلة لقواعد لعبة النظام. وبالمقابل، فلا مكان لمن يعارض هذه اللعبة، سواء أكان عملياً أو حتى نظرياً، فهذا نسق يتوسطه الحاكم الملكي بدون أي شك، ولكن تترك فيه منطقة للمعارضة المقبولة ولكنه يستبعد تماماً المعارضة المتحفظ في شأنها. والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً، ولا يزال، هو: هل الحكم مستعد لأن تتجاوز المعارضة المقبولة الدور المنبري الذي سمح لها به حتى الآن؟

إن أغلب الملاحظين والمشاركين ما زالوا في ريب من أمرهم. فهذا «عبدالواحد سهيل» يلاحظ: «لقد مكّنت تجربة المسلسل الديمقراطي من استعادة الشرعية لتنظيمات سياسية كانت قد مُنِعت.. ومكّنت هذه التجربة من انتعاش الحياة الفكرية والسياسية، واطلاق سراح أغلب المعتقلين السياسيين وعودة المنفيّين وأعطت لبلادنا صحافة غير خاضعة للنقابة. ان التجربة ليست مثالية ولم تأت لتستجيب لكل المطالب الشعبية في ممارسة وحماية الحريات العامة، كما أن الدستور الحالي والذي يعمل في إطاره لا يضمن ممارسة للشعب بواسطة ممثّليه مراقبة حقيقية وفعليّة لعمل الجهاز التنفيذي، والتسطير الفعلي للسياسة العامة للبلاد... ومن المظاهر السلبية للتجربة التعسّف الذي يلاقيه العمّال والموظفون».

إنه حتى مع افتراض حسم مشكلة التنفيذ والمشاركة بالنسبة للأحزاب، فنحن مدعوون إلى الاستنتاج التالي، وهو أن النظام القائم لا يسمح بالتحول الحاسم من العمل الشكلي إلى العمل الفعلي، وأنه عند القيام بوظائفه فإنه يخاطر بالانقطاع عن الجماهير وعن حاجياتها. في غياب سياسة تنموية شاملة، يجد النظام السياسي نفسه في خطر، لأن الناس

سوف يدركون عاجلاً أو آجلاً بأنه يوظّف لخدمة نخبة من الفئات العليا للمجتمع، دون أن تستفيد من ذلك الشرائح الدنيا من المجتمع، فالحاجة إذاً أكيدة إلى التكلف، كما أنها تستلزم وجود نوع من الخيال لتجاوز حالة الحرمان الشعبي، والا دخل النسق كله في أزمة نزع للشرعية. وقد بدأ ذلك ظاهراً في الانتفاضات الشعبية، واللجوء إلى العنف الجماعي مثل الانتفاضات التي حرّكها غلاء أسعار الحبوب في سنة ١٩٨٤، والتي تذكّر بانتفاضة الدار البيضاء عام ١٩٦٥. هذا، دون أن ننسى الهزات العسكرية التي تعبّر على حالة اغتراب تعيشها الطبقات الشعبية إزاء النظام ورموز شرعيته.

على كل حال، يبدو الاحتمال أقرب إلى أن يكون المغرب بين خيارين اثنين لا ثالث لهما في المدى القريب:

ـ فإما أن يتجه النظام إلى أغلبية من النوع المحافظ الذي اعتمد عليه حتى الآن، وفي هذه الحالة فإن الحساب البرلماني يتيح أن تتكوّن في صلبه أغلبية تتكوّن من الاتحاد الدستوري والقوى الدائرة في فلكه.

ـ وإما أن يختار الملك الاستناد إلى قاعدة جديدة تكون من الوسط واليسار، وهو في هذه الحالة مدعو إلى الملاءمة بين الموقف الليبرالي للاتحاد الدستوري والموقف التقدمي للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وهذه امكانية تبدو صعبة التحقيق، نظراً للاختلافات الايديولوجية بين التنظيمين، ولكنها مع ذلك تبقى أسلم الاختيارات، إذا عزم المغرب على الخروج من حالة الجمود السياسي وأحسّ بالحاجة الملحة إلى تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية.

أما في ما يخص الاحتمالات المستقبلية على المدى البعيد، فقد توصل فريق من الباحثين المغاربة إلى تشخيص الاحتمالات الثلاثة الآتية(٤):

ـ احتمال سكوني: وهو جرّ جميع فصائل القوى السياسية إلى مسلسل جديد لديمقراطية شكلية بالمواصفات نفسها، مع محاولات جزئية لإنقاذ الوضع المتأزم اقتصادياً واجتماعياً، وهذا يزكيه تعوّد تلك الفصائل على قواعد المسلسل، خاصة إذا انتهت قضية الصحراء بحل نهائي.

ـ احتمال ديناميكي، وهو أن تفرز الأزمة الحالية والفراغ البرلماني تحولات بنيوية قد تؤدي إلى تغيير نسبي في أسلوب الحكم، وخاصة إذا استمرت قضية الصحراء في وضعها الراهن.

---

(٤) محمد مصطفى القباج، في: المصدر نفسه.

في هذه الحالة، سيكون على القوى السياسية أن تظهر بمظهر النضج السياسي، لا للخروج من المشروعية الدستورية، وإنما لتعميق المسار الديمقراطي باحترام الرأي وإشراك كل الفصائل في إنقاذ ما يمكن انقاذه، حتى تترسخ الديمقراطية السياسية ويتحقق العدل الاجتماعي والاقتصادي بتدابير ترفع ضغط الحاجة عن كل الطبقات الشعبية، وتمنح فرص التعليم والعمل للجميع، وإدانة كل من استغل إمكانات الأمة لتحقيق الغنى الفاحش غير المبرر.

ـ احتمال حلول تأتي من مناطق ظِلّ، لا تعرفها أية فصيلة من فصائل القوى السياسية، وهذا أمر تتساوى فيه حظوظ الإيجابية والسلبية في المسار الديمقراطي خاصة، وأسلوب الحكم بصفة عامة.

ثانياً: الجزائر

إذا كان المحلّلون يجدون دائماً صعوبة في تحليل الوضع في الجزائر، وفي دراسة طبيعة الدولة هناك، فعلاوة على الوزن الرمزي لحرب التحرير الطويلة، وعلى الصراع بين النخب وكثرة استعمال الشعارات الايديولوجية المثيرة، فإن الطابع السري للمداولات السياسية قد حجب ما قد أنجز الآن، أي المؤسسة المستقرة نسبياً للنفوذ السياسي.

فعقب سنوات الغليان الثوري (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤) التي شهدت اعلان ميثاق وطني ودستور، كما تم فيها تبني مبدأ التسيير الذاتي، قررت القيادة الثورية التي ربحت المنافسة تنظيم الحياة السياسية، وفي سنة ١٩٧٦ ظهرت وثيقتان هامتان: هما الميثاق الوطني والدستور وتمّ تبنيهما، كما نظمّت استشارات شعبية، تمثلت في الاستفتاءات حول الوثيقتين وفي الانتخابات الرئاسية.

وعوض أن نتساءل، منذ الآن، حول ما إذا كانت هذه المحاولة ترمي إلى تعويض فقدان القاعدة الشعبية بكتابات ايديولوجية وصيغ إرادية أو ما إذا كانت الدولة قد تحولت حقيقة، ودخلت مرحلة جديدة في بناء شرعيتها، فإننا نختار التركيز على الاستعدادات الثابتة للقيادة الجزائرية على اعتبار أن هذه الاستعدادات هي التي تحدد، في آخر المطاف، مدى المشاركة السياسية وصيغها وأشكالها.

لقد كانت القيادة السياسية الجزائرية واعية دائماً بأنها تقوم بدور ثوري. بقي أن نقول إنها تقوم بهذا الدور انطلاقاً من القمة أو «الفوق» باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، ولهذا فإن التصور السائد للمشاركة يكون أقرب إلى مفهوم «التعبئة» Mobilisation منه إلى المشاركة، كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي، وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.

المتوقع في هذا الإطار، هـو أن لا يسمح بـوجود معـارضة نـظامية قـادرة على منـاقشة النظام الحاكم ومساءلته، وأن تقـوم مع ذلـك تعبئة الجـماهير من خـلال المؤتمرات والمسـيرات الشعبية والحملات الدعائيـة، لا كوسيلة للمشـاركة الحقيقيـة، ولكن كأداة لمسـاندة قـرارات النظام وسياساته.

هذا النموذج التعبوي قد يتحقق في بعض القطاعات وفي حدود زمنية معينة، ولكنه في النهـاية يبقى، في رأينـا، طموحـاً أكثر ممـا هو واقـع. ذلك أن هـذا النمط من تنظيم الحيـاة السياسية يتطلب مؤسسة حزبية قوية قادرة على تأطير الجماهير، وتسييس الطلبات الاجتـماعية والفئات التي تدافع عنها.

ويعني التسييس، هنـا، إدمـاج هـذه المطالب داخـل المشروع الـوطني وضمن سلطة الحزب

إلاّ أن هذا الشرط الضروري لقيام نموذج تعبوي كامل غير متوفر، إذ يجمع البـاحثون والملاحظون على الضعف السياسي والاجتماعي لجبهة التحرير الوطني.

ولـذلك، ونـظراً للحاجـة الملحّة لإقـامة وحـدة وقيادة في وضـع سياسي متـأزم، يلجأ النظام الى الاعتماد على النموذج التضامني في بعض نواحيه. ويشير النظام التضامني عـادة إلى نوع من السياسات والهياكل المؤسساتية تقوم بتنظيم المصالح وخصوصاً المهنية منها وتمثيلها.

وغالباً ما تقوم الدولة، في هذا الوضع، بعملية تقنين. وفي بعض الأحيان ببعث فئات مصلحيـة interest groups، مع الحـرص على تحـديد الإطـار وطرق العمـل التي تتـماشى مـع أهداف النظام.

وحتى نفهم ان المشاركة في الجزائر لا يمكن أن تأخذ إلاّ الشكل التعبوي، في سـاعات الحماس، أو شكل المشاركة المراقبة ضمن الإطار التضامني عند حل المشاكل القـطاعية، يبقى أن نتبين المفهوم السائد للتمثيل السياسي.

لا يوجد في الجزائر نمط واحد من التمثيل، بل نمطان. يجسد النمط الأول، الذي هو سياسي، «الجسم المجتمعي» بكامله ويعبّر عن مختلف المصالح الموجـودة داخل المجتمـع، كما يصـطفي بعضها ويصهـره داخل المصلحـة العامـة، وترمـز القيادة إلى هـذه المصلحة بـطرق مختلفة. هذه القيادة تحتكر طبعـاً وسائـل العنف والخطاب، وتضبط حـدود المجال السيـاسي الشرعي الذي لا يوجد خارجه سوى الهامشية أو العنف. هذه القيادة تمثّل السلطة الثوريـة، حيث يكون الرئيس هو التجسيد المشخّص لها، ويكون الحزب تعبيرها التنظيمين.

أمـا المنتخبون الـوطنيون فيمكن اعتبـارهم كمنتـدبـين للصف الأول، تنحصر حـدود

وظيفتهم في تطبيق الاختيارات الكبرى: فالمجلس الوطني يطبق الميثاق، والنواب لا يعبرون إلّا عن *المصلحة القومية* كما جرى رسم حدودها، كما أنهم لا يدافعون عن المصالح المحلية، ومن الممكن للقمة أن تقتلهم عبر المجلس.

بعبارة أخرى لا يمثل النواب الشعب، بقدر ما يمثلون التعاليم الحكومية. ويؤكد التركيب الاجتماعي للمجلس المنتخب هذه الظاهرة، حيث يشكل المتخبون والأعوان الدائمون في الحزب أغلبية (٧٤ بالمائة من المرشحين لعضوية المجلس و٨٥ بالمائة من المنتخبين في المجلس). ومن نافلة القول، إن قلة وجود العمال والفلاحين ضمن نواب المجلس، لا يعني البتة أن هذه الفئات غير معترف بها، أو أنها مهملة، وإنما أبرزنا ذلك لنؤكد على عزم القمة على تمثيل مصلحة الدولة، والعمل على تأكيد غلبة المصلحة الدولوية، وجعل مجلس النواب مجالاً سياسياً ثانوياً.

وان كانت هذه الظاهرة موجودة سنة ١٩٧٧ فإنها أصبحت أكثر وضوحاً في انتخابات سنة ١٩٨٢ كما تشهد بذلك التعليقات الصحفية. يشير Daniel Junqua بأن جبهة التحرير الوطني كانت تراقب مراقبة شديدة عملية اختيار المرشحين للمجلس الشعبي الوطني، فلقد جرت عملية الاختيار الأولية على مستوى الخلايا القاعدية. وامتدت إلى مستوى الدوائر والولايات طوال أسابيع عدة، أما القائمة النهائية، فقد تم اعدادها من طرف المكتب السياسي نفسه خلال جلسة خاصة دامت أربعة أيام في أواخر كانون الثاني / يناير.

إن أغلب الأسماء الباقية كانت تنتمي إلى جهاز الدولة والحزب تماماً كما في سنة ١٩٧٧، وقد أرادت السلطات بعث طبقة سياسية جديدة تكون ديناميكية ومقتدرة، ولا تكون حبيسة خصومات الماضي، والتي تنخرط مباشرة في سياسة الرئيس الشاذلي بن جديد وفريقه. فليس من المدهش، والحال هذه، أن يرتفع عدد النواب من بين الإطارات الوسطى والعليا للحزب والدولة لأنهم أناس يشاركون الآن فعلاً في السلطة كما أنهم امتداد لها، وتمثل النيابة بالنسبة للطموحين منهم طريقاً لتقلد المسؤوليات ومرحلة في طريق يوصل إلى أعلى المناصب[٥].

إن هذه النزعة نحو التأكيد على التمثيل الحكومي، على حساب التمثيل الشعبي، لا يرجع فقط إلى إرادة القيادة، لأنه يبدو في الظاهر أن المتخبين أنفسهم يميلون إلى دعم أعضاء الجهاز الحكومي، وهو لا يعني أن الناس يؤيدون تماماً البيروقراطيين والخبراء، ولكن المسألة تتلخص في أن المنتخب الجزائري بحكم إدراكه للدور الثانوي للمجلس يميل إلى انتخاب هؤلاء الذين بوجودهم هناك يكونون أقدر على الانجاز بحكم موقعهم في النظام.

---

(٥) انظر: « Algérie: L'Assemblée nationale a pris sa place dans les institutions du pays,» *Le Grand Maghreb*, no. 10 (mars 1982), pp. 31 - 32.

وهذا المنطق يؤدي طبعاً إلى تقليص كل امكانية للنواب في أن يبادروا باستقلالية، خصوصاً أن أغلب الفئات التي يحتمل أن تقوم بالمبادرات المستقلة كأصحاب المهن الحرة والأعيان المحليين لا وزن لهم داخل المجلس. بالموازاة مع هذا النوع من التمثيل السياسي، ينبغي ذكر تمثيل المصالح، كما تعبر عنه المنظمات الوطنية كاتحاد العمال والفلاحين والنساء والشباب. وانه لئن كان النوع الأول من التمثيل لا يُنتج إلاّ المشاركة الفوقية، فإن النوع الكافي بخضوعه إلى النموذج الضافي يخضع إلى مبدأ المشاركة المسيّرة. فهي مشاركة ما دام العمال والفلاحون والنساء والشباب والمجاهدون يستفيدون من الحق في التعبير عن مصالحهم الخاصة، فهم يشجعون على التنظيم وعلى اختيار قيادة تعبّر عن مطالبهم تجاه الممثلين السياسيين، ولكنهما من الناحية الأخرى مشاركة مؤطرة ومسيسة في أبعاد مختلفة:

ـ يقع اصطفاء هذه المصالح بحيث تكون قاعدة اجتماعية للنظام، فهي لا تنبع من المجتمع لتفرض نفسها على الحكومة، ولكنها تستجيب إلى حاجة الدولة في دعم قاعدتها.

ويقع الاختيار على الفئات الشعبية، كالعمال ـ وهي الفئات التي يعتبر النظام ان لها الحق الشرعي في الدفاع عن مصالحها ـ ولذلك فنحن لا نجد نقابات ومنظمات تمثل التجار أو المشاريعيين الكبار، فهؤلاء لهم الحق في ممارسة نشاطهم، ولكن دون أن يعترف لهم بالحق في الدفاع الجماعي في المجال القومي.

ـ هذه المجموعات لا ينبغي أن تكتفي بالدفاع عن مصالحها المهنية الخاصة، وإنما ينبغي أن تدرجها في صلب المشروع الوطني، ولذلك فإنه كثيراً ما يؤكد ممثل الحزب، الذي غالباً ما يفتتح ويختتم أشغال مؤتمرات هذه المنظمات أو النقابات، للمشاركين أن مطالبهم الخاصة ليس لها أي معنى سوى ضمن عملية انخراط فعلية في خدمة أهداف النظام.

وأخيراً لا يمكن لأيّ تحرك أن يأخذ شكل المشروع السياسي المستقل ليستعمل المنظمات أو المناضلين الموجودين. فبالنسبة لجهاز الدولة، يُعتبر حضور الحزب والحضور داخله شرطاً أساسياً لضمان ديمومة هذه المنظمات الجماهيرية. وقد لاحظ بعض المحللين أن الاستراتيجية الجزائرية الخاصة بالمنظمات الشعبية ترفض مبدأ الدفاع المهني المنفصل (غير المؤطر)، كما ترفض التسييس المستقل. وتشترط هذه الاستراتيجية التسييس عبر الحزب للمطالب الاجتماعية التي تدافع عنها المنظمات، وغير هذه المنظمات تنفذ المشروع السياسي للحزب الذي يشكل الرابط بين جميع أشكال التمثيل[٦].

ولتقديم مثال حي لهذه الممارسات، نعتمد على الثورة الزراعية كمثال للتعبئة

(٦) انظر حول هذه المسألة:

Leca et Vatin, *Développement politique au Maghreb* ([s.l.]: CRESM, 1979), pp. 73 - 74.

السياسية، ثم ندرس تأطير العمّال كنموذج لما أسميناه المشاركة المسيّرة.

إن الثورة الزراعية هي، قبل كل شيء، عملية سياسية وأيديولوجية من طرف النظام. وأغلب المواطنين الجزائريين يعتبرون الثورة الزراعية من بنات أفكار بومدين التي يحيطها برعاية خاصة. ونعني بهذا أنها تستجيب لإرادة السلطة ولا تمثل بأية صورة من الصور تحركاً عفوياً للفلاحين. وليس من الغريب أن تظهر هذه المبادرة من طرف دولة تحدّد هدفاً لها «التغيير الجذري للمجتمع على قاعدة مبادىء التنظيم الاشتراكي»[7]. ولكن هناك طبعاً اعتبارات أخرى قد تكون لعبت دوراً في أخذ هذه المبادرة، ونذكر منها على سبيل المثال المساهمة المتواضعة للفلاحة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية، وهو أمر غريب نظراً إلى أن الثورة الجزائرية تماثلت دائماً مع الفلاحين. كما أنه قد يكون الهدف من بعث ثورة زراعية، هو خلق قاعدة ريفية موالية على حساب التأثير السياسي للأعيان التقليديين، كما تجدر الإشارة أخيراً إلى أمل النظام في تنشيط جبهة التحرير الوطني بإسناد دور لها في الثورة الزراعية. ويكتسي هذا العامل الأخير أهمية خاصة، نظراً لأن تعبئة القاعدة والمناضلين السياسيين من الصعب أن تقع عبر الجهاز الإداري أو القطاع الصناعي الثقيل. لذلك تم اللجوء إلى تجربة الحظ في الريف.

وما دامت الثورة الزراعية قد عهد بها إلى المنظمات المحلية، كالمجالس البلدية والمنظمات المهنية المرتبطة بجبهة التحرير، فتكون المبادرة قد وفرت دوراً للحزب.

وقد شجعت الحكومة السكان الحضريين من إداريين وموظفين وطلبة على زيارة التعاضديات والمساهمة في أشغالها، وكان أكبر عدد من المتطوعين من المؤسسات الطالبية كما كان منتظراً. فعلى سبيل المثال في سنة ١٩٧٦ نجد أن ١٠ آلاف طالب من أصل قاعدة طلابية تمثل ٣٥ ألفاً قد شاركوا في هذه الحملة أثناء عطلة الصيف.

ولقد أصدر صحفيو جريدة «المجاهد» مقالات تنقد فيها طريقة تسيير التعاضديات والقوى الاشتراكية، وتلفت الانتباه إلى الهفوات الفنية والتجاوزات الإدارية. وشكّلت الثورة الزراعية بجلاء شكلاً من أشكال التعبئة السياسية، وأحيت من جديد صورة الفلاح كرجل ثوري يمتاز بقيم رفيعة كالتقشف والجهد والأصالة، مقارنة بالحياة المدنية التي أصبحت تُنعت بالاغتراب وطغيان النزعة الاستهلاكية.

وصورة الفلاح هذه ليست سوى وهم سياسي، ذلك أنه ـ وحتى نستعمل عبارة مثيرة ـ أقول إنه لا يوجد فلاحون، وأن «الفانونية» «Fanonisme» ليست سوى وهم. وكما تدل الدراسة التي قام بها «نادر معروف»، بلغ الانهيار الاقتصادي درجة لم تحوّل ما تبقى من

---

(٧) انظر البند (٢٨) من الدستور.

الهياكل الرسمية الكلام عن نشاط فلّاحي: «فليست الأرض ولا الماشية هي الأسس الأولى للعمل، ولا هي التي تحدد علاقات الانتاج».

فلم يعد هنالك من دواع لتواصل النشاط الفلاحي الا غياب خيارات أخرى «فإذا لم يعد هنالك فلاحون بالمعنى الدقيق للكلمة، فلأنه لم يبق الا مجموعات من المرشحين للعمل المأجور. وقد برهنت الثورة الزراعية على ذلك بمأساوية... فالفلاحون لا يريدون الأرض... أو قُل إن طموحهم لا يتوجه مباشرة الى الامتلاك الفردي، ولكن الى رغبة امتلاك مداخيل قارّة: أجراً»[8].

ولكل هذه الأسباب، فالثورة الزراعية تمثّل بالنسبة للريفيين مصدراً ممكناً لعدد من مواطن الشغل. فلا عجب ان لا يلتزم الناس بحملة تعبوية تمسّهم، ولكن لا تدفعهم الى الالتزام.

ان السلطة السياسية في الجزائر استمدت شرعيتها من ادعائها بأنها خلقت المجتمع الجزائري وخصوصاً طبقة الشغيلة، ويفسر هذا المنطق التدخل المستمر لجهاز الدولة في شؤون النقابة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين). ففي سنة ١٩٦٢/١٩٦٣، أي في عهد أحمد بن بللا، تم اللجوء إلى استعمال «الفلاحين» والعاطلين عن الشغل في احباط محاولات العمال في التنظيم والاستقلالية. وكذلك في المؤتمر الثاني ١٩٦٨، أعلم الحزب العمال بأنهم قاموا بدورهم كطبقة في اطار الرأسمال الاستعماري، أما الآن فقد حان وقت الانخراط في اختيارات النظام، ومنذ ذلك الوقت، جهدت السلطة في دعوة النقابة لتأطير المطالب العمالية والتصرف في تململاتهم وتقديم المعلومات في الاطار الرسمي وضمن اختيارات النظام.

فلقد كانت الضغوط اذن متواصلة، وهي وإن لم تَحُل دون قيام نضالات عمّالية، فإنها على كل حال قد عملت الى حد كبير على منع بناء تقليد وذاكرة عمالية فاعلة.

فلنتفحص وثيقة مؤتمر الاتحاد لسنة ١٩٧٨ كما ظهرت عبر قنوات الصحافة الجزائرية.

فلقد كان المؤتمر الخامس يحمل بصمات العقيد «يحياوي» المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب. وكانت تحضيرات المؤتمر مضيقة ومركزة في أيدي لجان الولايات المتحدة المشكّلة من الكوميسار الوطني للحزب ومساعده ومن كتاب المنظمات الجماهيرية والوالي ورئيس المجلس الشعبي الوطني ومن رئيس المقاطعة.

وبالرغم من أن أشغال المؤتمر قد أحيطت بحاجز من السرية، فلقد بلغت صحيفة «المجاهد» عن المطالب التي كانت ترمي الى ادخال اصلاحات على أجهزة الشعب النقابية.

---

(٨) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية، الامانة العامة، **التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الاقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي** (الكويت: [د. ن.]، ١٩٨١)، ص ٦٠٤.

وأصبح من الواضح أن بعض الجامعات المتنسبة تم تهميشها، كما تم تجاهل كامل لتقرير جامعة المالية والتخطيط الذي اخذ السلطة على الاضرابات في صيف سنة ١٩٧٧. وعدم استشارة العمال والنقابة في عملية اعداد القانون الأساسي للعمال، وكذلك برقرطة المنظمة النقابية، والحظر ضد مجلة «ثورة وعمل»، وذهب الى حد المطالبة بتحوير الدستور لإعطاء حق الإشراف في القطاع العام، وذلك «لأن البرجوازية ليست فقط هي القطاع الخاص ولكنها في نفس الوقت أيضاً عدد من المسؤولين عن القطاع العام».

وبالمقابل فإن المسؤول عن الحزب راعى قدر الامكان حرية الانتخابات وأعطى حرية الكلمة لجميع المؤتمرين.

وكما كان منتظراً، فإن المؤتمر لا يمكن ان ينتهي الا بنوع من الوفاق بين الاتجاه التقدمي المتمثل في ذلك الوقت بمناضلي حزب الطليعة الاشتراكية، والاتجاه المحافظ القريب من الادارة النقابية القديمة، وقسم من دائمي المناضلين في جبهة التحرير الوطني الجزائري.

كان الاتجاه الأول يؤمن بتدعيم نفوذ النقابة واعطائها حق المشاركة في جميع القرارات الاقتصادية والسياسية، كاعداد مخططات التنمية وتنفيذها ويعتبر أن أسلم طريقة في تشريك العمال في عملية البناء الوطني هي الاعتراف بحقوقهم «الاجتماعية الديمقراطية».

فهو يذكّر بمبادىء الميثاق الوطني ويأسف «للفارق الكبير الذي يوجد بين الأهداف والانجازات»، ويرجع النواقص الى غياب الديمقراطية داخل المنظمات الجماهيرية وداخل جبهة التحرير الوطني.

أما الاتجاه المحافظ، فهو أيضاً يعتمد على الميثاق الوطني ولكن لفضح العمل الفئوي للتقدميين الذين يحاولون ـ من منظورهم ـ المسّ بغلبة الحزب. فهم يعبرون عن خشية انشقاق النقابة عن جبهة التحرير، وتكوين قوة سياسية قد تستعمل لغرض أو لآخر.

ولعرقلة هذا التطور الممكن، فهو يقترح تقليص الجامعات وتوزيع للموارد لفائدة المستوى المركزي، وتبنّي مبدأ الاشتراك الملزم في النقابات مما يدعم موقع البيروقراطيين تجاه المناضلين.

وبالرغم من تضارب هذه التيارات التي وصلت في بعض الأحيان الى حدود العنف فان كليهما يعترف رسمياً بأن الاتحاد العام الجزائري للشغل «جزء لا يتجزأ من السلطة» وانه المدافع الأساسي عن العمال. فهما يتفقان على اولوية التمثيل السياسي بالنسبة لشلّ المصالح الفئوية. وان كان الواحد منهما يؤمن بالاعتماد على السلطة في علاقة بيروقراطية موالية، بينما يطمح الآخر الى نموذج تعددي ديمقراطي مرتكز على السلطة.

من خلال هذا العرض، نكون قد بدأنا نفهم كيف أن نمط المشاركة في الجزائر يأخذ

شكل التعبئة السياسية المراقبة، وندرك أيضاً لماذا تلغى خيارات النظام بطريقة جذرية كل التسييس المستقل، سواء اخذ هذا التسييس شكل منظمة حزب سياسي أو شكل منظمة نقابية ظاهر، إذ انه هو نفسه جزء من البيروقراطية. وكما لاحظ ذلك الرئيس بومدين نفسه:

«ان الحزب موجود دائماً للمشاركة في الحفلات ومواسم التدشين ولكن كلما كان هنالك عمل فانه يغيب تماماً»[٩].

وهكذا تجد جبهة التحرير الوطني نفسها تحتل موقعاً ثانوياً بالنسبة الى جهاز بيروقراطي لا يتمتع بشعبية، ولكنّه على كل حال الاداة التي تخلق الشغل والمال من ناحية، ومن ناحية أخرى بالنسبة الى جيش دائم الحضور، ولكنه غير ظاهر. ومع ذلك يبقى هذا الحزب ضرورياً لأنه يشكل وسيلة إضفاء للشرعية. ولكن خلافاً للميثاق الذي يبقى في الحدود النظرية، فإن الحزب أداة هشة لأنه يجب أن يبرهن عن حضوره ميدانياً وعلى مستوى الصراعات اليومية.

إن تجربة العقيد محمد صالح يحياوي تستحق التوقف عندها واستخلاص العبرة منها، من هذا المنظور. فلقد سمي يحياوي في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ أي سنة قبل وفاة الرئيس بومدين، كمسؤول عن جبهة التحرير الوطني قصد اعادة تنظيم الحزب وتحضير المؤتمر الذي ما فتىء ان أُجّل موعد انعقاده. وقد حاول العقيد إعادة بناء الحزب مستعملاً منهاجاً جامعاً مما أحدث بعض التغييرات، وجعله شخصياً يلعب دوراً مهماً في خلافة الرئيس الراحل.

فقد رأينا أنه اعتمد من ناحية على «حزب الطليعة الاشتراكية» وهي تشكيلة ماركسية سمح لها النظام بالوجود، وكانت تقدم دعمها النقدي مقابل تجربة الثورة الزراعية، ولعملية التصرف الاشتراكي داخل المؤسسات.

ويسهل العقيد، دخول أعضاء الطليعة الاشتراكية الى الاتحاد العمالي واتحاد الشباب ويترك لهم حرية استعمال خطاب ماركسي تقليدي يتكلم عن صراع الطبقات.

وفي الوقت نفسه «يستقبل» العقيد يحياوي العروشيين الذين شملتهم سياسة التقريب، ولكن الادارة لم تبادر الى استيعابهم داخل أجهزة الحزب ثم ألقى مجموعة من الخطابات ذات الاتجاه الإسلامي تفضح التجاوزات وتتهم الغرب وقيمه بالتخلف والفساد وتنادي بالرجوع الى القيم الاسلامية، وهذا لم يمنعه من القاء خطاب تحديثي داخل الاوساط النقابية.

وبعد صعود الرئيس الشاذلي بن جديد الى الحكم، بقي العقيد يحياوي يلعب دور المنسق ويشارك في التظاهرات الرسمية. ولكن الجيش والرئيس الجديد لم يلبثا ان تخلصا

---

(٩) نقلاً عن: Paul Balta, dans: *Le Monde*, 6/4/1978.

منه كمنافس عنيد، فهو في نظرهم لم ينجح في أداء مهمته ويأخذان عليه التضارب في سياساته، ذلك انه كان يلعب اوراقاً مختلفة الطابع في الوقت نفسه.

وفي تموز/ يوليو ١٩٨١ أقيل من المكتب السياسي في الوقت نفسه الذي اقيل السيد عبد العزيز بو تفليقة الذي كان يعتبر المنافس اليميني خلال المعارك الخفية على الخلافة.

ولا يستغرب في هذا السياق، أن تفشل محاولة تنظيم الحزب وأن يتم تجاوزه واختراقه في الميدان العملي. فموجة الاضرابات التي عرفتها السبعينات شُنّت من الخارج ضد جهاز الحزب والنقابة.

فما الذي يصنعه النفوذ المركزي عندما تحاول الطبقة الشغيلة ان تفرض طلباتها بطريقة مستقلة؟ انها تقدم بعض التنازلات وهو ما يسمح به الريع النفطي، ولكن تلجأ ايضاً الى القوة. وعموماً تلجأ السلطة عند انهيار التأطير الى عمليات ثلاث:

- تتقمص دور «الدولة النقابية» فتلوم النقابة على عدم اشعارها بمشاكل العمال.
- تتخذ الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر تنصب فيه قيادة نقابية جديدة.
- تسعى الى صياغة تشريع جديد يمكنها من تركيز نوع الحزم في الرقابة.

تدل الاحصائيات على أن معدل الاضرابات بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ ارتفع عشر مرات، في حين لم يتضاعف معدل مواطن الشغل الموفرة سوى أربع مرات فقط.

أمام هذا الوضع، تم منع حق الاضراب في القطاع الدولي والعمومي، واتخذت القرارات بأن لا يقع اعتبار أيام الاضراب في الجرايات (الرواتب)، وفي النهاية، فإنه بقدر ما يلجأ العمال الى الاضرابات، بقدر ما تلجأ الحكومة الى تشديد إجراءات المراقبة والزجر وهكذا.

لقد أصبحت الجزائر اليوم بعيدة عن أيام التسيير الذاتي وأقرب الى النظام البيروقراطي، أو بأكثر تدقيق الى النظام المكنوبيروقراطي. هل يعني هذا بأن الجزائر تستمد استقرارها من تضافر دولة مشاريعية ومواطن مسالم الى حد ما؟ ويجب التنبيه أيضاً الى تأثيرات التراث التعبوي منذ أيام الجهاد الأولى ضد الاستعمار الفرنسي الذي تدعم من بعد أكثر أثناء النقاشات الحادة التي دارت حول المشروع التمهيدي للميثاق الوطني.

لقد حاولت النخب السياسية أن تستلهم هذا التقليد: فتجربة التسيير الذاتي قبل ان تدفن تحت ركام القرارات والمراسيم، وكذلك مبدأ القيادة الجماعية، كلها محاولات للتعبير عن طموح الشعب في المشاركة والعدل، ولكن تبقى هذه الطموحات تترقب تعبيراتها السياسية والتنظيمية التي تمكّنها من تحقيق مشاركة أكثر مصداقية وأصالة.

وفي نهاية التحليل، يشكل الميثاق أداة للعمل على إلغاء المعارضة، ما دامت غير ممكنة إلا إذا عبرت عن وجودها باسم الخطاب الشرعي الذي تشكل النخب الحاكمة حراسة.

ونكون قد لاحظنا بأن جميع الأطراف تستعمل الخطاب الشرعي الوحيد ولا تعبّر عن خلافاتها إلا ضمنه. ومن المهم في هذا المضمار، إذاً، أن ننظر في هذا الخطاب الذي يتجسد غالباً في المواثيق: «إن الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة ولقوانين الدولة، فهي المرجع الايديولوجي بالنسبة لمؤسسات الحزب والدولة في جميع المستويات» وذلك بحسب البند السادس من الدستور.

إن من يتفحص المواثيق يجد تذكيراً بالتاريخ المجيد (للأمة الجزائرية) على اعتبار أنها كانت نتيجة للقرارات الإرادية خصوصاً في الحقبة الأخيرة، كما يجد الاختيارات الأساسية للثورة وكذلك حقوق الجميع وواجباتهم. فلا شكّ في أن للميثاق بعداً مقدساً وهو يشكل أداة قوية وحاسمة لإضفاء الشرعية.

يقوم الميثاق بجملة من الوظائف، فهو من ناحية يوفّر فرصة للنقاش، وعبر هذا النقاش تتعرف السلطة على آراء الفئات الاجتماعية المختلفة ومواقفها، وقد شكّل ميثاق سنة ١٩٧٦ فعلاً نوعاً من رصد للرأي العام، ومختلف ضروب تفكير الناس حول الدولة والحزب والسياسات المتبعة.

كما أنه يمثّل من ناحية أخرى الرأي الارثوذوكسي والسلوك المحبذ، وذلك بتحديده للقواعد الأساسية والشكلية للحياة السياسية. ونحن هنا لسنا ازاء فلسفة سياسية بقدر ما نحن ازاء خطاب هيجيموني Hegémonie لم تعترضه على أرضيته أية منافسة تذكر. وهو لا يعني أن النخب السياسية الجزائرية على درجة من التجانس والاندماج، ففي الواقع هناك الكثير من الصراعات بين المصالح والآراء، لكن في كل مرة يريد طرف سياسي أن يؤسس لنفسه شرعية ما يجد نفسه ملزماً بالحديث عن المصلحة العامة وبلهجة الميثاق نفسها. دون ذلك لا يمكن ان يؤخذ الحديث مأخذ الجدّ أو أن يحصل نوع من الاجماع القاعدي.

لقد عرف التاريخ الجزائري الحديث صراعات عميقة لاحتكار السلطة والشرعية، فلئن كانت تونس تتمتع بهوية سياسية واضحة، ولئن كان المغرب الأقصى يعيش على نوع تقليدي من الشرعية، فإن الجزائر تفتقر الى الثوابت والمراجع التاريخية والثقافية وتتعايش فيها المجموعات دون تمازج فعلي، ويأتي خطاب الدولة ليسدّ هذه الثغرة في التاريخ الجزائري، ويؤسّس الأرضية الدنيا التي بدونها ينفرط العقد.

ان قوة هذا الخطاب الهيجيموني تضع ضوابط قاسية أمام امكانية بروز المعارضة[١٠]

(١٠) انظر: Jean Leca, «Rencontres d'idéologies en Algérie,» *Bulletin des sciences religieuses*, vol. 48, no.4 (1974), pp. 323 - 338.

وهذا لا يعني أن الأفكار المعارضة غير موجودة تماماً، ولكنها تفتقد دائماً أدوات القدرة على منافسة الخطاب الرسمي. ولهذا تكتفي المعارضة بتوجيه النقد دائماً الى ممارسات القيادة وابراز ابتعادها عن الأهداف المعلنة، وهي بهذا من حيث تشعر أو لا تشعر تلتقي مع موقف القيادات التي لا تفتأ تنقد هي الأخرى أسلافها، وكذلك البيروقراطية على الأسس نفسها. وينطبق هذا الكلام على المعارضة الماركسية والاسلامية على السواء.

ان هذا لا يضمن طبعاً الوحدة الداخلية للنخب، كما أنه لا يكون مؤمّنا ضد الضغوطات الاجتماعية، ذلك أن فاعلية هذه الورقة الايديولوجية تقتضي وجود قنوات شرعية للتسييس، وبالتدقيق وجود تنظيم حزبي قادر على التصرف كمؤسسة فعلية.

ولكن التجربة في هذا الميدان سلبية، مع ما يترتب عن ذلك من حظوظ ضعيفة للمشاركة السياسية، فالجميع متفقون على أن الحزب لا يتمتع بتأثير كبير في المجتمع: فالرأي العام غالباً ما يتجاهل وجوده، لكن لا يحتفظ في ذاكرته سوى بالإدارة.

ثالثاً: تونس

لقد مرت علاقة الدولة بالمجتمع في تونس بمرحلتين أساسيتين وواضحتي الحدود، الأولى تجربة الستينات التي كانت مطبوعة بمبادرة النخب التسييرية في اتجاه تأميم الدولة ودولة المجتمع. فوجود مشروع وطني كهذا مكّن البلاد من درجة هامة من التزام السكان والإدارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ولقد توصل الحزب الدستوري، بفضل إشعاعه ورصيده التاريخي الى أن يعبّىء الناس ويستوعب الصراعات، ويحيّد أغلب أشكال المعارضة.

ولكن هذه المرحلة كانت تحمل في طياتها عناصر فنائها، لأنه باطلاق الطاقات الجديدة وبإعطاء الإمكانات لنشوء فئات جديدة، تولّد مجتمع مدني سمته الأساسية طموحات الفئات الاجتماعية نحو الوجود المستقل.

هذه المرحلة الثانية، تشهد بداية مأسسة للنسق السياسي وللمشاركة. ولكن هذه العملية ما زالت هشة، متناقضة، وقابلة للقلب، نظراً لتمسك النخب الحاكمة بالأشكال القديمة للتأطير والمراقبة السياسيتين.

تكوّن النموذج التعبوي في ثنايا عمليات بناء السلطة السياسية ومشروع اعادة هيكلة المجتمع. وتبلور بعد أن نجحت القيادة الوطنية في إزالة كل تعبئة منافسة سواء ارتكزت الى الايديولوجية العروبية (صالح بن يوسف)، أو الى الايديولوجية الاجتماعية (الاتحاد النقابي).

وإثر ذلك، انطلقت النخبة السياسية في عملية إصلاح فعلية وشاملة، مظهرة عزيمتها للتدخل في جميع المجالات والنشاطات. وبالطبع قامت بتأميم الجهاز الإداري الاستعماري وسعت الى اعادة صياغة الهوية الوطنية وذلك عبر تبني مجلة الأحوال الشخصية، وحلّ الحبس والوظائف التقليدية للمجلس الشرعي، كما قامت بتوحيد التعليم وتعميمه وتصفية «الزيتونة» وتقنين وضعية الأراضي الجماعية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قدمت هذه النخبة مشروعاً طموحاً للاصلاح الزراعي، كما أرست قواعد التصنيع وخاصة في اتجاه سياسة استبدال الاستيراد.
وإذا كانت بعض المجتمعات المغربية قد اختارت أن تصنّع في مناخ ثقافي محافظ، وإذا كانت مجتمعات أخرى قد اختارت أن تحافظ على التقليدي دون أن تتقدم بالضرورة على الصعيد الاقتصادي، فإن النظام التونسي قد اختار ودون أن يعي النتائج الباهظة التي تترتّب عن ضرب الهوية التقليدية وعن نمط تنموي سلطوي، انتهاج سياسة هجوم شامل وعلى جميع الجبهات، حيث لعب التصميم دوراً مهماً ومثّلت شعارات «التنمية» و«التقدم» و«التشييد» أدوات ممتازة للتعبئة في اتجاه إعادة بناء المجتمع التقليدي ونشر قيم ونظم جديدة.

لقد كانت الدولة، في آخر الستينات، موجودة في جميع المجالات، وذلك عبر سيطرتها على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث كانت التعبئة السياسية، وفي مختلف المجالات مفروضة من فوق كما هو الشأن في الجزائر، وكان الحزب والإدارة يمثلان القنوات الأساسية لهذه التعبئة.

ولقد أدت الاختيارات التي تم تبنّيها في المؤتمر السابع للحزب في بنزرت سنة ١٩٦٤ الى تغييرات في هيكل الحزب المسمى منذ ذلك الوقت بالحزب الاشتراكي الدستوري، فلقد أصبح «الوالي» - وهو السلطة الادارية والجهوية - يرأس لجنة التنسيق الحزبي مما يعني إضعاف مبادرات الحزب لفائدة الادارة.

نعم، لقد حافظت النقابات على مطالبها القطاعية. ولكن حتى النقابات فقدت في نهاية الأمر كلّ استقلالية، والحزب أصبح حسب عبارة «جيرمان» Germain «عبارة عن كتابة دولة للتعبئة الشعبية». ولقد صور الأستاذ منصف الدلاجي أحسن تصوير عملية تطور الحزب في بلدان كالجزائر وتونس، من حزب يمثل الشعب الى حزب يمثل الحكومة. ففي الحالة الأولى، تعبّر الأحزاب عن الطموحات الشعبية، وتكون النخب أكثر وعياً بانتمائها الى صفوف الجماهير. وتسهل هذه العملية نظراً لوضوح معالم المعركة ضد الاستعمار، أما عندما يبدأ بناء الدولة، تتداخل المراتب ويحلّ الغموض في تحديد الأدوار ويصبح الحزب يمثل الحاكم الجديد فيضمر ويفقد هويته... وما دامت الأحزاب الحاكمة تنزع الى تصفية المنافسين سواء منهم الحاضرين أو المحتملين، وتحويل احتكار النفوذ الحاصل الى حق، فغالباً

ما ينتهي دور الحزب كمعبّر عن طموحات القاعدة، ويضيف الدلاجي: «ان الحزب قد عايش بفاعلية مشاكل العلاقة مع الحكومة. أفرغ من أجود اطاراته لفائدة الدولة والادارة، وقد كان ذلك من فعل الحاجة، وكذلك جرياً وراء السهولة. وهكذا أصبح الحزب الدستوري حزب الحكومة بدون أن يضمن مناعة قواعده الخلفية، أي بدون ضمان بديل تحسباً لأي ضمور محتمل للحزب داخل الدولة...» ان القرار بالغاء الجامعات الدستورية المنتخبة (جهوياً) وتعويضها بدوائر عن طريق التعيين كانت نقطة الانطلاق نحو تحويل الحزب الدستوري الى حزب دولة، ولقد كانت النتجية إيقاف كل محاولة للتعبير الحر عن الرأي داخل الحزب، وزيادة التصلب في هياكله... هذا التدجين للحزب لفائدة الدولة غطّته تضحية المناضلين وحيوية القادة، وخاصة حركية الرئيس بورقيبة.

وفي اللحظة التي كانت فيها البلاد في حاجة ماسة الى مصارحتها بالحقيقة، لم يظهر الحزب في مستوى الاستجابة الى متطلبات دوره كحزب. وكانت الأزمة التي تعيشها تونس منذ ١٠ سنوات تقريباً.

إن الإيمان بالدولة القصوى (L'ultra étatisme) يرتكز الى حد ما على مقولة الضعف التاريخي التي كثر ترديدها في الحقبة الأولى من الاستقلال، وقد قدمنا في الفصل الأول من هذه الدراسة ما يكفي لاظهار زيفها تاريخياً. ويرى «المنصف الدلاجي» بأن هذه النظرية تخفي في الواقع مرمى لتحرير السلطة. ولقد تم أيضاً توظيف مقولة الوحدة القومية في الاتجاه نفسه، يلاحظ الدلاجي في هذا الصدد بأن القادة التونسيين استعملوا هذه المقولة لبناء نظام اقتصادي يربط بين جميع الخلايا: «في شكله الأنصع يؤدي هذا النظام الى بعث بضعة آلاف من التعاضديات يسيّرها بعض الآلاف من المدراء الذين تسميهم الدولة. ولقد أغرى هذا النظام الرئيس بورقيبة ليس فقط لأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضاً وخصوصاً نظراً للامكانات التي يوفرها لمراقبة كل شيء».

وقد كانت هذه التعبئة الدولية ممكنة، والى حد ما ناجحة، ما دامت قواعد شرعية النظام سليمة أو بعبارة أخرى، ما دام المجتمع المدني يؤمن بالمعايير والقيم التي تبناها الحزب والدولة.

هذه الثقة اهتزّت عندما، وبدون سابق انذار، تغيرت السياسة، وحُلت التعاضديات وزجّ سنة ١٩٦٩ بوزير الاقتصاد في السجن، ولقد تدهورت الأوضاع وازداد التأزم عند تبني السياسة الانفتاحية، والى الحد الذي يجعلنا نعتبر بأن العقد الضمني الذي كان يربط الدولة بالمجتمع قد تحطم. وفعلاً فإن الأزمة السياسية قد حلت منذ ذلك الوقت، وما زالت تونس الى الآن تبحث عن صيغة جديدة لإعادة التوازن.

لقد أخذ المجتمع المدني يعبّر علناً عن رغبته في المشاركة المستقلّة، ولم يبق للنظام

السياسي أي خيار إلا التكيف مع هذه المطالب، إذا أراد ضمان إعادة انتاج نفسه.

وسنتعرض فيما يلي الى هذا التكيف، والى هذا البحث عن صيغة جديدة في التعامل مع المجتمع المدني وتنظيم الحياة السياسية، مع الاشارة الى أن هذه الجهود ما زالت مستمرة، وأنها تلاقي صعوبات عديدة، سواء من قواعد النظام السياسي نفسه أو من الذين يستفيدون من الوضع بصورته الحالية.

ان أزمة نهاية الستينات التي انهت تجربة بن صالح تعبّر عن احتجاجها على فرض وصاية الدولة على المجتمع. ولقد أنتجت قوى عديدة اقتصادية واجتماعية لا تقبل بالتأطير الحزبي الذي أصبح يعتبر عقبة في طريق حركيتها، أو ربما اضاعة للوقت.

ولقد أعطت حكومة السيد الهادي نويرة اتجاهاً جديداً للتنمية الاقتصادية يدور حول تشجيع المبادرات الخاصة كما يتضمن تحويراً جزئياً للّعبة السياسية.

هذا مع العلم أن الخطاب الرئاسي لـ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ قد سطّر مراحل تجربة سياسية عملت فئات عديدة من المسؤولين الحزبيين على تطويرها في اتجاه نظام سياسي ينبني على المؤسسات والقانون، ويكتسب شرعيته على أسس أكثر ديمقراطية. كان السيد أحمد المستيري يتزعم هذه الفئة التي كانت تحسّ بالحاجة الماسة الى دمقرطة الحياة داخل الحزب الى الحد الذي جعلها تستمد أسس عملها من قرارات المؤتمر الثاني، وذلك كأداة للضغط في مواجهة قرارات الرئيس بورقيبة. لكن الرئيس تجاهل قرارات المؤتمر، ودعم سياسة الهادي نويرة. وهكذا تقلصت حظوظ عملية الانفتاح لكي لا تتعدى الميدان الاقتصادي والى حد ما الاجتماعي.

كان الاتحاد التونسي للشغل قد دعّم موقف الهادي نويرة لأغراض تكتيكية، ولهذا فانه سوف يكون المستفيد الأكبر من التحول الجديد، ذلك أنه بدعم الحزب الدستوري في ظروف متأزمة يصبح الاتحاد مدينه السياسي (بضم الميم) كما يزداد أمله في الحصول على استقلاليته. ولقد أخذ الاتحاد يتدعّم أكثر فلقد كانت النقابة توسّع قواعدها في حين تتقلص قواعد الحزب من جراء صراعاته الداخلية.

لقد قبلت النقابة بسياسة الانفتاح الاقتصادي على أساس أن هذه السياسة توفّر مواطن الشغل وتضمن زيادة في الأجور. وبالمقابل قبلت الحكومة بمبدأ السياسة التعاقدية. ولقد سمحت هذه السياسة التعاقدية كـ «عقد التقدم» للمنظمات القومية كاتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين أن تنظم نفسها كأطراف اجتماعية، ولبعضها أن يكون هذا التنظم مستقلاً نسبياً، والى تعبئة قواعدها من أجل تحديد جماعي للسياسة. في هذا المجال تصدّر اتحاد الشغل السياسة [illegible]، ووصل الى سدّ الفراغ السياسي الذي

حققه غياب الحزب، ومما زاد في ديناميكية المنظمة أنها استطاعت بفضل استقلالها النسبي، وما لها من وسائل وموارد، زيادة عن مطابعها وصحفها وممثليها في البرلمان وصداها في المنظمات الدولية، أن تستقطب أغلب القوى التي تعارض الحزب الاشتراكي الدستوري، وتريد أن تجد مكاناً للتعبير والممارسة.

ان نمو الطبقة الشغيلة كماً وكيفاً، وتنامي الصراع الاجتماعي تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية منذ ١٩٧٥ والاتجاه الذي كان يرمي الى تحميلها للشغالين، هي التي دفعت بعض المسؤولين في الحزب الحاكم لمحاولة تقليص نفوذ المنظمة النقابية.

ومما أذكى غيظ الدستوريين هجران الشباب للحزب وانخراط قسم كبير من الشباب المثقف في النضال النقابي. فحاول الحزب أولاً مناهضة الاتحاد على أرضية نشاطه نفسها، وذلك بالعمل على تعميم الشعب المهنية ودعمها وتمكينها من صلاحيات تجعل منها خلايا نقابية موازية. ولما فشلت هذه الأساليب كانت المجابهة التي أدت الى محنة ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. كانت هذه الأحداث منعطفاً حاسماً لا في مسيرة الحركة النقابية فحسب، بل في مسيرة البلاد بوجه عام، حيث كشفت الاحداث أن إقصاء المناضلين وتنصيب القيادات غير الممثّلة لم يعد طريقة ناجحة، وأن ذلك العهد قد ولى وجاءت أحداث قفصة ١٩٨٠ لتعيد الى الأذهان جملة من الاعتبارات، منها أن قوة البلاد مرهونة بقوة الجبهة الداخلية، وأن الحركة النقابية تبقى هي الرقم الصعب في أية معادلة ترمي الى حل الأزمة في البلاد.

ان سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما أفرزته من تمايز اجتماعي أدى الى وضع أصبحت فيه الدولة جهازاً مسخّراً لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط اصحاب المشاريع والطفيليين، إنها سياسة أنتجت ضغوطاً مستمرة من طرف قوى تحاول إبعاد الدولة عن الاتجاه القومي الذي اتبعته في الستينات وعن خدمة المصلحة الوطنية. وبالرغم من أنه لم يقع خيار نهائي لفائدة طبقة كطبقة الأعراف، فإن النظام أصبح يفتقد لقاعدة شعبية مماثلة لقاعدة الستينات، وغياب قاعدة شعبية من شأنه ان يجعل آليات الحزب والدولة تستجيب أكثر للفئات المنظمة كالمقاولين، وأيضاً كالنقابات، مما يستجيب للمصلحة العامة.

كما يسر هذا الوضع نزوع النقابة لاتخاذ مواقف مطلقة بحتة. وسواء تكلمنا عن القاعدة أو عن القمة، فانه لا يبدو ان النقابيين واعون بأن قوة المنظمة العمالية لا يمكن ان تستمد إلا من تجاوز التمثيل العمالي البحت، فالملاحظ حتى الآن أن المنظمة قد تجاهلت المجتمع الريفي كما تجاهلت مشاكل الاطارات، ولم تركّز مجهوداتها الا على العمال اليدويين، ولا تستبعد ان يكون موقف هذه الفئات كالمواطنين والفلاحين والشباب العاطل سلبياً لا تجاه الحزب فقط بل تجاه النقابة التي يخشى ان تكون قد خيبت آمالهم ايضاً، ذلك أنهم وإلى الآن ظلّوا بعيدين عن مجال تأطيرها.

صحيح ان النقابة تطمح الى تغطية عالم العمل بكليته، ولكنها لا يمكن ان تحقق هذا الطموح تحقيقاً فعلياً الا اذا تجاوزت الحدود الحالية لإطار عملها. فبالموازاة لاستقلال المنظمة النقابية، أدت خيبة الأمل العامة الى ظهور حركات المعارضة السياسية، وكان النظام مضطراً الى الاعتراف أو السماح لهذه التغييرات المتعددة بالوجود.

ولقد تطوّرت هاته الحركات في اتجاهين:

الاتجاه الأول: لا يحسم نهائياً مع منظومة القيم والمعايير التي يتبنّاها النظام ـ الحزب، ولكنه يركّز مؤاخذاته ضد طرق تطبيق هذه المبادىء العامة. فهم يؤمنون ـ شأن بورقيبي الحزب ـ بعلمنة المجتمع وتكوين مجتمع صناعي متطور، ولكنهم يطالبون بمبدأ انتقالية المجتمع المدني، بمعنى إرساء التعددية السياسية والتمفصل المستقل للمصالح.

وقد أنجزت هذه الحركة التي يقودها السيد «المستيري» القسم الأكبر في مجال مأسسة الحياة السياسية، فلقد كان روادها الأوائل الذين جابهوا السلطة السياسية على قاعدة دستورية وفرضوا عليها الإقرار أو الرفض بمبدأ الوجود الشرعي للمجموعات.

الحركة الثانية حركة الوحدة الشعبية التي تشارك انطلاقاً من التصوّر نفسه للمجتمع ولكن أعضادها يختلفون عن الحزب الحاكم في طرق تحقيق الأهداف في العدالة الاجتماعية والتقدم، فهم لا يعتقدون بإمكان تحقيق الأهداف السياسية دون تدخّل متزايد للدولة، وهم على المستوى الايديولوجي يخاطبون الناس ويقدمون تحاليل يمكن نعتها بالشعبويّة «Populiste».

أما الاتجاه الثاني: الذي يتمثل أساساً في الاتجاه الإسلامي، فهو يختلف أساساً عن النظام بقدر ما يختلف عن المعارضة التقليدية، وذلك بفعل انطلاقه من تحديد مغاير تماماً لمفهوم الثقافة والهوية بحيث يعتبر الاسلاميون بأنه لا يمكن مجابهة مشاكل المجتمع بالتجرد من التراث الحضاري والديني والثقافي، كما لا يمكن حلّ أزمة المشاركة بعيداً عن تأكيد الهوية في وجه الغزو الثقافي وموجة القيم الاستهلاكية التي اقتحمت أغلب المجتمعات العربية وأفقدتها الحدود الدنيا للتوجه الصحيح. ولا تمثل المبادىء الأساسية للنظام حتى في جانبها الاصلاحي بالنسبة للاسلاميين، ما تمثله بالنسبة للمعارضات الأخرى، وهم لذلك يتميزون عن النظام بقدر ما يتيمزون عن اليسار.

المهم في هذا المجال، أن جميع هذه الروافد الفكرية السياسية قد برهنت على قدر من التعايش الفكري والعملي، فكلها تعترف بأهمية القضية الوطنية، وكلها تشعر بالحاجة الأكيدة إلى تأسيس نظام يبلور المجتمع الجديد والتغييرات التي حصلت ضمنه.

ولعل الانفتاح السياسي قد عرف مجالاً أوسع في الميدان الصحفي إذ تشهد الساحة في

تونس بروزاً متزايداً للعديد من الصحف المختلفة المشارب، وهذه الظاهرة مرتبطة بقرار الحكومة أن تقوم الصحافة بدور المنظِّم للمجموعات والأحجام السياسية، وهكذا وبالرغم من الارتباك والتراجع التي وسم بها التعامل مع الصحافة، فإنه مما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الصحافة قد قطعت مراحل مهمة على طريق تأكيد وجودها الفاعل نسبياً كأمر واقع.

وقد أقرّ رئيس الدولة في المؤتمر الاستثنائي في نيسان / ابريل ١٩٨١ مبدأ التعددية وقضى على المعايير التي يجب أن تتوافر في أي منظمة أو هيئة لكي يقع الاعتراف بها قانونياً، وهذه الشروط هي:

- الاعتراف بشرعية دستور البلاد.
- نبذ العنف.
- عدم الولاء مادياً أو تنظيمياً أو أيديولوجياً لأي جهة اجنبية.

وبالموازاة مع هذه المعايير أكد الوزير الأول على وجوب الاعتراف بشرعية بورقيبة، كما راحت الأوساط اليسارية تركّز على الحفاظ على المكاسب التقدمية والإنسانية التي حققتها تونس المستقلة، كتحرير المرأة وعقلنة الإدارة والتعليم... إلخ. وإنه لملفت للنظر أنه بينما تقلص حضور الحزب الحاكم على الصعيد الايديولوجي، أخذ اليسار، وكأنما بدون وعي كامل وبدون أن يصرح بذلك، على عاتقه تبنيّ البرنامج البورقيبي في الثقافة، بل وكثيراً ما يوظفه بعضهم في نقاشاته مع الاسلاميين.

ويبدو أن هذه الدرجة من الاحتراز لدى اليسار متأتية من تخوفهم من القدرة الواسعة للإسلاميين على تعبئة الناس، بفعل طبيعة خطابهم المرتكز على الهوية والثقافة الاسلاميتين. ولقد تجلى هذا الموقف لدى اعتقال الاسلاميين في سنة ١٩٨١، عندما تضامن اليسار معهم، واحتجّ ضد التعسف الذي لحقهم، ولكن العديد منهم مضى يتساءل: ماذا يمكن أن يكون عليه موقف الإسلاميين لو قلبت المعادلة، أي لو قُمع اليسار؟

وعلى كل حال فقد تم الاعتراف بحزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي يقوده الاستاذ أحمد المستيري وبحركة الوحدة الشعبية التي على رأسها السيد محمد بالحاج عمر. وكان الحزب الشيوعي التونسي قد اعترف به في ١٧ يوليو/تموز ١٩٨١. أما الحركة الاسلامية والحركات الأخرى، فإنها ما زالت تترقب صدور القانون الذي سينظم الحياة السياسية في تونس، والذي كانت وعدت به الحكومة منذ سنتين.

وعلى الرغم من هذه التطورات الكبرى التي شهدها النسق السياسي لمحاولة التكيف مع تطورات المجتمع والاستجابة لمطالب الفئات الجديدة التي أفرزها التغير الاجتماعي. فإن التحديات كانت، ولا تزال، أكبر من الاستجابة، ولا يبدو لنا أن التنازلات التي قدمها

النظام قد أكسبته قوة خاصة لمجابهة هذه التحديات المتزايدة.

لقد اتضح في الواقع أن الأزمة التي تمرّ بها تونس أعمق مما كان يتصور الجميع، وأن ردود الفعل، حتى الايجابية منها، جاءت دائماً متأخرة ومن موقع الاضطرار، وأكثر من ذلك، يبدو أن أغلب التنازلات لم تستفد منها إلاّ النخب والفئات الاجتماعية المنظمة. لقد ظهرت في السنوات الأخيرة سلسلة من الأحداث تدلّ على تفاقم الغضب الشعبي وتزايد اغتراب الشباب الذي أصبح يلجأ بصورة متزايدة ومخيفة إلى العنف، وهو ما يشكّل قطيعة شبه تامة لا مع النظام فقط، بل حتى مع طرق العمل التي تتبعها المعارضات التقليدية. لقد تجلى هذا الاتجاه إلى حد ما في أحداث قفصة (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠) عندما تورط شبان أيأستهم البطالة وغُلقت الأبواب في وجوههم، فحملوا السلاح بالاعتماد على دعم خارجي. وقعت هذه الأحداث في الجنوب الذي عرف تاريخياً باستعداد حاضر لمناهضة المركز، لقد كان الجهة الوحيدة التي حكمها الاستعمار حكماً عسكرياً، إضافة إلى أن مدينة قفصة كانت مركزاً مهماً لنشاط اليوسفيين. كما أن الجنوب يعتبر أيضاً بحكم موقعه الجغرافي الجهة الأكثر متناولاً لدعاية العقيد القذافي.

ومن المؤكد أن عملية قفصة قد تمثل خطراً كبيراً على المعارضة الوطنية البناءة. ولا نستغرب لذلك إذا كانت هذه العملية محلّ تنديد بالإجماع من طرف حركات المعارضة، وأن يتجاوب رئيس الدولة مع هذا التنديد بالاعتراف بحقها في المشاركة في اللعبة السياسية، وذلك بعد سنة فقط من وقوع العملية.

لقد تجلى هذا الاتجاه أيضاً في أحداث تالة عندما تم اللجوء إلى العنف الجماعي الاحتجاج ضد تراجع الحكومة في بناء مصنع للجير بتالة. وقد عبر أحمد المستيري عن الأبعاد التي يكتسيها بروز الشارع كطرف خطير على استقرار الدولة ونبّه الجميع من مغبّة تجاهل الأمر: «سوف يأتي وقت - إذا استمرّ الأمر على ما هو عليه - يصعب فيه تنظيم هذه الجماهير الشعبية وتكتيلها وتجنيدها. وتعجز الهياكل السياسية - ولا أتحدث عن هياكل الدولة والهياكل الإدارية - إذا بلغ الغضب درجة معينة، ويبلغ ردّ الفعل العفوي درجة معيّنة، لا يمكن لأي أحد أن يوجّه الجماهير الاتجاه الصحيح ويجنّدها لتحقيق التغيير بصورة منظمة مثلما نريد لها. هذا ما يجب أن نفكّر فيه، وهذا ما لا يدركه المسؤولون. لقد لاحظوا عجزهم أمام الجماهير في تالة التي توجّهت قبل كل شيء إلى مقرّ مسؤول الحزب الاشتراكي الدستوري في المنطقة.

ويظن هؤلاء المسؤولون أنهم بمنعهم حركتنا من النشاط سوف يكون هذا لفائدتهم، ولكن العكس هو الصحيح، وسوف يأتي وقت إذا ما ازداد الغضب الشعبي والعفوية والتلقائية في ردّ الفعل الشعبي فسوف لن يتمكّن أحد من المسك بزمام الأمور، هذا ما يجب أن نفكر فيه ونتروى ونحتاط من مضاعفاته في المستقبل»[11]. إن مخاوف المستيري، قد وجدت فعلاً طريقها إلى الواقع أثناء انتفاضة «الخبز»

---

(١١) المستقبل (٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٢).

في ٣ كانون الثـاني / ينايـر ١٩٨٤ التي اجتاحت كـامل البـلاد تقريبـاً، احتجاجـاً على رفـع الدعم عن الحبوب، مما أدّى إلى مضاعفـة أسعارهـا وأسعار مشتقـاتها بمـا يزيـد عن الـ ١٠٠ بالمائة.

ومما لا يختلف فيه أن الهزة هذه المرة كانت أعنف من سابقاتها، كما لا يختلف عموماً في أسبابها القريبة والبعيدة.

وبقطع النظر عن الطريقة التي عالجت بها السلطة هـذه الانتفاضـة كتصفية الحسـابات داخـل الجهاز، فـإن المهم بالنسبـة إلينا هـو أنها لم تعط الانطبـاع بـأنها وصلت إلى وعي تـام بحجم هـذه الأزمة وحجم مـا يترتب عنهـا من مخـاطـر، وهي أزمـة امتـدت من النـظام إلى اليسار، إلى التنظيم النقابي وحتى الطلاّبي، ما دام الشارع شبابه وبطّالوه يقحم بنفسه كطرف مهم في اللعبة ويرفض جميع ضروب التأطير الموجـودة على اختـلافها. إضـافة إلى قـدرة جميع المنـظمات الموجـودة على استيعـاب الشباب وتـأطيره محـدودة، فالحـزب الحاكم يشهـد ترهـلاً واضحاً على مستوى كوادره، ولقد أثبتت احصائيات حول الأعضاء المنتخبين للجان التنسيق الحزبي في سنة ١٩٨٥ أن ٥٠ بالمائة من هؤلاء تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة والبقية يزيد عمـرهم عن ٦٠ سنة. وبـاستثناء الحـركة الاسـلاميـة التي حققت بعض النجـاح النسبي في استقطاب الشباب، فإن بقية المنظمات والحركات الأخرى قد أخفقت بنسب متفاوتة، فاليسار الماركسي بجميع فصائله لا يمتدّ تـأطيره ـ حسب رأينـا ـ على أكـثر من ٥ بالمـائة من الشبـاب التونسي. كما أن النقابة إذا كانت قد جسّدت لمدة طويلة المطامـح الشعبية، فـإنها بدت بعـد أحداث كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ وكأنها لا تمثل إلاّ العمال اليدويين الحضر.

ولكل ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يمكن للنظام والمجتمع أن يتحمّلا هزة أخرى مشابهة لهزة ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤. إن ذلك لا يبدو اليوم ممكناً!

قد قدّم «هشام جعيط» تحليلاً لأحداث كانون الثاني / يناير كان له وقعه في الأوساط، ونظراً لأهميته فسوف يقدم الجزء الأساسي منه:

يعتبر «جعيط» أن أحداث كـانون الثـاني / ينايـر ١٩٨٤ كانت نتيجـة تراكم وتـداخل ثلاث أزمات: أزمة مجتمع وأزمة ذهنية وأزمة نظام.

تنحدر أزمة المجتمـع من وضعية تتسم بتعـايش مجتمعين في فضـاء واحد، أولهـما فقير والآخر غني، أولهما مندمج في نظام الدولة، في الاستهلاك، في نظام التواصل، والآخر يوجد خارج كل ذلك، دون أمل في أن يوجد يوماً ما في الداخـل. . . لقد كـان المحرّك الأسـاسي للاضطرابات هو «البروليتاري الرث المديني»، وهو إما أن يكـون ذلك الشـاب العاطـل الذي لا يكاد يمتلك شيئاً، والذي يعيش في عائلة متضامنة حيث يقوم شخص واحد بـرعايـة الجميع،

أو أنـه يكون ذلـك الشاب المنبّت عن جـذوره القبلية وعن عـائلته، والـذي يقيم في حظائـر البناء. إن السيارة تعتبر بالنسبة إليه رمـزاً لنـوع من القـطيعة بـين عالمـين، انها رمز المـواطنة الاقتصادية ورمز «القبول المجتمعي» المقابل للنبـذ وللتهميش. هذا الـبروليتاري الـرث ليس هو ذلك الجائع تماماً. نعم، لربما كانت تغذيتـه سيئة بـل حتى بائسـة، ولكنه عـلى كل حـال يصل إلى توفير طعام يومه... «إن انتفاضة الخبز يمكن أن تكون كل شيء إلاّ أن تكون انتفاضة البطون الجائعة. إذن فـما هي؟ «إنها في جانبها التلقائي وقفـة للدفاع عن المكسب المهم والعمـلي الوحيـد لـ «عهد الاستقلال» انها انتفاضة في ظاهرها من أجـل الخبز بـل ومن أجل الأكـل حتى الامتلاء، ولكن تكمن خلفهـا كل أشكال الحرمان الذي تغذّيه سرعة التوسع الفائقة للفئات البورجوازية».

هكـذا فـي رأي هشام جعيط «يعلن شعب غير جائـع انتفاضـة الخبز لأنـه محروم من حـاجياتـه الأخـرى، كما أنه يعلن حرباً طبقية على رموز الثورة، وذلك ليس لأنـه يشكو من عـدم الامتلاك، ولكن لأنـه يتألم من الاحساس بعدم الانتماء الى المجموعة الوطنية، وهو ما يفسّر الفـرحة الكـبرى بعد قـرار التراجـع عن الزيادة في الأسعار».

وهي أيضاً أزمة ذهنية عامـة، ظهرت كنتيجـة «لانقطاع التـواصل بـين الزعـامة والمجمـوعة الوطنية، بحيث تبدو تونس منذ ١٥ سنة وكأنها بلد معلّق في الفضاء حيث تبدو الحركة فيه وكأنها على سـطح القمر، فالرئيس موجود دون أن يكون موجوداً والفـترات الزمنيـة المتعاقبـة تنحلّ وتنعقـد من جديـد دون أية نتيجة... تتغير الأشياء ولا يتغير شيء... لقد أضاع الحزب ماهيته، وما لـه من مصداقيـة، فلم يعد يحفظ وجوده سوى بالتنظيم وبالعادة فالقادة يخطبون دائماً... ولكن في فراغ».

ثم يضيف «جعيط»... «لا بدّ أن نعترف بأنه منذ سنة ١٩٧٠ شكّلت الشبيبة الحضرية مصـدراً دائماً للتحركات الجماعية. وحيث تنعدم القيادة الفعلية ويغيب المبدأ المحرّك، وحيث لا يبدو أن هناك أملاً في التجديد... كانت هذه التحركات الجماعية تـظهر في اللقـاءات الريـاضية في الجـامعة، في المعـاهد، وكـأنها اجتياح للنواة الحضرية التي هجرهـا سكانها... بحيث يمكن أن نقـول بدون لفّ أو دوران بـأن التونسي قـد دخل مرحلة من التردّي والفساد... حيث تنمـو عنده عقليـة مغلّقة بـالحسد والاستهـزاء والجهل والتحـطيم والاستفزاز والتي لا يمكن أن تبررها تماماً الثورة الداخلية أو فقدان الأمل...».

ثم يتسـاءل «جعيط» ماذا كـان مـوقف الحكـومـة من الشبـاب؟ ويجيب: «لقـد نـظّمت الحملات البوليسية «الرّافل» لإقحام الشباب في الخدمة العسكرية مما يدل على عجز فريد من نوعه في اكتساب خيال أدنى لتجاوز الوضعية».

وهي بحسب هشـام جعيط أزمة نسق سيـاسي مسـدود، حيث لا أحـد يـريـد تحمّـل المسؤولية وذلك نتيجة أن:

ـ الـرئيس لا يحكم، لكنه من نـاحية أخـرى لا يترك للوزيـر الأول ممـارسـة سلطاتـه بحرية.

ـ سراب الخلافة الذي أصبح يُذْكي الجشع في كل مكان.

وفي رأينـا، لا زال النمط البـاتـريمـونيـالي في أسلوب الحكم مستمـراً عـلى الـرغم من التغيـيرات التي طرأت عـلى الهيكل الاجتـماعي. بقي أن التحليـل يجب أن يتجـاوز مستـوى الأسلوب السياسي للأفراد ليأخـذ بعين الاعتبـار النسق السياسي ككـل، ونعني هنا انه بقطع النظر عن أسلوب المسؤول السياسي، فإن النظام والنخب السياسية التي تحتـل ضمنه مـواقع القـرار ما زالت تـرفض أن يخرج المجتمـع المدني عن مجـال مراقبتهـا، فبعـد كـل التنـازلات وأشكـال التكيّف يبقى النسق السيـاسي غـير قـادر عـلى خلق قـاعـدة جـديـدة من الإجماع والفاعلية. ولنأخذ عـلى ذلك أمثلة تـوضيحية: فـالحزب الحـاكم يقبل مثـلاً بمبدأ استقـلالية النقابة، ولكنه يرفض أن تفلت الطبقة العاملة من مجال مراقبته،وهو كـذلك يقبـل بالتعـددية الحـزبية، ولكنـه في الوقت نفسـه لا يبرهن عمليـاً على أن فهمـه للتعدديـة يتجـاوز تـوزيـع التأثيرات، كما أنه ايضاً يدخـل انتخابـات تشريعية ضمن فعـاليات أخـرى مخالفـة له ولكنـه يزوّرها إن لم تكن نتائجها لصالحه(١٢).

إنه إذا كانت عملية مأسسة نظام سيـاسي جديـد قد بـدأت، فإن السـاعة لم تَحِن بعـد لحلول مبدأ التناوب، كما أن ساعة المشاركة السياسية الحرة لم تحن بعد. وبصفة عـامة، يبقى الفارق محسوساً بين الخطاب السياسي المتفتّح نسبياً، وبين اتجاهـات هياكـل النظام السيـاسي التي تعبت إلى حد كبير نتيجة للنموذج الاحتكاري للحكم.

رابعاً: الجماهيرية الليبية(١٣)

تكونت اول حكومة وطنية سنة ١٩٥٢ تحت قيادة الملك ادريس الـذي كان في الـوقت نفسه رئيس الطريقة السنوسية التي أسسها جده سنة ١٨٧٣، ولقد نجحت الحركة السنوسية نجاحا باهراً كحركة توحيدية للقبائل الصحراوية بتنظيم شبكة الزوايـا بموازاة التنـظيم القبلي وبـاحكام عمليـة الانتاج والـدفاع والاتصـال بالاتـراك والايطاليـين. ولكن انحصر تأثـيرهـا جغـرافيا ولم يمتـد ليشمل كـامل أرجـاء البلاد، وعجـزت الملكية عن فـرض سلطة مركـزيـة وكذلك عن بلورة مجموعة سيـاسية مـوحدة، واذا مـا أضفنا عجـز النظام عن ادراك او تمثـل الفكر القومي ثم فساد حاشيته نظراً لتوافر الـريع النفـطي لأول مرة، فهمنـا تململ الشبـاب وقدوم العسكر مع الضباط الاحرار بهدف إلحاق ليبيا بالمشروع القومي.

---

(١٢) الهادي البكوش، «نحن في السلطة ولنا الحق في معاملة خاصة،» **افريقيا الفتاة**، العدد ٢٥٩ (٢٠ شبـاط/ فبراير ١٩٨٥).

(١٣) من بداية سنة ١٩٧٣، سنة اعلان مصر الحرب عـلى اسرائيل، بـدأ اقصاء ليبيـا عن جبهة المـواجهة وكـأنه مولد لارتداد نحو الذات في اتجاه الاتيان بشيء من الداخل يعيد الاعتبار اليها ويرشحها للعب دور المتحدي من جديد.

ان أهم السمات التي تشكلت مع النظام الليبي هي رفض السلطة المركزية ومؤسسات الدولة، واستبدالها بالممارسة المباشرة، وهي بذلك تمتاز عن بقية الدول المغربية الاخرى.

ان اختيار هذه الصيغة السياسية بالذات ينطلق من جملة سمات منها: اعتبار كل تمثيل انتقاصاً من قيمة الفرد، وان المجتمع العادل هو المجتمع الذي يمارس حقوقه مباشرة دون وساطة. ففي البداية حاولت الجماهيرية بعث مؤسسات قارة ودائمة، كمجلس قيادة الثورة والاتحاد الاشتراكي العربي وهو ـ كما هو معلوم ـ محاكاة للنموذج الناصري في هيكلة السلطة وتوزيع مؤسساتها، غير ان هذه الصيغة لم ترض قيادة الثورة لأسباب داخلية وخارجية، فاتجهت الممارسة الى نوع من الثورة الثقافية المستمرة[14].

فسيادة الوطن اليوم تمارس عبر مؤتمرات ولجان «فاللجان في كل مكان» وبوسع أي فرد ان يشارك في الاجتماعات المحلية «المؤتمرات الشعبية الاساسية» وهي التي تقوم بوظائف ثلاث: ١ ـ اختيار الاعضاء للهيئات التنفيذية واللجان الشعبية ٢ ـ ومناقشة المسائل المحلية والوطنية ٣ ـ وبعث المرشحين لمؤتمر الشعب العام. ويذكر جون ديفس في دراسة له عن محافظة عجربية ان المؤتمرات الشعبية تجتمع كل سنة برئاسة رئيس لجنة تنفيذية فتناقش مسائل مهمة: «هل يتطابق القانون الليبي مع الشريعة الاسلامية؟ هل بإمكان الاجانب ان يصبحوا ليبيين عن طريق التجنس؟ هل تسدى الاعانات لمالطا أم لا؟ أين يقع بناء المستشفى الجديد، هل ستخصص المدرسة الحديثة للبنين أم للبنات؟»[15].

وتحمل بعد ذلك نتائج المداولات الى مؤتمر الشعب العام حيث يحسم في القضايا بالاجماع، وبعد ذلك توجه النتائج النهائية الى الامانات العامة «الوزارات».

غير ان السؤال المطروح هو: ما هي دواعي سلوك وانتهاج هذا النموذج؟ هناك من يفسر ذلك بعودة ثقافة الداخل وطغيانها، والتي حلت اشكال السلطة المركزية التاريخي بنفيه مبدأ وتنظيرا.

وهناك نظرية العقيد القذافي ومؤيديه التي ترى ان الروابط الحقيقية بين الناس مردها الى ثلاثة موارد طبيعية: العائلة والقبيلة والامة وان كل ما دونها اصطناع زائل وزيف منقض.

---

(١٤) اعتمد هذا الجزء على المراجع التالية: جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣)،

Annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: CNRS. (1989); Hervé Blanchot, *Chronique et documents libyens. 1969-1980* (Paris: CNRS, 1983); John Davis. «Principle and Practice of Government in Qadafi's Libya,» *Al - Abhath* (American University of Beirut), vol. 30 (1982), pp. 51 - 75, and Jacques Roumani, «From Republic to Jamahiriya: Libya's Search for Political Community,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 2 (Spring 1983), pp. 151 - 168.

(١٥) Davis, Ibid., p. 58.

ومن الممكن، اخيرا، ان نلاحظ ان تعميق الثورة وتصعيدهـا ارتبط بفشل الجماهيريـة في اقتسام ومشاركة صياغة النموذج الوحدوي، اذ اقترن اعلان الحرب على اسرائيل بإقصـاء القذافي عن ساحة المواجهة مما همّش ليبيا، ولعل بعث اللجان الشعبية في السنة نفسها محاولة لتعويض داخلي ما فشل فيه القذافي على الصعيد الخارجي.

ومع هذا، وبدون انكار ما للنموذج من بعض الايجابيات، فالواضح اولا انه وخـلافا لنظرية الكتاب الأخضر، فإن المواطنين الليبيين يتنازلون عن بعض من سيادتهم حـين يقبلون بدرجة معينة من التمثيلية، فاللجان لا تجسد بالضرورة مبـاشرة الحكم وممارسـة السلطة، اذ ان لرؤساء اللجـان سلطة تنفيذيـة، وهم بدورهم يـأتون من بعض الـدوائر لا كلهـا، وتبعا لذلك فالمواطنون ملزمون بقرارات اناس لم ينتخبوهم هم انفسهم مباشرة.

علاوة على ذلك تحتكر طرابلس، بحكم احتوائهـا الجهاز الاداري المـركزي، القـرار وهذا لا ينفي طبعا تسلل بعض من لهم علاقات شخصية لهياكل السلطة وجهازها الاداري. لذلك كله تختص طرابلس عادة بجدولة الاعمال. وهكذا، وان بدا القرار ملك الجماهير فانها (طرابلس) تبقى مصدر الرأي الاخير.

واكثر من ذلك كله، فإن نموذج المشاركة هذا ونصوص الكتاب الاخضر نفسه لا تنفـذ للقطاعات الحيوية كالنفط والأمن والجيش، اذ تبقى هذه الأخيرة خاضعة لقيادة مجلس الثورة وحدها، بعيداً عن متاهات المسيرات الشعبية ومخاطر الزحف الاخضر.

وموازاة للتطورات السياسية، فإن النظام الليبي منحاز لبناء اشتراكية اقتصـادية، وقـد تبلور هذا المسار بطريقة تدريجية، ولكن بدون شك في مبدئيتها عبر اجراءات عديدة كحذف التجـارة وتأميم السكن وتشجيـع مبدأ تسيـير المؤسسات الاقتصـادية تحت شعـار «شركـاء لا اجراء» غير انه وان أثارت بعض هذه الاجراءات احتجاجا، فإن بعض الاجراءات الأخـرى وخـاصة التـوزيعيـة منهـا قـوبلت بـالارتيـاح والاستحسـان، وهي عـادة إجـراءات المعيشـة والخدمات كالتربية والصحة والسكن.

غير انه لا بد من الاشارة الى التناقض بين ما ترمي اليه الثورة عـلى الصعيد السيـاسي وما تهدف اليه على الصعيد الاجتماعي، اذ بينما تهدف القيادة الثورية الى ازالة الحاكم بالمرة، يتطلب مسار بناء الاشتراكية وعلى النقيض من ذلك ضرورة جهاز مركزي قوي[١٦].

يترتب عن التناقضات التي ذكـرناهـا سابقـا، ظهور محـاولات عدة لتجـاوزها بـاعتماد طريقة القفز الى الامام دوما، ولعل المرور السريع من الاتحـاد العربي الاشـتراكي الى اللجان

(١٦) يدرك المواطن الليبي بداهة ان هذا الجهاز يتجسد في الجيش وهو موضوعياً يمثل الصفـوة المحظوظـة قانـونياً واقتصادياً وهذا ما يعبر عنه التاجر الليبي ببلاغة وصفية: «دينار عسكري خير من دينارين مدني».

الشعبية ١٩٧٣، ثم الى المؤتمرات الشعبية ١٩٧٦، ثم الى الاعتماد على اللجان الثورية ١٩٧٨ تمثل اشهر القفزات على الصعيد الداخلي.

ويجدر القول انه لا وجود في نصوص الكتاب الاخضر لمثل هذه اللجان، وان هذه اللجان بعثت للدفاع عن مكتسبات الثورة و«تحريض الجماهير على الاستيلاء على السلطة».

وعلى الرغم مما تدعيه السلطة والنظام واجهزتها الرسمية فإن الوظيفة الحقيقية لتلك اللجان هي الرقابة الايديولوجية، وبذلك تشكل الحرس الاحمر للنظام، وهكذا كلما جابه النظام بعض المعارضة او العراقيل، او واجهت المؤسسة القائمة تعطيلا تأتي الخطابات التاريخية لتعلن خطاً ثورياً متجدداً.

وبعد الذي ذكرناه سابقاً، لا بد من دراسة أشكال الدعم والمعارضة داخل النظام السياسي الليبي نفسه.

إنه خلافاً للقول بأن النظام الليبي يحظى بقبول وتأييد واسعين داخل شرائح معينة من المجتمع الليبي، فإن هذه القاعدة تبدو بوسع ما يتصوره اعداؤه أضيق مما يتصوره هو نفسه.

ـ يلتقي اغلب الليبيين مع نظام القذافي لما حققه هذا النظام من صياغة للذات، خاصة على الصعيد الدولي حيث اشتهر القذافي بالدفاع عن حقوق ليبيا ضد الاستعمار والشركات المتعددة الجنسيات.

ـ يرتاح قطاع واسع من الناس الى تصوره للحياة السياسية واضفائه قيم البداوة والصحراء عليها. من ذلك لغة التحدي والمروءة والاستعداد للعيش حسب نمط تقشفي قاس.

ـ الاعتبارات المنفعية واستجابة الهياكل السياسية لكل من يحذق لغتها، ويحسن جس أوتارها. فلقد استطاع العسكر ان يحصل على امتيازات كبناء المنازل الفخمة أو تسريب وتهريب الاموال الى الخارج، كما أظهر رؤساء اللجان واصحاب المبادرة في المحافظات المختلفة قدرة كبيرة على استغلال الفرص لخدمة المصالح الشخصية والفئوية، بحيث تبدو هذه الوضعية مجلبة للمشاركة السياسية بما هي منفذ ومصلحة بوجه من وجوهها، بل وأكثرها ضمانة. وتلك مساهمة في دعم النظام.

ولكن تبقى فئات عديدة تخرج عن دائرة التحليل الذي رسمناه سابقا، وهي التي تبدو مرشحة اكثر من غيرها لمعارضة النظام:

ـ فهناك المنظمات التي اعلنت صراحة وعلنية معارضتها كالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي منظمة اسلامية الميول، وحركة التحرير الوطني لليبيا وهي منظمة تعتني بتأطير المعارضة

الليبية داخل ليبيا، وكذلك الجبهة الديمقراطية الليبية التي تكونت مباشرة بعد ما سمي بالثورة الثقافية سنة ١٩٧٣ ويقودها الصحافي فاضل المسعودي. ولبعض هذه المنظمات صلة وثيقة ببعض التحركات الانقلابية داخل الجيش كالتي حركها عمر المحيشي وهو احد اعضاء مجلس قيادة الثورة سابقا.

ولكن يبقى الحل النهائي داخل ثكنات الجيش حيث يمثل هذا الاخير الفئة الأكثر تنظيماً في المجتمع، وهي في الوقت نفسه المسلحة والقادرة على ضرب استقرار النظام، وتحسّبا لهذه الإمكانية نحا القذافي منحيين:

ـ شدّد القذافي الرقابة حول الضباط وبدون الجيش اذ كون جيشا خاصاً تحت قيادة رجال تربطهم بالقذافي صلة دموية قبلية وثيقة.

ـ اعتمد القذافي على اللجان الثورية، وحاول تسليح الميليشيات، ومهما يكن من أمر، فالواضح ان استقرار النظام لا تحدده المسيرات الشعبية، بقدر ما تحدده لعبة التكتلات والموازين داخل الجيش. وعلى أي حال، فان نضوب الريع وعجز الدولة المتزايد عن مواجهة الازمة الاقتصادية، واستمرار الثورة الاجتماعية ودوام التغيير ومظالم اللجان الثورية، اغضبت جزءا مهما من الشعب الليبي الذي اخذ يجابه لأول مرة شحّ المداخيل والموارد، فبدا متبرما من مسايرة وتأييد ثورة لم تعد تفي حتى بالحاجات الضرورية.

الفصل الخامس

الدولة الجديدة وظهور المجتمع المدني

لقد حاولت الدولة المغربية دائماً أن تحدد شرعيتها بطريقة اطلاقية، كأن تتحدث عن أمة واحدة غير قابلة للانقسام وبدون تحديد: «أمة لغتها العربية ودينها الاسلام» وهو وضع يقصي من حيث الاساس كل تعبير عن المصالح المتصارعة، سواء أكانت هذه المصالح طبقية او إثنية او دينية. فعوض ان تقدم جملة من القيم العامة تكون قابلة للتكيف المعياري والظرفي Normative and situational adaptation فهذه الصيغة السياسية السائدة تنزع نحو الركون الى الثبوت والعجز امام التكيف مع الفروقات والتباينات المختلفة. ومع هذا يجب الوقوف عند أطروحة ـ ولو كانت مستبعدة من طرفنا ـ وهي اطروحة، تقوم على إقصاء أي احتمال لإضفاء الشرعية على الدولة في المغرب العربي، وذلك بسبب وجود «الطوبى الاسلامية» او «الطوبى العربية»، فوجود هذه الطوباوات المنافسة للنظام السياسي من شأنه ان يحرم الدولة من تحصيل أي شكل من اشكال الولاء، واللجوء بالتالي الى العنف لكي تتحول الى قوة خالصة. «بوجود الطوبى تنزع الشرعية عن الدول الاقليمية، يوجد ولاء ولكن غير مرتبط بها، يوجد اجماع لكن ليس حولها، في هذه الحال تنفصل السلطة عن الشرع، القوة عن النفوذ. ان اوامر الدولة تُنفذ، ان انجازات تحقق وتجهّز الدولة الاقليمية البلاد، تعلّم، تُشغِّل، تُنظِّم. الا ان كل هذه الانجازات لا تكسبها ولاءً ولا تُنشِئ اجماعا حولها، خاصة اذا كانت دعايتها تعيد باستمرار الى الذاكرة انها مرحلة فقط على طريق تحقيق الدولة العربية الكبرى»[1] بتعبير آخر، هناك تناقض اساسي بين وظائف الدولة التي تضطلع بها وطبيعية المناخ الايديولوجي العام، مما يدفع الفرد الى عدم اخذ مقرراتها مأخذ الجد.

الواضح ان طروحات من هذا النوع تخلط الى حد كبير بين مستويات مختلفة للفضاء

---

(١) عبدالله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ١٦٩.

السياسي، مختزلة اياها الى بعد واحد من ابعادها، وهو «الحكومة» آخذة اياها بمعنى «الدولة»، ومهملة تماما للأبعاد الأخرى. وليس من الصعب البرهنة على ان مثل هذه الطروحات لا تصح في حالة دول المغرب العربي.

ان دراسة بناء الدولة في المغرب، يدفعنا الى التمييز بين الدول المغربية من ناحية والأنظمة المغربية من ناحية اخرى، والانطلاق من أن الناس يقبلون إطار الدولة كإطار مرجعي سياسي، وان كانوا لا يقبلون بالضرورة بالانظمة او بسياساتها خاصة في الوضع الحالي الذي تجتاز فيه الانظمة أزمة شرعية حادة.

إن الأمر هنا، يخص نوعاً من التمييز التحليلي، الذي يمكن اذا حسن الأخذ به، ان نتمكن من فهم الصراعات وردود الفعل تجاه عمل الحكومة وفي الوقت نفسه من تقويم مستويات المعارضة اذا كانت ضد السلطات او السياسات مثلا، او انها ضد المجموعة السياسية ككل.

ان نصف القرن الماضي قد جعل من الوطنية الايديولوجية السائدة في بلدان المغرب. هذه هي الايديولوجية التي جابهت «ليل الاستعمار الطويل» بتعبير فرحات عباس، وهي التي بعد انتصارها قامت بغزو هياكل الدولة ودعمها وببعث المشاريع التنموية الطموحة. فبخلاف المشرق العربي، حيث انتصرت الايديولوجية الوحدوية شاهد المغرب بروز الدولة الوطنية و«القومية الترابية» ولقد فرضت هذه الفكرة نفسها منذ الثلاثينات، عندما نجحت النخب الوطنية في التغلب على التيار السلفي، وعلى تهميش النخب الليبرالية والاشتراكية الاتجاه.

فالملاحظ هنا انه لم يوجد حزب واحد من احزاب التحرير في المغرب قد رفع شعار «الوحدة العربية»، وحتى مؤتمر طنجة الذي انعقد تحت شعار «وحدة المغرب العربي» لم يقم في الواقع الا بتعميم مطلب الدولة الترابية الا لفائدة الجزائر بعد استقلال كل من تونس والمغرب الاقصى.

ولا يعني هذا، طبعاً، ان النخب الوطنية لم تلجأ الى تحريك الشعور الديني او الاعتماد على التضامن العربي، او انها اهملت التعبئة والتشهير بما ينهي المشكلة الاجتماعية بل العكس هو الصحيح. إن ما يجب ادراكه هو ان جميع هذه الطاقات الرمزية والمؤسسية قد تم استغلالها واستعمالها لفائدة المجموعات السياسية، الجزائرية والمغربية والتونسية وكأن هذه الكيانات تمثل أمما في حد ذاتها.

وخلاصة القول ان مكانة الدولة، وعلاقة الناس بها تختلف بعض الشيء في المغرب عما هي عليه الامور في المشرق. فعلى الرغم من ان الازدواجية تجاه السلطة تمثل القاسم

المشترك هنا وهناك، فقد ادى التطور المنعزل الى ابتكار ايديولوجية في المشرق تنظر الى الدول الوطنية ككيانات اصطناعية خلقها الاستعمار لتكريس التجزئة السياسية للأمة العربية. ولا شك ان العلاقة بين الامبريالية والتجزئة والتقوقع واردة في اذهان الجميع. ولكن تبقى الحاجة الى التأكيد بأن اعتبار الكيانات السياسية كوحدات قطرية عابرة وظرفية لا تتطابق مع التجارب الموضوعية والذاتية لأغلب المغاربة، فالواقع يحتم علينا ان نقول إن اطار الدولة الوطنية مقبول تماماً، وان كان الناس لا ينظرون اليه بمعزل عن الوطن العربي وهو اطار مقبول، وان وجدت الانظمة صعوبات كبرى في اثبات شرعيتها.

وحتى يكون هذا التحليل شاملاً لا بد من ذكر جملة من العوامل التي سنشير اليها بسرعة: تاريخ يتسم بتكوين مراكز سياسية قوية نسبيا، وهو تراث بنى عليه الاستعمار ودعمه. واضافة الى ان المغرب قد تمت اسلمته بصفة كلية، في حين لم يعرَّب بكامله، وكذلك الموقع الجيوسياسي للمغرب الذي جعل منه منطقة حدودية بالمعنى الثقافي، وكل هذا من شأنه ان يجعل الطابع العربي الاسلامي اقوى من الايديولوجية الفردية. وعلى أيه حال، ففي ضوء هذه التأثيرات وأشكال تفاعلها، نفهم كيف تكونت تاريخيا كيانات سياسية دائمة ومتميزة وقائمة على حس حاد بالهوية الجماعية.

ان طرح الاشكالية بهذه الصورة، والقول بأن المشروع الوطني اكتسب المعركة على حساب الصيغ الأخرى كبناء المغرب أو الوحدة العربية... الخ، من شأنه ان يجعل البناء القطري يشكل المحكّ الرئيسي للحكم بالنجاح او الفشل على هذه التجارب، فكيف نقوّم هذا البناء خلال ربع القرن الماضي؟

بينت التحليلات السابقة ان كل شيء تقريباً: الموروث المخزني، تأثيرات السيطرة او مفعول النماذج الاجنبية، وتآكل المجتمع التقليدي، كل ذلك قد ادى الى وضع خاص جعل الناس يتوقعون من الدولة ان تكون مركز الإدماج والتنمية، وان تنجز لحسابهم كل ما حرمهم منه الاستعمار. وقد قبلت الأنظمة هذا الرهان الخطير، ووجدت في حماس الحركة الاستقلالية وتفاؤل اقتصاديات التنمية، ما جعلها تأخذ على عاتقها عمليات بناء الدولة وبعث التنمية، في مختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن الاهمية بمكان ان نقف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا البرنامج، فيمكن وصف العملية بدولنة المجتمع Etatisation de la société ونعني بدولنة المجتمع، التصرف في برامج التغيير والاصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة، والاعتماد على طوائف رسمية systèmes corporatifs قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات.

ومن نافلة القول إن مشروع الدولنة هذا يتأثر بطبيعة الهيكل المؤسساتي القائم في كل

مجتمع، لما لهذا الاخير من تأثير على الاختيارات الكبرى، واسلوب اتباعها وكذلك على نوعية العلاقات السائدة في المجتمع السياسي.

لقد استطاعت العائلة المالكة في المغرب ان تواكب حركة التحرير، ثم أن تصبح حجر الزاوية للمجتمع ككل. ولا شك ان استمرار المؤسسة الملكية انما هو مؤشر بقدر ما هو عامل مساهم في استمرارية القيم السلفية والتراتب الاجتماعي الموروث، وبقدر ما يحد من اتباع السياسات الجذرية ويشجع على الحذر والمحافظة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

وفي تونس، تضافرت العوامل التاريخية لظهور نظام يتمحور حول الحزب الواحد، وادى هذا الحزب دوره في قيادة التحرير وبناء الدولة ذات الاتجاه الوطني، كما حاول مجابهة معركة التنمية الى حد معين، وكما سنرى الى حد محدود.

وقد ارتفعت توقعات المغاربة تجاه الثورة الجزائرية، وامل البعض ان تحقق الثورة الجزائرية تحت قيادة جبهة التحرير، ما لم تحققه حركاتهم الوطنية في تونس والمغرب، ولكن خط التطور في هذا البلد لم يلبِّ هذه الطموحات، فقد اصبح الجيش المؤسسة المركزية للمجتمع، بعد ان تم تهميش القاعدة الفلاحية وتوظيف الحزب السياسي.

بجانب المؤسسات هناك عوامل حاسمة اخرى نذكر منها البنية الطبقية للمجتمع، ودرجة التعددية الاجتماعية والقدرة على التعبئة Mobilisation فطبقة الرأسماليين في القطاع الفلاحي والتجاري كان لها وزن اكبر في المغرب الاقصى وتونس منه في الجزائر. ومقابل ذلك، كانت درجة التعبئة والعزيمة اقوى في الجزائر من أي مكان آخر. ولهذه الاسباب كلها، اختار النظام المغربي الطريق الليبرالي وتابعه لأبعد ما يتيحه المنطق ويخوله وضع التبعية، وانطلقت الجزائر في مشروع الصناعات التصنيعية تحت نوع من رأسمالية الدولة. فالخطاب السياسي يؤكد على خدمة العمال وصغار الفلاحين، بينما يعطي كل النفوذ للنخب البيروقراطية والتكنوقراطية. اما فيما يخص تونس، فالنظام يحاول دائماً ان يجد خطاً وسطاً بين النموذج الرأسمالي الليبرالي ونموذج رأسمالية الدولة.

ضمن هذه الشروط، وما يترتب عنها من فوارق في الاسلوب والدرجة، تبقى الظاهرة العامة: التدخل الدرامي لجهاز الدولة في مشاكل البناء والادماج والتنمية. وفعلا يمكن اليوم لأي باحث ان يلمس النتائج بنفسه. فالمجتمعات المغربية قد تغيرت الى حد بعيد، تحت تأثير التمركز والتعليم والإعلام ومخططات التنمية المتتالية. هذه المخططات التي لم تترك قطاعا واحداً أو مجموعة واحدة دون أن تؤثر فيه أو تتفاعل معه. وفعلاً يمكن للأنظمة اليوم أن تُباهي بقدر محترم من التنمية الاقتصادية. وقد صاحبت هذه التنمية جملة من التغييرات الهيكلية كظهور طبقة جديدة من اصحاب المشاريع (Entrepreneurs) الخاصة والعامة واتساع في صفوف القوى العاملة التي أخذت تشعر بوزنها.

ولكن في السبعينات اخذ هذا الجو من التفاؤل والحماس يتبدد، ومع بروز الصعوبات التي تواجهها سياسة التنمية والمشاكل الاجتماعية التي تنجم عنها اصبح الناس يشكّون في قدرة الخطاب السياسي المنبثق عن الحركة التحريرية، على طرح المشاكل المستجدة وعلى حلها. بعبارة اخرى، جاء زمن خيبة الامل في المشروع الوطني[٢].

ليست هذه في الحقيقة هي المرة الاولى التي نجد فيها علامات الخلاف والتذمر في المغرب المعاصر، ولكن الوضع الجديد يختلف لأن الخلافات تجاوزت الأوساط النخبوية لتشمل الجماهير العريضة، ولأن خيبة الأمل بدأت تأخذ أبعاد الأزمة القومية. وحتى ندرك أسباب هذه الأزمة لا بد ان نؤكد على أن أغلب المواطنين كانوا يؤمنون بالمشروع الوطني، وكما ذكرنا كانت التطلعات بعد الاستقلال، الواقعية منها وغير الواقعية كلها متمحورة حول الدولة الوطنية. وبصفة عامة، فقد كانت الأغلبية تثق بالنظام وتقبل اجراءات التقشف أملا منها في ان تعود عليها السياسة الانمائية يوما بالخير، وان لم يكن الخير لها مباشرة فلاطفالها. ولم تهتز هذه الثقة الا بعد مضيّ ما يزيد عن عشرين سنة من الممارسة والتصرف الوطني، وبعد ان ظهر للعيان ان المشروع التنموي على الرغم من انجازاته البديهية، انما هو مشروع محدود المردودية يكرس التفاوت الاجتماعي الموجود، كما يخلق ابوابا جديدة للتفاوت.

يبدو مما تقدم ان للأزمة الوطنية اسباباً اجتماعية - اقتصادية، وان الازمة تأخذ شكل عدم القدرة المتزايد على احتمال اللامساواة. ولعل الحدة غير المألوفة في نضالية المنظمات النقابية تمثل اصدق مؤشر لهذا الموقف، فقد شهدت السبعينات سلسلة من الإضرابات قانونية وغير قانونية[٣] وان كانت بعض هذه الاضرابات محدودة الاهداف، محصورة في قطاعات معينة، فالبعض الاخر كاد يصل الى تحدي سلطة النظام نفسها، وشرعية سيادته على المجتمع (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨).

وينبغي ان نلاحظ بأنه مما غذّى الاستقطاب الاجتماعي، اضافة الى التفاوت في الدخل، إنما هو سلوك الفئات الحديثة الثراء ونزعتها الى الاستهلاك التظاهري Consommation ostentatoire وما كان لهذا السلوك من سلبيات كالشعور بالحرمان في نفوس الطبقات الشعبية واليأس في نفوس الشباب، هذا الشباب الذي يشكو في الوقت نفسه من انغلاق

---

(٢) Héla Béji, *Désenchantement national: Essai sur la décolonisation* (Paris: Maspéro, 1982).

(٣) ارتفع عدد الاضرابات في تونس من ٢٥ اضراباً سنة ١٩٧٠ الى ٤٥٢ اضراباً سنة ١٩٧٧ في المدة نفسها. اما في الجزائر فقد ارتفع العدد من ٩٩ الى ٩٢٢ سنة ١٩٨٠. وفي المغرب الاقصى ارتفع العدد في ١٩٧١ و١٩٨١ من ٢٦٠ الى ١٠٦٢. انظر في ذلك عن تونس. منشورات وزارة الشؤون الاجتماعية، وعن المغرب: عبدالله ساعف، «المجتمع السياسي المغربي بين الاستمرارية والتغيير،» الوحدة، السنة ١، العدد ٦ (أذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٦٧ - ٧٣.

الآفاق وتضخم الشهادات، والذي يفقد الأمل في إمكانية الحراك الاجتماعي، وتحقيق ولو جزء مما حققه الجيل الذي سبقه.

كما تأخذ الأزمة بعداً سياسياً عندما ينتشر الاعتقاد بأن النجاح (والحراك الاجتماعي) غير مرتبط بالكفاءة والجهد، بقدر ما هو مرتبط باعتبارات أخرى كالمحسوبية والمناصرة والجهوية.

هناك مؤشرات عديدة تدل على ان الرأي العام اخذ يغير تصوره لرجال السياسة. فالانطباع السائد هو ان السياسيين في الحقيقة يعيشون اليوم من السياسة، اكثر مما يعيشون من اجلها، على حد تعبير ماكس ڤيبر الشهير. وبالفعل، فالفرق بين اوائل الاستقلال واليوم هو الفرق بين زمن يمكن وصفه بزمن دولنة المجتمع، وزمن دولنة الخواص Privatisation de l'état.

الى جانب الاستقطاب الاجتماعي وانعدام الثقة والحماس تجاه الانظمة. تبين بان الانظمة المنحدرة من الاستقلال تواجه علاوة على الاستقطاب الطبقي والمعارضة السياسية، انواعا جديدة من التمرد والغضب تدل على استنفاد المشروع الوطني لأغراضه، وتؤكد على الحاجة الملحة للتقويم والتصحيح.

تندرج معارضة الإسلاميين في هذا الاطار. هناك لا محالة ارتباط بين التغيرات الحاصلة على مستوى البنية الطبقية، وما افرزته من تهميش وغلق للآفاق امام بعض الشرائح الاجتماعية من ناحية، وبين تبلور الحركة الإسلامية من ناحية اخرى، ولكن لا ينبغي اختزال الظاهرة الاسلامية الى بعد واحد من ابعادها. فالشباب الاسلامي اكثر حساسية للاختيارات الثقافية والحضارية منه الى الاختيارات الاقتصادية. وهو بحكم تكوينه وخلفيته الاجتماعية وانسداد الافاق امامه، مستعد لأن لا يشاهد امامه الا نمط الحياة التظاهري المطبوع بالفساد، وان لا يرى من التنمية الا جوانبها المعمقة لللامساواة والحيف الاجتماعي. ولذلك فهو يختار ان يرفض بدوره نسقاً يرى ان لا مكان له فيه.

وعوض ان ينسج على منوال الاحزاب المعارضة والنقابات التي توجه نقدها لسياسات معينة دون اخرى وتعمل على إدخال النجاعة في النسق الموجود، فان القواعد الاسلامية ترفض، جملة وتفصيلا، مسلمات النظام النظرية وصيغها العملية النابعة عنها. ان البلدين الاكثر تعرضا للتحدي الاسلامي هما البلدان اللذان اختارا انتهاج مسالك التغيير الاكثر جذرية نحو التحديث، وهما الجزائر وتونس. ولكن اذا اعتبرنا طرق تطور البلدين ندرك ان الحركة الاسلامية ستكون طُهورية وعنيفة في الحالة الاولى، ومجددة ومتفاعلة مع القوى التقدمية في الحالة الاخرى.

اما في المغرب، فإن الحركة تحمل بصمات الوضع السائد، ولذلك فانها تتسم بالتشرذم والعداء لليسار، وضعف الوزن، نظراً لقوة القاعدة الدينية للنظام.

واذا كان الاسلاميون يأخذون على الدولة غرابتها عن النسيج الثقافي للبلاد وهو عربي اسلامي، فان تمرد البربر يبدو انه يؤاخذها اساسا على ايغالها في النزعة العربية الاسلامية. والحركة البربرية في الواقع ليست ظاهرة بسيطة، فنحن يمكن أن نميز بين ثلاث نزعات مختلفة ضمن المعارضة البربرية.

ـ **النزعة الاولى**: تضاد الواحدية الحكومية باسم التعدد الثقافي. والمسألة هنا لا تصل الى حد معارضة سياسة التعريب، بقدر ما تطالب بالاعتراف الرسمي بحق الاقلية في الاحتفاظ بلغتها وثقافتها الخاصتين.

ـان النزعة التي تعارض سياسة لتعريب هي في الواقع سياسة الاحياء الامازيغي التي تعتبر اللغة العربية لغة اجنبية، وهو اتجاه لا تصعب مقاومته نظراً لتمركزه الإثني وقلة واقعيته.

ـ اما **النزعة الثالثة** داخل المعارضة البربرية فهي لا تحدد نفسها في اطار مواجهة ثقافية وانما على صعيد سياسي، فهي تقاوم احتكار القرار السياسي وكذلك ادعاء النفوذ المركزي تأطير كل جوانب الحياة الوطنية ومراقبتها، فهم يدرجون حركتهم داخل آفاق العمل من اجل دمقرطة الحياة السياسية، معتبرين بأن مشاكل اللغة والثقافة لا تمثل مسائل تهم الدولة بقدر ما تهم تفاعل القوى الاجتماعية الذي يمكن ان تلعب فيه الدولة دور الوسيط لا دور المراقب.

ونظراً لكون تونس مغربية تماماً، ونظراً للقبول بالتعددية الحضارية في المغرب الاقصى، فإن الجزائر ستكون الاكثر تعرضا لحدة المطالب الاثنية. وقد اتضح ذلك في الحوادث الدامية التي وقعت في مدينة تيزي اوزو Tizi - ouezzou في نيسان/ ابريل ١٩٨٠.

ذلك انه كما لاحظ المناضل والمؤرخ محمد حربي ـ «لا نجد مكانا في الثقافة السياسية للقيادة الوطنية الجزائرية لاحترام الآخر، سواء بين المتكلمين بالعربية او المتكلمين بالبربرية. فالنزعة السائدة هي اليعقوبية والتسلطنية وميل كل فئة الى احتكار جهاز الدولة لخدمة مصالحها».

يكتب محمد حربي[٤]: «ان انتفاضة تيزي أوزو تستهدف الدولة التسلطية وتطرح امام الجزائريين كل مشكلة الديمقراطية والحق في التغاير. ان اي عملية ادماج وطني تهمل التنوع، فإنها تعرقل وحدة الجزائر التي لا يشك فيها بربري واحد. ومن الوهم ان نعتبر بأن الجيش نفسه سوف يبقى غير معني عن الصراعات

---

(٤) Mohamed Harbi, «Nationalisme algérien et identité berbère,» *Peuples méditerranéens* (juin 1980), p. 36.

التي تمزق المجتمع. اما بالنسبة للقادة فأين لهم ان يتكلموا عن الوحدة؟ والحال انهم منذ وفاة بومدين يحاولون استعمال الحس الجهوي للضباط في مصالحهم. وإلا كيف يمكننا ان نفسر الحملة الصماء التي ينظمها العقيد بالهويشات ضد العقيد «مرباح» وهو من اصل قبائلي؟ كيف يمكن تفسير إبعاد ضباط كالطاهر بو الزغود.. وآية أو يحي والعربي الحسن، ان لم يكن بالتخوف من احتمال تكون فئة بربرية على رأس الجيش؟ ان الجزائر اليوم بين ايدي فئة من المشعوذين الذين لعبوا بدون مبدئية ورقة الطبقة ضد الاخرى والذين لا يتورّعون اليوم عن مواجهة جهات الجزائر ببعضها من اجل البقاء في الحكم»(٥).

إن غياب حركة معارضة منظمة على الصعيد الوطني في الجزائر تجعل الحركات الاسلامية والإثنية، وحتى الاجتماعية في بعض الاحيان، تأخذ شكلا محليا يتسم بالعفوية وتتمثل خطورتها في كونها فجائية وخارجة عن حدود التنبؤ. اما في المغرب الأقصى وتونس، فان الانتفاضات الشعبية للمهمشيين هي الاخطر على استقرار الانظمة.

وقد تجلت هذه الظاهرة في حوادث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤. ففي كلتا الحالتين تسبب العاطلون عن العمل(٦) بعد الترفيع في اسعار الحبوب، في مظاهرات عنيفة عرفها الشارعان التونسي والمغربي، وحيث استمدت زخمها من اللامساواة الاجتماعية ومن ضيق قاعدة التنمية، كما استمدته من السلوك المظهري الفاحش للفئات الميسورة، ومن اهمال وعدم حكمة النخب الحاكمة.

وفي كلتا الحالتين، كان الغضب عفويا بالمقارنة مع مظاهرات العمال في اواخر السبعينات في كلا البلدين. لقد انطلقت انتفاضات كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ من الجهات النائية والمحروقة، وبوصولها الى جهات اخرى استقطبت الاحياء البائسة والاحزمة الحمراء حيث يعيش المهمشون.

والسؤال الذي يجب طرحه هو لماذا لجأت الحكومات الى الترفيع في اسعار المواد الاساسية وبهذه الطريقة في اواخر سنة ١٩٨٣؟ نعم، لقد كانت الوضعية الاقتصادية صعبة بدون شك، ولعلها تستوجب اجراءات تقشفية، ولكن الم يكن الانقياد لصندوق النقد الدولي معناه اتباع منطق نقدي بحت، لا يأخذ في الاعتبار الابعاد الاجتماعية لاجراءات التقشف؟ وغريب ان يؤدي الامر الى ان صندوق النقد الدولي نفسه اصبح غداة حصول الانتفاضة يتبرأ من الطريقة الاجرائية للحكومة التونسية. فصحيفة الفاينناشال تايمز، تكتب:

«ان الطريقة التي انتهجتها السلطات التونسية بهدف تقليص ثقل ميزانية الدعم، تمثل درسا بليغا حول ما لا يجب عمله حتى عندما يكون صوابا»(٧) وفي نظر الصندوق، فإن الخطأ «لا يتمثل في ازالة الدعم وانما

(٥) Hugh Roberts, «Towards an Understanding of the Kabyle Question in Contemporary Algeria,» *Maghreb Review* (September - October 1980), pp. 115 - 124.

(٦) حسب المعطيات الاحصائية يمثل العاطلون عن العمل ٢٠ بالمائة من قوة العمل النشيطة في تونس عام ١٩٨٤ و ٣٥ بالمائة بالنسبة للمغرب.

(٧) *Financial Times*, 9/1/1984.

في الطريقة الفجئية وفي مقدار الزيادة، وفي عدم الاخذ بعين الاعتبار المضاعفات السياسية والاجتماعية لهذا القرار».

والملاحظ ايضا ان كلاً من النظامين التونسي والمغربي لجأ الى الاسلوب السياسي نفسه، حيث ظنا ان احتواء المعارضة السياسية وارضاء النقابات سوف تضمن لهما تمرير هذه السياسة التقشفية بسلام.

معروف أن المعارضة كانت منذ امد بعيد، اما محظورة وإما مهمشة. لقد وقعت التضحية بالديمقراطية باسم الوحدة الوطنية، كما كان ذلك ايضا باسم الخصوصية الحضارية. يكتب مسؤول تونسي كبير في هذا المضمار: «الديمقراطية مفهوم حديث... تتكون من ممارسات وتجارب وبناء تاريخي. حتى في اوج الحضارة الاسلامية لم يكن هناك لا احزاب ولا مجالس سياسية في حين ان المجالس السياسية كانت في اوروبا.. ومع هذا كان المجتمع الاسلامي يشعر بالحرية وبالعدل..». ويضيف المسؤول دليلا آخر: «العرب في عز حضارتهم ترجموا كل الكتب الاغريقية من علوم وفلسفة، ترجموا ارسطو وأفلاطون وأهملوا المفهوم الديمقراطي أي التنظيم الديمقراطي، لم يشعروا بحاجة الى ذلك، لأنه مفهوم يصدم العقلية العربية الاسلامية.. الشعب نفسه لا يشعر بحاجة الى الاختيار، في حين انه يشعر بحاجة كبيرة الى العدالة.. الانصاف من البوليس.. من المحكمة.. من المسيرين.. هذه من العناصر المكونة للعقلية العربية الاسلامية ابتداء من كتاب الله، الى ابن خلدون الذي لم يتحدث ابداً عن الحريات، وانما ركز على العدل واعتبره احد مقومات المجتمع المزدهر»[8]. كما ضحت الانظمة بالديمقراطية لفائدة التنمية الاقتصادية بالخصوص حيث ساد الاعتقاد بين اصحاب القرار بأن المواطنين يطمحون الى سد الحاجيات المادية كالشغل والسكن.. اكثر مما يطمحون الى تعدد الاحزاب، وبالتالي فان مقتضيات التنمية والاصلاح تتطلب حكومة قوية وقاهرة. مما يؤدي الى مأسسة الإكراه السياسي، واعتبار انه يمكن تحقيق الحرية في اطار الحزب الواحد[9].

وبتقدم السنين، اصبحت هذه الحجج واهية، فلقد تطورت المجتمعات المغربية في اتجاه التغاير الهيكلي والتمايز في مستويات الطموح، ولم يعد من الممكن التسليم بوحدة تلقائية او بوجود خصوصية تعرقل امكانية التقدم، كما لم يعد بالامكان التضحية بالحريات عندما اظهرت السياسات التنموية حدودها من حيث اللامساواة والحرمان والتهميش. ولهذا لم يكن من الممكن لهذه الانظمة ان تتجنب ازمة الشرعية بتقديم تنازلات تأتي متأخرة. ولهذه الاسباب شكلت انتفاضة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ خطراً كبيراً لا على النظام نفسه، وانما حتى على المعارضة نفسها وعلى المنظمة النقابية، التي لم تستطع تأطير افواج الشباب في الشارع.

---

(٨) الاعلان (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢).
(٩) انظر الأخضر الابراهيمي في: «حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» أدار الندوة عادل حسين، المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٠)، ص ١١٦ - ١٣٤.

لقد دخلت الانظمة المغربيـة، بدرجـات مختلفة حسب الاقـطار والموارد، ازمـة شرعية حادة تتسم بالفصـام بين «بلد الـدولة» Pays légal و«المجتمـع الفعلي» Pays réel . ولعـل الجانب الخطير لهذه الازمة هو وجود وضع تفكك وتعفن اكثر مما هو وضع ثوري. انه وضـع يبقى فيه النظام قـائما، ولكن دون سنـد جماهـيري او رغبة حقيقيـة في بقائـه، ومع هـذا فهو وضع بدون آفاق تطورية، ما دامت القوى المعـارضـة غير قـادرة على تعبئـة الشارع وتـوجيه طاقاته في اتجاه تجاوز وضعية التعفن نحو تحقيق الطموحات.

لقد شهدت السنوات الاخيرة العديد من المؤشرات التي تدل على ان الانظمة اصبحت تـدرك انها في وضع منسدّ الآفاق. واخـذت تحاول البحث عن امكـانيات جـديدة لتجـديد نفسهـا، عبر رفـع شعارات مثـل «انتفتح السيـاسي»، و«اللامـركزيـة» و«بناء المغـرب العربي الكبير». تعرضنا للحدود الهيكلية والذهنية التي تقف عرضـة امام «الـدمقرطـة» والنزعـة الى احتكار تمثيل المصلحة العامة ضمن فئة معينة حول شخص معين، وكيف تؤول الحالـة نظراً الى التغيرات في هيكل المجتمع وآفاقه الى تعميق الفجوة بينه، وبين ما اصبح عليـه «المخزن الجديد» الآن وقد استنفد المشروع الوطني طاقتـه. اما الـلامركـزية فهي خيـار اصبح صعب التحقيق، بعد ان قامت الدولة بالقضاء شبه النهائي على القيادات الوسطيـة التي عبرت حتى الخمسينـات من هذا القـرن عن مصالـح المجموعـات المحلية. صحيـح ان القوانـين تسمح بتكـوين مجموعـات محلية جـديدة، ولكن مـا دامت هذه المجمـوعات تفتقـد جميع الـوسائـل المادية، وما دام انتخاب الاعضـاء لا يخضع لمبـدأ الاقتراع العـام وانما للنفـوذ المركـزي، فإن هذه الهياكل تفقد مصداقيتها. ان ما يعوز هذه المجتمعات هو قبل كل شيء هؤلاء «الرجال ـ الجسور» Les hommes - relais الذين كـانوا في المـاضي يحفظون تمـاسك المجمـوعة والـذين كانوا ينقلون التجديد ويراقبونه. ولكن الدولة بمدّها لحدود نفوذها، وبـإدماجهـا للأوضـاع، احتكرت لنفسها القدرة على التجـديد، حـارمة بـذلك المجمـوعات الاجتـماعية قـدرتها عـلى الابداع وحجّمت وجودها.

واخيراً، وبعد ربع قرن على مرور ندوة طنجة، بدأت فكرة الوحدة المغربية تطرح من جـديد، وتكمن وراء هـذا الطرح جملة من الأسبـاب بعضها مشـترك وبعضهـا خـاص، من العـوامل المشـتركة، بـالزيـادة عن الإنجازات والمكـاسب التي لا يمكن نكرانها عـلى الصعيـد القطري نجد تتابع الخيبات والشعور المتزايد بأن الهياكـل القطريـة اصبحت تحد من اسبـاب التقدم ووسائله. فالرئيس بورقيبة رغم غيرته على الخصوصية التونسية وريبته تجاه المشاريـع الوحدوية اصبح يعتقد انه: «من الحتمي ان نتـدرج مع اشقـائنا نحـو تنظيم شؤوننـا المشتركـة بإحـدى الصيغ التي يقع عليها اختيارنا حتى لا يبقى كل قطر في مواجهته للانواء الخارجية وحيداً معزولا محدود الطاقة ضعيف النفوذ»(١٠).

---

(١٠) الصباح، ١٩٨٤/٨/٨.

والاغرب من ذلك ان القـذافي نفسه اصبـح يقبل بـالحلول المرحليـة في سبيل الـوحدة ويقول في هذا الصدد: «اذا كان النظام في تونس مثلاً يقبل للتكامل الاقتصادي مع ليبيا فإن هذا التكامل الاقتصادي هو لبنة لتحقيق الوحدة. علينا ان لا نفرط فيها في انتظار ان تصبح الاوضاع بين البلدين متـماثلة. وهكذا يصبح في الامكان القيام بعمل وحدوي مع ترك الاقـاليم بنظمهـا السياسيـة والادارية مثلما هي عليـه الان بين تونس وليبيا»(١١).

ومن العوامل المشتركة الاخرى شعور القيادات بالهـوة التي تفصلها عن الشبـاب، هذا الشباب الذي ملّ تكرار الاسـطورة الوطنيـة، وملّ احتكـار البطولات وافتقـر الى امكانيـات واقعية لتحقيق ذاتيته(١٢).

ويأمل دعاة الخطاب «المغاربي» فتح آفـاق جديـدة امام الشبـاب. ولكن هنالـك ايضا عوامل خاصة ولعل ابرزها، والتي سوف يكون لها الوزن الاكبر على ما هو ممكن او غير ممكن بـالنسبة لبنـاء المغرب العـربي الكبير هـو أولاً، اختلاف القـادة المغاربـة فيما يخص الاهـداف النهائية للوحدة، وثانيا التنافس بين الجزائر والمغرب من اجل السيطرة.

يعلم الجميع ان القذافي لا يؤمن بالمغرب بقدر ما يؤمن بالوحـدة العربيـة، يقول احـد المسؤولين المغاربة: «ان القذافي مهـووس بفكرة طـاغية وهي وحـدة العرب، ونحن نعتـبر انها غير قـابلة للتحقيق، واليـوم نضج العقيـد القذافي، ولكن مـا يقبله هو تقـارب ووفـاق، وهي في الحقيقـة مجـرد «لحظة سياسية» تمكنه من الاقتراب من هدفه الذي يبقى واحدا. فهـو لم يعرف كيف يخـترق الحصن، فآثـر مسايـرته باحثاً في نفس الوقت عن الثغرة التي تمكنه من اختراقه. فلا قيمة للمغرب بالنسبة إليه الا بما يمكنه من إدراج شركائه المغاربة والجزائريين والتونسيين في مشروع الوحدة العربية.. فهناك في الواقع رهانان.. فنحن نـراهن عـلى اعتناقـه للفكرة المغـربية، وهـو يراهن عـلى ادراجنا ضمن نـظريته في الـوحدة العـربية.. وهي جـدليـة ممتعة»(١٣).

امـا الأخطر من هـذا، فهو التنـافس بين الجـزائر والمغـرب الذي يعـود الى ربع قـرن تقريبا، والذي لا تشكل حرب الصحراء الا حلقة من حلقاته الاخيرة.

فان كان المغرب الاقصى يشكل امبراطورية منذ القدم، فلقد اعتـبر الرئيس «بـومدين»

---

(١١) المستقبل (١ آذار/ مارس ١٩٨٢).

(١٢) تصف هذه الوضعية قصيدة شعرية جزائرية ترجمتها بالعربيـة كالآتي:

كفى تمجيداً للمذابح
كفى تمجيداً للاسماء
كفى تمجيداً للانتاج
كفى تمجيداً للمشاريع
فالشباب الـذي هو بالنسبة اليكم صغير وغير واع اصبح يعرف!

(١٣) المغرب، العدد ٦٨ (٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٣).

ان المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وانه لا يمكن ان يحصل اي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر. فليس من الغريب اذن ان تثار مشكلة الصحراء، وان تتكثف العراقيل في طريق بناء المغرب العربي الكبير. إن وجود «الانانية المقدسة» للدول وتغليب طابع السيطرة لا يؤديان للبناء الوحدوي بقدر ما يؤديان الى المعاهدات الثانوية كصيغة تمهيدية لقيام الوحدة، بل اتجهت نحو توسيع الهوة وتكريس التكتل. فبعد ان ابرمت الجزائر وتونس معاهدة الاخاء والوفاق (٩ اذار/ مارس ١٩٨٣) ودعتا بلدان المغرب للانضمام اليها، لبت موريتانيا الدعوة، بينما اتجهت كل من ليبيا والمغرب الى ابرام اتفاقية ثانية (الاتحاد العربي الافريقي وجدة آب/ اغسطس ١٩٨٤). في الوقت نفسه الذي يطلب فيه المغرب الاقصى بصفة غير مباشرة ان يصبح عضوا في المجموعة الاقتصادية الاوروبية. ويصرح الملك «ان المجموعة الاوروبية اختيار سياسي، وان المغرب الاقصى قد حسم في هذا الخيار بتشجيعه للتعددية السياسية وللحريات النقابية وحرية التبادل الاقتصادي». مما يجعل المملكة «اكثر البلدان العربية قربا من الغرب»[١٤].

الواضح ان كل هذه الشعارات، كضرورة التفتح السياسي والتقليل من تمركز الدولة، والوعي بالحاجة الى البناء الوحدوي تستلزم الارادة السياسية، ارادة تقبل ان تخاطر بنفوذها في سبيل التقدم والوحدة. ولكن هذه الارادة ليست متوفرة حاليا، كما ان هذه الافكار والاصلاحات، وان دلت على الاتجاهات التي يجب انتهاجها فهي مازالت، تطرح كواجهات ايديولوجية للخروج من مأزق الفراغ الايديولوجي، اكثر مما تطرح كحلول عملية. وهي علاوة على ذلك، لم تتخذ بعد شكل المشروع الذي يمكن بواسطته شحذ الهمم وتعبئة الطاقات الموجودة.

---

(١٤) افريقيا الفتاة (١ ايار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٢٦.

الفَصْل السَّادس

المَرحلَةُ الثَانِيَةُ مِن بنَاءِ الدوَلةِ في المغْرِبِ العَرَبي

سيظل العقد الذي نودِّع الآن من الزمن عالقاً في الذاكرة، في مختلف أرجاء المغرب العربي والمنطقة العربية بل وفي العالم ككل، كبداية لمرحلة من التأقلمات الصعبة مع عدد من الحقائق الجديدة والمؤثرة في إعادة صياغة دور الدولة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي. وإذا ما كانت أسباب **البيروسترويكا والغلاسنوست** ونتائجهما الدراماتيكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد جذبت الكثير من اهتمامنا، فإن التطورات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد تكون جديرة بالبحث كذلك. ففي كل بلدان المنطقة، غدت الدولة ـ المعرَّفة هنا ـ بالآلية المؤسساتية للحصول على الموارد وتوزيعها والمحافظة على القانون والنظام ـ كلية الحضور من خلال مؤسساتها واداراتها.

لكنّ هذا الحضور لم يكن يتساوى دائماً مع القدرة والامكانات: فخلال هذا العقد اضطر ممثلو الدولة إلى التوصل إلى نتيجة وهي ان الدولة لم تعد تستطيع بعد الآن ان تلعب الدور المحرك أو المسيطر على كل الأمور، بل يجب ان تتعامل بانفتاح مع كل الاتجاهات الموازية في المجتمع، ومع الواقع المتمثل في ان دور الدولة الطاغي جعل منها محوراً للتناقضات أكثر منها وسيطاً بين هذه التناقضات. ومدار الرهان بالنسبة إلى شمال افريقيا يتعلق في الواقع باعادة صياغة دور الدولة، وبالتالي كيف سيجري التوفيق بين مختلف المجموعات داخل مجتمع كل بلد. ونقول بكل تأكيد انه لم يكن من قبيل المصادفة ان يتوصل كل قطر مغربي، بطرق مختلفة نوعاً ما، إلى توافق مع هذه الحقيقة الجديدة، التي تثير التغيرات القوية في المحيط الاقتصادي العالمي في وجه الاهتمامات السياسية المحلية. ولقد تميز كل قطر، تاريخياً بمفاهيم عامة ومعيّنة

حـول التنمية الاقتصـادية والسيـاسية، وبنى مستـويات مختلفـة من القـوة المؤسسـاتيـة للتعامل مع المتغيرات المتوقعة بعد جيل من الاستقلال.

ما الذي يفسر هذا التفاوت بين الحقيقة الجديدة المتكشفة باضـطرار الدولـة إلى التوفيق بين عدد من مصادر المقاومة، من جهة، وبين طموحات القيـادات في المنطقـة وقت الاستقلال، التي افترضت ان الدولة ستكون قادرة عـلى تشكيل مجتمعهـا بصورة حاسمة ونهائية وعلى الاحتفاظ بالسيطرة عليه، من جهة أخرى؟

يفرد هذا البحث عدداً من الأسباب لهذا التفاوت: الافـتراض الخاطىء الـذي رعاه الممارسـون السياسيـون المحليون والمـراقبون الخـارجيون عـلى السواء، ان الـدولة بجهودها نحو العصرنة أو التحديث قد سلبت من مصادر المقاومـة كل قـوة؛ التغير في الاقتصاد العالمي الذي حدّ من مجـال تدخـل الدولـة؛ الدور المتغـير للدولة في التنميـة الاقتصادية والمنافع السياسية التي جنتها من ذلك؛ وأخيراً غياب رابطة رمزية قوية بين الحاكم والمحكوم في شمال افريقيا. ومن ثم يعرض في هـذا البحث بعض الملاحـظات على تحديات المرحلة الثانية من بناء الدولة في شمال افريقيا وعلى حتمية التحديات التي ستنتج من هذه العملية خلال البحث عن شكل جديد من الإجماع والشرعية.

وهذا البحث هو مخـطط تمهيدي يقصـد منه ان يكـون بمثابـة ورقة عمـل لنظرة مستقبلية بعمق إلى تغير دور الدولة في شمال افريقيـا والشرق الأوسط، ولتحقيق أوسع مدى حول تأثير الاقتصاد العالمي في الاقتصادات السياسية المقارنة في بلدان المنطقة.

في الأشهـر القليلة المـاضيـة، لخّص الـرئيس التـونسي زين العـابـدين بن عـلي التحديات التي تواجهها تونس الآن وهي تحاول إعادة بناء مجتمعها السياسي في مـرحلة ما بعد «عهد بورقيبة»، التي بدأت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ كالتالي:

«مـا نحتاج إليـه هو التـوفيق في وقت واحد بـين مجتمعنا وهـويتنا الثقـافية والثقـافة الجغـرافيـة والسياسية لبلادنا. ما زالت الديمقراطية التي تظهر كممر ضروري لانبثاق نخبة جديدة مكرّسة لخدمـة قضية التقدم، وقادرة على القيام بواجباتها بكفاءة وتفانٍ ـ شرطاً للوفاق الـوطني. هذا المشروع يستلزم أيضاً إعادة بناء نظام من القيم بـدونه لا نستـطيع ان نثبت وجـودنا وتـطورنا كمجتمـع وطني في العالم اليوم.. الوطنية والمواطنية والعمل»[1].

عـلى الرغم من ردّات الفعـل المختلفة، لم تستـطع أي حكومـة من الربـاط إلى طرابلس ان تتجنب المتطلبات القوية التي أشار إليها الرئيس التونسي في حديثـه وهي: الحاجة إلى اقتصاد فاعل، التجديد السياسي، التـواصل بـين الاجيال وصعـود النخب

(١) حـديث للرئيس التونسي بن عـلي في ختـام مؤتمـر الإنقـاذ الخـاص، منشـور في صحيفـة الصبـاح، ١٩٨٨/٨/٢.

الجديدة، الحاجة إلى اجماع جديد وخلق حريات عامة أوسع مدى. هذه المتطلبات تمثل نوعاً من تسوية لم يكن الحبيب بورقيبة، ولا هواري بومدين ليرحب بها لجيل مضى، مأخوذين بفكرة ان الدولة بواسطة مؤسساتها وتنظيمها المركزي قادرة على السيطرة على مجتمعات بلدانها.

إن أبرز ما يشير إلى عدم انتظام أو تراجع دور الدولة خلال العقد الذي انقضى ربما كان ظهور استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي (تحرير الاقتصاد) في كل أقطار المغرب العربي للتغلب على اختناقات إدارة الاقتصاد السابقة، وحصر الصراع السياسي، والانفتاح المحدود الذي تبديه معظم القيادات في المنطقة، على الأقل بشكله الظاهري أو اللفظي. وبعد جيل من الاستقلال، أدركت بلدان شمال افريقيا، طوعاً أو كرهاً، ان الترتيبات السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية التي دعمت تطورها حتى الآن لم تعد تستطيع مواجهة التحديات الحالية في ضوء التغير الدراماتيكي في الاقتصاد العالمي وتغير العلاقات بين الدولة والمجتمع خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

إن بعض الاحداث القليلة الأخيرة تدل على هذا التغير، بشكل طبيعي. لقد شعرت حكومة القذافي، بعيداً عن الأمنيات سياسية كانت أم اقتصادية، انها مجبرة على تخفيف القيود على التجارة الخاصة ـ وهو ما كان من دعائم نظام الثورة ـ وبدأت خطوات باتجاه التحرر السياسي، انتهت باصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان[٢]. وإذا ما كانت بعض البيانات الخطابية القديمة كثر استعمالها أثناء النضال من أجل الاستقلال في الجزائر وتونس وليبيا، فإن عدداً من العبارات الجديدة انسابت إلى العامة في السنوات الأخيرة وأصبح تداولها شائعاً: التقشف أو الصرامة، الفعالية، الانتاجية، المسؤولية الشخصية، حقوق الإنسان، كلها عبارات طبعت المفردات السياسية لكل القيادات السياسية في شمال افريقيا[٣].

ففي الجزائر وبعد ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد، دعت الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٩٠ إلى «مجتمع مدني» للتصرف بمسؤولية خلال الانتخابات المحلية والبلدية. وقبل ذلك بأشهر قليلة، كان الدستور الجزائري الجديد قد أسقط بوضوح

---

(٢) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير (الدستور الأخضر الكبير في تاريخ الجماهير) (طرابلس الغرب: مركز الكتاب الأخضر، [د. ت.]). وكان الدستور قد أقر من قبل المؤتمر العام للشعب الذي انعقد في البيداء في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

(٣) انظر على سبيل المثال المقابلة مع مولود حمروش، رئيس الوزراء الحالي (آنذاك) في الجزائر في:
L'Express (3 octobre 1989), p. 28
التي صرح فيها بأن «الإصلاح في الجزائر يتطلب الصرامة والتقشف... آمل ألّا تراق دماء بعد اليوم [في إشارة إلى اضطرابات عام ١٩٨٨] ولكن دموع، نعم».

أية إشارة إلى الإشتراكية. وبعد انتقاد للشركات المتعددة الجنسية لسنوات عدة في عدد من المحافل الدولية، سُمح للاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد.

وفي **تونس**، اقترح الرئيس بن علي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ميثاقاً وطنياً لاعطاء فرصة لكل المجموعات المنظمة في البلاد للمساعدة في تطوير مستقبلها بعد مرحلة من الحكم الشخصي للرئيس بورقيبة تميزت بإزالة كل أشكال المعارضة.

وفي **المغرب** خفّفت، بعض أشكال التعددية السياسية، وتوجيه اقتصاد السوق والعلاقة الدينية والكارزمية الاستثنائية بين الحاكم والمحكوم من التشعبات النامية بين الدولة والمجتمع الموجودة في بلدان المغرب الأخرى. كما ان الصعوبات السياسية في المملكة المغربية نتيجة خلاف بين الشعب والحاكم كانت أقل من الصعوبات الناتجة من الخلاف بين الملكية والنخب السياسية حول إدارة شؤون الدولة. ولكن على الرغم من ذلك، فإن الاضطرابات التي عمّت المدن الرئيسية في المغرب عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٤ ابرزت إلى حدٍ ما كم يبقى هشّاً هذا النظام من الترتيبات. وكان جواب الملك لمواجهة الصعوبات الكامنة ان اتخذ عدداً من الإجراءات الاقتصادية بما في ذلك الإصلاح المالي وزيادة الضرائب لصالح الطبقة الوسطى، وإصلاح وتلزيم المشاريع العامة إلى القطاع الخاص والاهتمام بالصادرات، ولكن من دون تقديم أيّة تنازلات سياسية فعلية.

أولاً: الدولة بعد الاستقلال

اكتسبت الدولة شرعيتها خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة في المغرب وتونس والجزائر من خلال دورها المزدوج الذي قامت به بعد الاستقلال: دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعاياها، ووظيفتها كحكم ووسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد. وكانت هذه العلاقة الرمزية مهمة في الجزائر وتونس وفي ليبيا بعد عام ١٩٦٩، إذ ظهرت الدولة كمجسّد للنضال الوطني، وقوة وحيدة قادرة على خلق **الثورة** الداخلية لتحديث أو عصرنة المجتمع السياسي. وتأسس الانصهار بين الرمزية والواقع والطاقة الاقتصادية في نظام الحزب الواحد: **جبهة التحرير الوطني** في الجزائر، و**حزب الدستور** في تونس اللذين أصبحا رمزاً للاستقلال، حتى ان انصهار كارزمية الحاكم والحزب في الحالة الثانية كان جزءاً من اللعبة السياسية[٤].

وعلى النقيض من المغرب، حيث يحظر الدستور نظام الحزب الواحد، اعتبرت

---

(٤) أعيدت تسمية حزب الدستور ليصبح الـ **نيو دستور** ثم **الحزب الاشتراكي الدستوري**. وخلال الإصلاحات التي قادها بن علي أصبح يعرف بـ **التجمع الديمقراطي الاشتراكي**.

كـل الأحزاب في تـونس والجزائـر وليبيا غـير قانـونية، أو ببسـاطة مُنعت من مـزاولـة نشاطها. وقد هيمنت الدولة على معظم أشكال التعبير الاجتماعية والسياسية. وتحدثت القيادات ـ في الجزائـر وتونس وليبيـا بعد عـام ١٩٦٩ ـ عن خلق نظام اجتـماعي يبدو متعذر الإلغاء وقادراً حتى على إحـداث التحوّل في مـواقف الأفراد وهـويتهم الذاتيـة. وكان الجيل الأول من الاصلاحيين في تونس مقتنعاً بنجاح مهمته إلى حـد جعل أحـد المراقبين المقربين من الرئيس بورقيبة يكتب قائلاً: ان بورقيبة أسّس ما أسـماه «الدولـة الجديدة»[٥]. كذلك فإن ظهور دور الـدولة المهيمن سيـاسياً وايـديولـوجياً دفـع مراقبـاً واحداً على الأقل إلى الكتابة عن الاتحاد العمالي في البلاد متسائلاً عمّا إذا كان سيقدّر له أبـداً ان يعود للظهـور كقوة اجتـماعية مستقلة ذاتيـاً في البـلاد[٦]. في كـل الأحـوال تم بحلول عام ١٩٨٠ إدراك خطأ هـذا التفكير الـذي كان مـدار اقتناع في وقتـه، وخفّ وهج الادعاء بان الدولة قادرة على خلق مجتمعات وطنية، كما ان دورها كمسهِّل لتغيير المجتمع لم يعد يؤخذ كحقيقة في حد ذاته.

ومع ذلك الوقت، تغيرت مـظاهر العـلاقة بـين المجتمع والـدولة في كـل أنحاء المغرب العربي: فنمو السكان السريـع والركـود الاقتصادي، جعـل من مهمة الحفـاظ على العقد الاجتماعي، كما كان، أمراً مستحيـلاً في كل بلدان المغـرب العربي بـاستثناء ليبيا. فعقلانية الحفاظ على سلطة الدولة وشموليتهـا لمواجهـة التحديـات التي فرضهـا الاستعمار تبددت، والاعتقاد بفكرة الوطنية ودور الـدولة كـآلية تحـديث وعصرنة فقـد تماسكه في كل من الجزائر وتونس ما إن بدأ الحزب الحاكم أو الحاكم الذي جسـدّ هذا الاعتقاد يفقد الجاذبية الشعبية، ووصاية الدولة التي لا يمكن تجنبها «الوصاية المحتومة» التي تحدث عنها أحمد بن صالح أصبحت موضع جدل[٧].

وفي الـواقع، ان الحـركات الإسـلامية التي بـرزت في أوجّها في الثـمانينيـات في بلدان شمال افريقيا ـ هذا إذا تجاهلنا الإشـارة إلى فترة الستينيـات ـ دفعت إلى المقدمـة

---

(٥) **الدولة الجديدة** عنوان لكتاب ألّفه محمد سايح، أحد أقرب المستشارين للرئيس بورقيبة خلال معظم السنوات التي أمضاها في السلطة.

(٦) انظر النتيجة التي توصل إليها أحمد إقبال في:

Ahmed Eqbal, «Politics and Labor in Tunisia,» (Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1967).

إن الجواب عن السؤال الذي أثاره إقبال كان في عام ١٩٧٨ وفي كانـون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ عنـدما شعـرت حكومة بورقيبة أنها مجبرة على أن تكون مرة أخرى أكثر صرامة تجاه الاتحاد.

(٧) بن صـلاح ذكـر في: Michel Camau, *La Tunisie au Présent: Une modernité au-dessus de tout soupcon?*, collection «connaissance du monde arabe» (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1987), p. 31.

عدداً من المجموعات تحدت الشعارات والرموز التي رفعتها الدولة، وشوّهت سمعة إنجازها كوكيل عن إدارة الاقتصاد[٨]. فالظهور السريع للجمعيات الطوعية والأسواق الموازية في كل بلد: الترابندو في الجزائر (Algeria's trabendo)، والسوق السوداء في تونس (marché noir)، والسوق التونسي في ليبيا (libya's suk tunisi)، ما كانت إلا تعبيراً واحداً عن مواطن ضعف الدولة في الشؤون الاقتصادية.

وقد لا يكون هناك بلد أظهر اضمحلال هاتين الدعامتين لشرعية الدولة أكثر من الجزائر حيث اكتسبت في وقت من الأوقات استراتيجية التنمية الماركسية ـ اللينينية ما بعد الاستقلال بمساعدة الخبراء السوفيات الجاذبية لكونها جمعت بين الوعد بمجتمع حديث والعداء المقنّع تجاه الغرب. هذا العنصر الأخير كان قوياً في قيام ميثاق رمزي ضمن الإجماع داخل المجتمع الجزائري خلال حقبة الجيل الأول بعد الاستقلال. إلا انه ما ان حلّ عقد الثمانينيات حتى كان هذا الوعد بالمجتمع الحديث وما رافقه من استراتيجية اقتصادية مفككة قد فقد بريقه وتجاوزه الزمن. وفقد الوطنيون الجزائريون قوة التعبئة التي امتازوا بها، على الرغم من ان مصداقيتهم بقيت بعيدة عن التجريح. ودخلت البلاد على الرغم من بعض التوقف بين الحين والحين، في مفاوضات مثمرة بين دولة ودولة مع الاستعمار السابق. وفوق كل شيء، فقدت أسطورة النضال من أجل الاستقلال كعنصر أساسي داعم للشرعية مركزيتها مع بروز الجيل الجديد، كما أثبتت جبهة التحرير الوطني التي كانت صلة الوصل بين المجتمع والدولة فسادها وعدم قدرتها على مواصلة التعبئة.

وفي تونس والمغرب والعهد الملكي في ليبيا (١٩٥١ ـ ١٩٦٩) أدّى التداخل أو الاندماج بين التوجه الايديولوجي والاقتصادي إلى المتاعب أيضاً، ولكنها متاعب أقل بالمقارنة. ومع نهاية عام ١٩٦٩ تخلّت تونس عن الاستراتيجية الاشتراكية التي قادها أحمد بن صالح، وتحوّلت إلى شكل من أشكال اشتراكية الدولة (étatisme) واقتصاد الدولة الموجّه (dirigisme) تحت قيادة الرئيس بورقيبة. وكما في الجزائر، اعتمدت تونس نظام الحزب الواحد. وكان التصاق أسطورة الوطنية بشخص بورقيبة الجزء الأساسي في خلق العلاقة القوية بين المجتمع والدولة.

المملكتان المغربية والليبية كانتا في اتجاهين معاكسين تماماً. وعلى الرغم من ان قيادات البلدين ـ محمد الخامس والحسن الثاني في المغرب، الملك ادريس ومعمر القذافي في ليبيا على التوالي ـ تولت الملك أكثر منها الحكم، كما اختط البلدان كلاهما

(٨) انظر: François Burgat, *L'Islamisme au Maghreb: La Voix du sud*, les afriques (Paris: Karthala, [1988]).

سياسة اقتصادية حرّة من التدخل الحكومي (في حالة المغرب كان الوضع امتداداً فعلياً لسياسة الاستعمار الاقتصادية، وفي ليبيا كان تصدقاً بكل معنى الكلمة من الملك ادريس من العائدات النفطية المتنامية) فالعلاقة بين من هم في الحكم وبين الرعية اختلفت جذرياً في البلدين، إذ إن العلاقة القديمة التي امتدت على مدى قرون بين الحاكم والمحكوم في المغرب عن طريق المخزن (الحكومة) وظلت على حالها دون تغيير لما للملكية من دور رمزي رفيع وحضور قوي، خلقت مجتمعاً سياسياً أكثر تنوعاً. ولم يحاول الملك في المغرب ان يلتزم بأي حزب سياسي بشكل مباشر، على الرغم من ان أحزاباً سياسية عدة عملت لصالحه في أوقات مختلفة.

أما في ليبيا فظلت العلاقة بين المؤسسات والدولة هي الأضعف بالمقارنة مع بلدان المغرب العربي الأخرى. ويعود ذلك في كثير منه إلى رواسب أو ميراث الاستعمار الذي عانت منه البلاد[9]. فاستقلال ليبيا رعته الأمم المتحدة. ومفهوم الدولة لم يكن معروفاً لدى سكان المقاطعات الثلاث التي تشكّلت منها الدولة، والتي لم تتوحد فعلياً الا في عام ١٩٦٣ عندما ألغي النظام الفدرالي لدواع اقتصادية. كما ان سياسة التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، أو إقامة الدولة الاشتراكيةً لم تطبّق في ليبيا - وازداد الأمر تفاقماً عندما اكتشف النفط، مما أتاح للملك ادريس ومن بعده القذافي تقديم الهبات المالية عوضاً عن افساح المجال للمشاركة السياسية الحقيقية[10]. وهكذا، لم ينبثق في ليبيا حزب يتم من خلاله الحفاظ بشكل مباشر على نظام بطركي (أبوي) حديث كما كان الحال في المغرب. فالملك ادريس أبطل نتائج الانتخابات الوحيدة التي عقدت عام ١٩٥٤، والقذافي، أدخل نظامه الخاص بـ «الديمقراطية المباشرة». في ضوء هذا الماضي التاريخي، ليس من المستغرب ان تضم معاً بشكل قاس، التجربتان الاقتصادية والسياسية لحكومة القذافي منذ انقلاب عام ١٩٦٩ بمساعدة من عائدات (نفطية) ظلت في الواقع غير محدودة حتى منتصف الثمانينيات، موقفاً اقتصادياً تكفيلياً مهماً رمزياً مع محاولات لادامة هذه الحالة من عدم وجود الدولة وابراز القومية على المستوى الاقليمي. وليس هناك من بلد مغاربي سوى ليبيا لا تزال فيه شعارات الأعوام الماضية حول الوحدة العربية تتردد مسموعة، والإنفاق غير المقيّد نوعاً ما مستمرا.

---

(٩) انظر الفصول الوثيقة الصلة بالموضوع في:
Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press,©1986).

(١٠) انظر المقدمة الممتازة حول المشكلات السياسية الناجمة عن الاقتصاد القائم على المداخيل التأجيرية، في: John Davis, *Libyan Politics: Tribe and Revolution*, Comparative Studies on Muslim Societies; [2] (Berkeley, Calif.: University of California Press,©1987), chap. 1.

في الجزائر وتونس جرى استخدام الحزب السياسي الواحد (الحاكم) عن قصد كأداة ناشطة لمزيد من المأسسة، وبالتالي لتقوية الدولة، وظهرت في مناسبتين مهمتين على الأقل ـ خلافة بومدين بعد عام ١٩٧٨، وتولي بن علي السلطة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ـ قوة وأهمية هذه المأسسة. أما في ليبيا القذافي، من ناحية ثانية، فكان القصد من إلغاء الأحزاب وسلب البيروقراطية كل قواها أو إضعافها، هو تعزيز حالة عدم وجود الدولة بما ينسجم ومفهوم القائد لفكرة الجماهيرية.

ثانياً: سياسة الركود الاقتصادي والتعديل

ظهرت استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي في المغرب، وتونس والجزائر في وقت واحد تقريباً، وذلك في الثمانينيات. وان تكن الدقة في الحديث تدعونا في حالة تونس للإشارة إلى المحاولة الباهتة لاعادة هيكلة الاقتصاد والانفتاح التي حدثت بعد عزل بن صالح. وتأخر هذا الانفتاح في حالة ليبيا حتى عام ١٩٨٧ بسبب العائدات النفطية الضخمة التي تمتعت بها الحكومة وسمحت لها إلى حد ما بتجاهل الاستحقاقات الاقتصادية.

غيّرت كل من تونس والمغرب بحلول نهاية عام ١٩٨٦ قوانين الاستثمار لاتاحة الفرصة أمام قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص. ولجأت حكومة كل من البلدين إما إلى إعادة جدولة جزء من ديونها أو قبلت بالترتيبات أو برامج إعادة الجدولة التي اقترحها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. ودخلت الجزائر أيضاً في تموز/يوليو عام ١٩٨٩ في اتفاقية مع صندوق النقد الدولي على الرغم من برنامج التقشف الذاتي الذي اعتمدته الحكومة بعد عام ١٩٨٣. وفي هذا الوقت كان قانون الاستثمار الجزائري (١٩٨٦) قد سمح بتسهيلات واسعة للقطاع الخاص في البلاد. وفي ليبيا جاء ادخال نظام التشاركية (tasharukiya) في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ الذي يسمح بالتجارة الخاصة وقيام المشاريع التي يمكن ان يساهم في رأسمالها الأفراد، انتهاكاً لركن أساسي من أركان السياسة السابقة «شركاء وليس اجراء» التي نص عليها الكتاب الاخضر. وعلى الرغم من هذا الانفتاح المحدود الذي فُرض من فوق وليس استجابة لضغوط شعبية (من تحت) كما في البلدان الأخرى، فالتغير غير المتوقع يشير إلى صعوبات اقتصادية عانتها الجماهيرية.

إن إعادة تعريف دور الدولة في التنمية الاقتصادية في كل حالة لم تتعزز فقط ببروز إعادة صياغة مفهوم دور الدولة في التنمية الاقتصادية بل أيضاً من خلال التغير السريع للبيئة الاقتصادية العالمية والمنطق الشامل الذي حدّ من المجال الباقي لتدخل الحكومات المحلية (أو الوطنية). وبعكس أمريكا اللاتينية والبلدان المجاورة للصحراء

الافريقية حيث قاد البحث في العلاقة بين رأس المال العالمي ورأس المال المحلي وضعف أو قوة هيكليات الدولة إلى تشكيل عدد من التفسيرات المتنافسة، فإن الدراسات حول شمال افريقيا الخاصة بهذه العلاقة لم تؤد إلى مثل ذلك حتى الآن. وعوضاً عن المراجعة المنتظمة، سنكتفي ببعض الملاحظات الأولية حول التفاعل بين الظروف الاقتصادية المحلية والظروف الاقتصادية الدولية المتغيرة.

من الأهمية بمكان وقبل أي شيء آخر ان نضع «الانفتاح» ـ المعرّف هنا بـ «التحول المتواصل لانتاج السلع والخدمات من البيروقراطيات والمشاريع العامة إلى الشركات أو المؤسسات الخاصة» ـ الذي اعتمده كل من بلدان شمال افريقيا في السنوات الأخيرة، في سياق أوسع. فالادراك الاقتصادي الجديد في شمال افريقيا، كما في مناطق أخرى من العالم، هو جزء من العملية الشاملة وانعكاس للظروف الموضوعية داخل كل بلد وفي إطار المنطقة على السواء. كما ان إعادة التفكير بما يسمى الآن بالتنمية التقليدية التي عرفت في الخمسينيات والستينيات أصبح حقيقة قوية في السبعينيات وخلال العقد الحالي، وحض على إعادة التفكير هذه إلى حد ما مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولا يوجد أدنى شك في ما لاحظه جون لويس (John Lewis) حديثاً في المغرب العربي وفي مناطق أخرى من أن «المواقف حول مركزية وامكانات الحكومات كمتعهد للتنمية تغيرت بشكل دراماتيكي»[(١١)]. فالجهود الطموحة التي بذلت في أثناء الفترة التي تلت الاستقلال لتبرهن ان الدولة هي المبادرة والمنظّمة والمنفّذة للاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بشكل حاسم ونهائي قد تراجعت إلى الوراء أو فقدت وزنها.

في هذا المعنى لاحظ الرئيس الجزائري بن جديد عام ١٩٨١ «ان نوعية الإدارة التي نظمت المشروعات الوطنية في الستينيات وفي بداية السبعينيات لم تعد تتناسب ومقتضيات التنمية الوطنية ـ ولا مع حاجات الادارة لعقد الثمانينيات»[(١٢)]. هذا المعنى أيضاً دفع مدير البنك

---

(١١) John Lewis, «Government and National Economic Development,» *Daedalus* (Winter 1989), p. 70.

وقابل ذلك مع التعليق المبكر لجون لويس (١٩٦٤) المتعلق بالمخططين في الهند حيث لاحظ انه كان لا يمكنهم تصور أي شيء باستثناء، «أن عمل الحكومة هو أن تكون المخطط الرئيسي والمنشط والمشجع والموجه لجهود التنمية المتسارعة...» في:

John Lewis, *Quiet Crisis in India: Economic Development and American Policy*, A Doubleday Anchor Book; A 383 (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1964), p. 26.

وقد ورد أيضاً في: Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988), p. 17.

(١٢) Chadli Benjedid, dans: *Revue de presse* (mai 1981).

المركزي التونسي اسماعيل خليل لاطلاق النداء من أجل تجديد الإلتزام بمبدأة القطاع الخاص[13].

في كل بلدان المغرب العربي، وبخاصة في الجزائر وتونس، تميز تاريخ التنمية منذ الاستقلال بتدخل فاعل للدولة في كل قطاعات الاقتصاد. وباستثناء ليبيا حتى عام ١٩٦٩، هدف النظام القانوني في كل بلد وسياسة أجهزته المالية والنقدية وتشابك آلياته التنظيمية إلى حماية الأسواق الداخلية من التدخلات غير الضرورية. وقد نظر إلى تبني النظام القائد (command system)، بخاصة في الجزائر حتى عام ١٩٨٠ وفي تونس حتى عام ١٩٦٩ كطريق واعد لتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة البناء والتنظيم الاجتماعي ـ وهي استراتيجية تطلبت خلق هيكلية معقدة وطبقات متعددة من البيروقراطية وآليات المراقبة والاشراف مستمدة إما من النموذج السوفياتي أو نتيجة تجربة التنظيم الاقتصادي والتخطيط المركزي الحصري الذي خلقه الفرنسيون. وهكذا فالدولة لم تحتل المكانة القيادية الأعلى في الاشراف على الاقتصاد فحسب بل اخترقت أيضاً أدنى مستويات التعامل الاقتصادي. وقد سجلت أقصى درجات تدخل الدولة في حياة المواطنين الاقتصادية في ليبيا بعد عام ١٩٧٥ عندما توقف تشجيع دور القطاع الخاص، ان لم يكن هذا الدور بات غير قانوني ـ الأمر الذي شجع على نمو السوق السوداء وازدهارها مما استدعى في النهاية إلى العودة إلى بعض الإجراءات الاقتصادية التي كان قد سبق اتخاذها.

وإذا ما كان العمل على اضعاف القطاع الخاص أو سلب قواه يُعزى لخلفيات عقائدية في ليبيا، فقد نظر إلى تدخل الدولة القوي في أقطار مغربية أخرى كضرورة عملية أو واقعية. هذا التدخل كان يسمح للمخططين بتطويق عدد من الحقائق المقلقة التي يمكن ان تعيق التقدم الاقتصادي: مواصلة الانشقاق والاختلافات الاقليمية، معاناة المؤسسات المنوط بها تنفيذ السياسة الاقتصادية من حالة الضعف، وجود أسواق متخلفة وهياكل تجارية موجهة نحو الاستعمار السابق. وأخيراً، الواقع المتمثل في ان القطاع الخاص بقي متشككاً في إمكاناته ورغبته في تحمل جزء من أعباء التنمية. ففي المرحلة السابقة بقيت الأدبيات الاقتصادية في الجزائر وتونس متأثرة بالاقتناع القائل بأن الأسواق لا تؤدي إلا إلى تغيير تدريجي وليس إلى إعادة البناء الشاملة الضرورية

---

(١٣) انظر الرسالة من خليل إلى الرئيس بن علي:

Ismail Khelil, «Lettre de Ismail Khelil au president de la république,» *Realities* (16 September 1988), pp. 12-14.

وقد جدّد اسماعيل خليل مطالبته بالتحرر الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق في:

Le Renouveau (5 août 1988).

لتحقيق الاستراتيجية المطلوبة. هذا أولاً. وثانياً: رأى المخططون أنه في غياب السلطة أو الإجازة الإدارية والقانونية التي تسمح للبلاد بان تحول دون فوضى الأسواق الاقتصادية بالتدخل المسبق والمتواصل، فإن الأسواق تظل غير قادرة على ضبط اقتصاد البلاد. وهكذا، وبدرجات مختلفة، كانت الدولة في المغرب وتونس والجزائر مدعوة عند الاستقلال إلى تحمل مسؤولياتها في اعقاب انتقال الموارد والسلطة إليها على اثر الانسحاب الفرنسي.

في المغرب، كان هذا الانتقال إلى الدولة أشبه ما يكون بامتداد لسياسة الاستعمار الاقتصادية، أكثر منه انتقالاً جذرياً. ولاحظ أحد المراقبين في هذا المجال في الآونة الأخيرة تواصل السياسة الاقتصادية في القطاع الزراعي للبلاد منذ الاستقلال[14]. وكذلك الأمر في قطاعات أخرى من الاقتصاد المغربي، لم تتأثر هذه الاستمرارية في السياسة الاقتصادية نفسها بشكل جدي بحملة «المغربة» التي حصلت في آذار/مارس ١٩٧٣ (morrocanization campaign) والتي تم التخلي عنها لعقمها في قانون الاستثمار عام ١٩٨٣ [15]. فلا محمد الخامس ولا الحسن الثاني أظهرا أي تصميم على إحداث تغيير جذري أو تحوّل فعلي عن «نظام السوق» الذي طبع تقليدياً العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومنذ نهاية الخمسينيات وما بعد واصلت القوانين المغربية تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك تجنبت المراسيم الصادرة خلال حملة «المغربة» بوضوح أي إشارة إلى مصادرة الملكية. وبقي دور الدولة الاقتصادي مقتصراً إلى حد بعيد على المشاريع التي ظل القطاع الخاص بعيداً عنها أو تجنبها. وبخلاف البلدان المجاورة، لم يحاول المغرب خلق أو إعادة خلق طبقة اجتماعية جديدة لدعم استراتيجية التنمية وقيادتها، بل على العكس من ذلك حاول الملك المحافظة على سلطة البرجوازيين في المدن والنخب في الريف بسبب ما كان لهم من دور اجتماعي مؤثر في دعم شرعية النظام السياسي والاقتصادي منذ بروزهم التاريخي.

من جهة ثانية، بقيت المملكة الليبية، وحتى تسويق النفط عام ١٩٦١، معتمدة بشكل كبير على الايجارات التي كانت تدفعها بريطانيا والولايات المتحدة مقابل قواعدها العسكرية في البلاد. وكما في كثير من البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على المداخيل التأجيرية وتتميز شعوبها بميل ضعيف نحو الدولة، شعر الملك ادريس بميل ضعيف نحو انشاء مجتمع سياسي وبناء دولة المؤسسات. ولم يكن النظام الاقتصادي حتى سقوط الملك عام ١٩٦٩ بحاجة إلى أكثر من عدد قليل من المستشارين الموثوق

---

(١٤) Will D. Swearingen, *Moroccan Mirages: Agrarian Dreams and Deceptions, 1912-1986* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, ©1987).

(١٥) أقر قانون الاستثمار في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.

بهم (لإدارة الاقتصاد)، فيما تركز الاهتمام على توزيع الموارد المالية وليس على التخطيط الاقتصادي. وعلى الرغم من مناداة القذافي بنظرة سياسية مختلفة ـ التعبئة بدلاً من اللامبالاة، الشعبي بدلاً من الخاص ـ وسير حكومة القذافي بعد عام ١٩٦٩ نحو توجيه الاقتصاد وتقييد أنشطة القطاع الخاص واستثنائها بالكامل، فليس من الواضح إن كان ذلك أدّى إلى تعزيز مقومات الدولة بالمقارنة مع الجزائر وتونس. وكانت احدى تأكيدات القذافي تقوم، في الواقع، على أساس ان سلطة الشعب هي التي تدير النظام الاقتصادي والسياسي وليس مؤسسات الدولة.

وبما أن الحصول على الموارد من الشعب لم يكن ضرورة في ضوء الموارد النفطية الغنية، فلم تخضع تأكيدات الزعيم الليبي إلى اختبار جدي حتى الآن يؤكد ثباتها مستقبلاً.

في تونس والجزائر، من جهة ثالثة، أدّى انتقال السلطة عند الاستقلال إلى انفصال مهم عن الإرث السياسي والاقتصادي للاستعمار. واعتمدت البلدان أنظمة الحزب الواحد وبعض أشكال الاشتراكية ـ أُلغيت في تونس عام ١٩٦٩ ـ التي حلت محل عناصر واسعة من النخب الاقتصادية والثقافية القديمة، وأدت إلى إجماع للسير بعملية الإصلاح المكثف وتوسيع إدارة الدولة وتعزيز مقوماتها في كلا البلدين(١٦). ولكن، على الرغم من ان كلا البلدين شهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقدين بعد استقلالهما، فإن الكثير من التفاؤل بامكانية قيام الدولة بإدارة وتوجيه التنمية تشتت مع نهاية السبعينيات، وازداد التساؤل حول النماذج الاقتصادية ومدى ملاءمتها مع الادراك بأنه على الرغم من النمو الاقتصادي فإن اقتصادات البلدين عانت من مشاكل هيكلية عدة. وازدادت الصعوبات خطورة خلال عقد من الأزمات وعدم الاستقرار بدأ في منتصف السبعينيات وتميز بالصراع السياسي(١٧).

---

(١٦) في كل الأحوال، ان المفهوم العام للاشتراكية الوارد في كلا النظامين يستبعد فكرة الصراع الطبقي. ويوجد ملخص جيد للمفهوم الجزائري للاشتراكية في:

Bruno Etienne, *Algérie: Cultures et révolution*, l'histoire immédiate (Paris: Editions du Seuil, 1977), specialement p. 32.

«. . . ترفض الجزائر الماركسية ـ اللينينية كإيديولوجيا غريبة عن أفريقيا؛ وإذا ما تأثرت [بالاشتركية] فهي لتمزجها مع موروثات أخرى كالإسلام والعروبة والقومية». وبالنسبة إلى المفهوم التونسي للاشتراكية، انظر:

Clement Henry Moore, *Tunisia Since Independence: The Dynamics of One-Party Government* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1965).

وانظر أيضاً الفصول الملائمة في: Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*.

(١٧) انظر موجزاً لهذه التقويمات المعادة والتدريجية في:

هناك ثلاثة عوامل اقتصادية موضوعية على الأقل تجعل الآن استراتيجية توجيه الدولة للاقتصاد (والسيطرة عليه) التي سادت في المرحلة **الأولى** أقل ملاءمة ورغبة:

العامل الأول والمهم الذي كان وراء التخلي عن الاستراتيجيات الاقتصادية السابقة هو الاداء الاقتصادي في كل بلد. وهنا، على الرغم من اختلاف الطرق في تناول الموضوع، فإن عدداً من المؤشرات الاقتصادية القياسية أظهرت تشابهات هيكلية. فالقطاع العام في كل بلد تميز بانخفاض الانتاجية والحشو البيروقراطي. كما ان قوانين الاستثمار في كل بلد، وبخاصة في الجزائر وتونس وليبيا، وضعت عقبات هائلة في وجه القطاع الخاص الذي حُصرت طاقاته في أقنية باتجاه نشاطات اقتصادية هامشية لم يكن القطاع العام فعالاً في إدارتها، أو نحو نشاطات ساهمت بالقليل في تحسين طاقة البلاد الانتاجية. وتخلف الانتاج الزراعي بشكل كبير عن تلبية الحاجات الغذائية نتيجة للنمو السكاني السريع، الأمر الذي زاد من الضغوط على الأسواق الخاضعة للرقابة وجعل من الاستيراد المتنامي للغذاء حتمية لا مفر منها، علماً ان استيراد الغذاء في جزء كبير منه هو بالعملة الصعبة النادرة في كل بلدان المغرب العربي. وفي الوقت نفسه، ازدادت الضغوط على الأسواق الرسمية مع التضخم النقدي السريع، بخاصة في الجزائر وليبيا، مما أدى إلى فائض في السيولة وقيام أسواق موازية حيث القيمة الحقيقية للعملة الوطنية لا تشكل إلا جزءاً بسيطاً من القيمة المحددة رسمياً. كذلك، أدى النقص المتنامي في الغذاء والسلع الاستهلاكية إلى جانب التضخم وعدم استخدام رأسمال بفعالية إلى بروز اعباء الديون في كل بلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا. ودعمت عملية اعباء الديون بواسطة نظام مصرفي ـ قبل ان يتم اصلاحه في الثمانينيات ـ غالباً ما عمل في إطار التخطيط الاقتصادي الشامل كناقل لرأس المال والاعانات الحكومية إلى الشركات العامة. في هذا المجال، قدّر المطلعون في الجزائر، على سبيل المثال، وقبل الإصلاح المصرفي عام ١٩٨٦، بأن مصرفاً واحداً على الأقل، المصرف الجزائري الخارجي (Banque Exterieure d'algerie) وقع في عجز يقدر بحوالي ١٠٠ مليار دينار (٢٠ مليار دولار بالسعر الرسمي) ـ أي ما يعادل تقريباً حجم دين الدولة الخارجي في ذلك الوقت ـ بمنحه اعتمادات للشركات العامة المخصصة له[١٨].

Michel Chatelus, «Attitudes toward Public Sector Management and Reassertion of the Private = Sector in the Arab World » paper presented at: Middle East Studies Association of North America, 1984.

(١٨) هذه التقديرات غير الرسمية التي يحتكم إليها فاندوول نقلاً عن موظفي البنك في عدد من المناسبات خلال البحث في الجزائر تبدو معقولة عندما أعفي البنك الجزائري للتنمية من ١٣,٧ مليار دينار ديناً في سنة ١٩٨٤ وحدها للتعجيل في إعادة بناء الشركات الوطنية.

تمتع المصرفيون، في المغرب وتونس بحرية تصرف أكبر، ولكن كما في الجزائر كان الحصول على الاعتماد شكلاً من أشكال المحسوبية الاجتماعية والسياسية أكثر مما كان استجابة لضرورات اقتصادية.

العامل الثاني، ويتصل بالأول ولكنه يتناول بصورة خاصة مدى ملاءمة متطلبات الثمانينيات مع الاستراتيجية التي اعتمدت بعيد الاستقلال. ففي كل بلدان المنطقة تم خلال المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية اكمال وضع الهيكلية الأساسية للصناعة بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل. ولكن في المرحلة الثانية تغيرت أهداف التنمية نوعاً ما. وبينما بقي خلق الأسس الصناعية والانتاج الصناعي مهماً، ظهرت في برامج التنمية في كل بلد في السبعينيات مقتضيات جديدة للاهتمام بالانتاج الزراعي وانتاج السلع الاستهلاكية. وبدت هذه المقتضيات موجهة بطريقة غير ملائمة لعمليات الانتاج في المرحلة الأولى. فالتأسيس الصناعي يمكن ان يتطلب توجيه الاقتصاد من قبل الدولة، ولكن عمليات انتاج السلع الزراعية وتسويق السلع الاستهلاكية التي ظهرت الآن كتحديات حقيقية للحكومات لم تتلاءم بشكل جيد مع أسلوب سيطرة الدولة على الاقتصاد أو مع أسلوب الاقتصاد الموجه. وكما أظهر السجل المحزن في كل بلد، لم تساعد سيطرة الدولة على الاقتصاد في انتاج المعلومات الضرورية. ذلك ان الاتصال المباشر الذي يتم من خلال قنوات السوق هو وحده الذي يقوم بهذه المهمة بفعالية.

في كل الأحوال، إن أزمة القطاع الزراعي والحاجة إلى تحسين السلع الاستهلاكية كانا مؤشراً لحقيقة أوسع دمغت كل بلدان المنطقة منذ الاستقلال: النمو السريع لسكان المدن في كل انحاء المغرب العربي الناتج من هجرة الفقراء من الريف، والحاجة إلى طبقة بيروقراطية تتمتع بثقافة إدارية عالية، إضافة إلى مركزية اتخاذ القرار وحصره في المدن الساحلية، كانت كلها مظاهر لم يكن ممكناً تجنبها نتيجة سياسة سيطرة الدولة على الاقتصاد التي اعتمدت بعد الاستقلال. ومع عام ١٩٨٠ كانت كل حكومة تسعى ـ بدون نجاح يذكر ـ إلى لامركزية اقتصادية في محاولة لتخفيف الضغط القاسي عن المدن. هذا الضغط لم يكن له المفعول الجانبي في زيادة أعباء المحافظة على العقد الجماعي المتمثل أساساً في الدعم الحكومي للغذاء والضرورات الأخرى فحسب، بل أدى أيضاً إلى تصاعد صوت الشعب والآراء المختلفة حول ما هو ممكن ان يشكل المصلحة العامة.

العامل الأخير، ويرتبط بالاهتمامات الاقتصادية والسياسية. فالانجاز الاقتصادي المتعثر كان له تأثير سياسي جانبي مهم غير متوقع. ففي كل بلدان المغرب العربي كان كل هذا الكلام المنمق عن الاقتصاد ـ المتردد بصوت عال وصريح في

الجزائر وليبيا، وصوت خافت نوعاً ما في تونس والمغرب ـ قائماً في جزء منه على إدعاء الدولة بأنها أخذت على عاتقها تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية من أجل مواطنيها. ولكن ما ان بدأ الإنجاز الاقتصادي يتعثر حتى بدأت تتبدد ادعاءات ممثلي الدولة القائلة ان الدولة هي الفاعل الوحيد القادر على رعاية التنمية. وازدادت هذه الادعاءات تبدداً مع الاتهامات الموجهة إلى مديري القطاع العام بسوء الإدارة والفساد. وهؤلاء الإداريون هم كوادر الحزب الحاكم أو النخب الاقتصادية أنفسهم. في كل الأحوال، هذا الدمج بين الدولة والحزب ـ على الرغم من خفة حدته في المغرب والسيطرة عليه في ليبيا ـ مع التطور الاقتصادي ولاحقاً مع ركوده أدى إلى عدد من الأزمات السياسية في أنظمة مقيدٌ فيها التنافس أو النضال السياسي أو غير ممكن.

والنضال أو ضرورة الإصلاح أتت أساساً من مجموعتين: **المجموعة الأولى** التي اعتبرت ان إصلاح مؤسسات الدولة ممكن، وهو ما يشكل عاملاً مسانداً للتنمية. **والمجموعة الثانية** التي تصر على ان مؤسسات الدولة فقدت امكاناتها ومصداقيتها ولم تعد قادرة على تأدية دورها في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: سياسية انحدار المؤسسات والتجديد

بغضّ النظر عن نوعية النظام الذي وُجد في المغرب العربي في أواخر السبعينيات ـ ملكي، عسكري، شبه أو نصف ديمقراطي ـ كان التساؤل عن دور الدولة في التنمية الاقتصادية مطروحاً بصورة دائمة وملائمة. ويعود ذلك، في جزء منه وفي بعض الاحيان، إلى الظهور المتزايد للمجموعات المتعددة والمعبرة بقوة عن آرائها في بلدان المغرب. وقد ظهرت أزمة الدولة والمؤسسات التي تمثلها والجدل حول البدائل الممكنة أولاً في أوساط معارضة غالباً ما ظلت مبعثرة أو غير متراصة وفي المنشورات السرية والأحاديث. هذه المعارضة، طوعاً أو كرهاً، وبعد عدد من الذرائع المتواصلة حتى اليوم، تقبّلها ممثلو الدولة فيما بعد، وتم تنقيتها بصورة رسمية.

في بعض الأحيان، أخذ هذا التحوّل نحو الاعتراف الرسمي بضرورة تنظيم القوى وتحالفاتها بين الدولة والمجتمع سنوات عدة حتى تم انجازه، وغالباً ما حدث تجنباً للفوضى السياسية والاقتصادية؛ ففي المغرب تميزت المرحلة الأولى من بناء الدولة بالعلاقات المتضاربة بين الملكية والأحزاب السياسية. وتمثل ذلك في الاصرار على الرؤية الداعية إلى الاحتفاظ بهياكل النظام الاستعماري في مقابل الرؤية الحديثة للأحزاب السياسية في البلاد التي ارادت بناء دولة حديثة بواسطة مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذاتية. ونتج من ذلك قيام مزيج من نظام ديكتاتوري ـ شعبي أبعد فيه الملك نفسه بدقة عن المجموعات التي اعتبرت نفسها ممثلة للرأي العام.

وكـانت الحصيلة، كما في تـونس قيام نـظام شخصي انحصرت فيه كـل السلطة السياسية، وتميز بالفساد والغياب شبه التام لأية مؤسسة لها امكانيـة النقد والمعـارضة. وفي الواقع، كانت سيطرة السلطة في البلدين كليهما من القوة إلى حد ظلت معه كـل أنـواع المعارضـة التي ظهرت في السبعينيـات مأمـونة ضمن القـواعد الـرضائيـة للعبـة السياسية. ففي المغرب، جرى تعزيز طـابع الاجمـاع من خلال الـدور المزدوج الـذي مارسه الملك كقائد مدني علماني وكأمير للمؤمنين: فالمعارضة العلمانية يمكن ان تعارض القرارات الصادرة عن رأس الدولة ولكنها رفضت مهاجمة القرارات التي تحمل جوانب دينية. كذلك، فالجيش يمكن ان ينتقـد أو يهاجم الملك كـرئيس للدولة، الا أنـه ـ كما حصـل في الصخيرات (Skhirat) ـ يلقي السـلاح جـانباً عنـدمـا يبـدأ الملك بقـراءة الفاتحة. ولكن على الرغم من هذه المقدرة غير العاديـة لتطويق الصراع، فقـد برهنت فترة السبعينيات ان المملكة لم تكن محصّنة تماماً من الانشقـاق القانـوني والمؤسساتي، إذ شهـدت محاولتي انقـلاب في تموز/يـوليو ١٩٧١ وآب/أغسـطس ١٩٧٢، وانتفـاضـة للجيش في آذار/مـارس ١٩٧٣. وعلى الـرغم من ان هذه المحـاولات تم استيعابهـا، فقد أدّت إلى الادراك بضرورة تعزيز المؤسسات السياسية ووضـع بعض الحدود لسلطة الملك المطلقة.

وفي تـونس، لم يتجاوز النـظام السياسي أبـداً أزمة ١٩٦٩، أزمـة الانتقـال إلى التجربة الاشتراكية، ولا الانتخابات الـبرلمانيـة الزائفـة عام ١٩٨١. ومـا زال الشعب بكامله، وبخاصة الفلاحين، يحمل الذكرى الأليمـة لاعتماد الاشـتراكية ونـزع الملكية والاساءات التي ارتكبت تحت شعار النظام التعاوني الذي بقي منزهـاً عن النقد لفـترة من الوقت، قبل الاعتراف فجأة بانه زائف، وكـان نتيجة ذلـك ان تعرّض العقـد بين الدولة والمجتمع المدني إلى التمزّق. ولم يكن أي شيء، ولا حتى فترة النمو الاقتصادي السريع برعاية حكومة الهادي نويرة ليضع حداً لخيبة الأمل والتشكيك[١٩]. وسيتواصل هذا التشكيك حتى ازاحة بورقيبة لتعود الأحزاب السياسية في البلاد وبتردّد إلى مزاولة نشاطها السياسي.

منذ العام ١٩٦٩ وصـاعداً، بـدأ حزب الـدستور يفقـد التأييـد وبدأ عـدد من النخب تشكيل أحزاب معارضة في السبعينيات: **الحركـة الديمقـراطية الاشـتراكية**(Le Mouvement Démocratique Socialiste) **وحركة الوحدة الشعبية**(Le Mouvement d'Unité Populaire)، وشكّـل ذلك في الـواقع تـراجعـاً عن النـظام ككـل. وكـما في الجزائر، عبّر قسم من النخب والجيل الجديد عن غبنه واحتجاجه من خلال المنـظمات

(١٩) انظر: Hichem Djait, «La Deuxième heure,» *Realities* (11-17 September 1988).

والاتحادات أو في أمكنة تقع خارج الرقابة التقليدية للمؤسسات كالجامعات والمساجد، وأصبحت هذه الأشكال الجديدة من المعارضة في كل بلدان المغرب العربي بما في ذلك ليبيا ميداناً بديلاً للعمل السياسي خلال السبعينيات والثمانينيات. وهكذا وجدت المعارضة، سياسية كانت أم نقابية أم إسلامية، منشأها في فشل النظام السياسي، ممّا شكّل مؤشراً لتفكك أوسع للدولة. وقد تأجلت المعالجة السياسية في كل من تونس والجزائر لنحو ثلاثة عقود تقريباً بينما كان تفكك الدولة يأخذ مجراه. وحوّلت هذه المعالجة السياسية عن مجراها الأساسي تحت حكم بورقيبة باثارة مشكلة الخلافة، وأخذت حوالي ٢٠ عاماً تقريباً حتى ظهرت للعيان. وخلال ذلك الوقت أدى التقاطع بين ادعاءات الطرق الأبوية في حكم البلاد من خلال العلاقة القائمة بين الدولة والحزب والضيق الاقتصادي والاجتماعي المتنامي ليس إلى اربـاك كـوادر الـدولـة واضعافها فحسب بل إلى السير بالبلاد نحو شفير الحرب الأهلية كذلك.

في الجزائر أيضاً، أدّى التحوّل الدراماتيكي في السياسة الاقتصادية بعد تسلّم بن جديد السلطة إلى استئخار الأزمة التي كانت أكثر عمقاً من تلك التي في تونس. فقد واجه بن جديد أزمة غير معلنة داخل جبهة التحرير الوطني بعدما كان الالتزام بالاشتراكية جزءاً أساسياً من الخطاب السياسي في البلاد، وبعدما وجد نفسه غير قادر على إزالة خصوم استراتيجيته الاقتصادية بسرعة وفعّالية كما فعل بورقيبة ازاء الدعم الشعبي لـ بن صالح. وأدى هذا الصراع غير المعلن داخل جبهة التحرير الوطني إلى تخفيف الاندفاع نحو الانفتاح، كما أطفأ شرارة الصراع بين الحزب والمعارضة الخارجية، إذ إن الفصائل المعارضة للانفتاح داخل اللجنة المركزية، والمكتب السياسي والجمعية الوطنية بقيت موحّدة ومتفقة على مسألة واحدة هي: منع تبدد السلطة وانتقالها إلى قوى خارج الحزب. من هنا اصبح العنف الظاهر خلال اضطرابات عام ١٩٨٨ مقبولاً. ولكن ولوقت طويل، عكست خطوط ونجاحات جبهة التحرير تلك التي لحزب الدستور الجديد: فقد أصبح تقويمها مع الوقت يتم على أساس ما تقدمه من امكانات للانقاذ وليس على أساس ما ترمز إليه. والقيمة الرمزية التي تشاركت فيها مع جيش التحرير الوطني كضامن للاستقلال الوطني وتحقيق المساواة كانت قد فقدت بريقها. ثم ان العوامل الاقتصادية غير الملائمة التي سادت أوائل الثمانينيات وما تبع ذلك من سياسات حكومية تقشفية عام ١٩٨٢ برهنت ان الحزب لم يعد قادراً على توفير الرعاية والمناصرة. فما ان بدأت الاضطرابات حتى انهار فجأة ما كان يعبر عن قوة الدولة، وتبعثر الدور الرمزي لجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني عندما بدأ جيش الشعب يطلق النار على الشبان المتظاهرين الذين كانوا يهاجمون مكاتب جبهة التحرير ومؤسسات الدولة في العاصمة ومدن رئيسية أخرى. ووجد النظام الذي بقي في السلطة لمدة طويلة نفسه أخيراً لا شيء أكثر من ادراك حسّي ساد بين المواطنين بأنه

لا يقهر، ما لبث ان فقد قوته بسرعة ما ان تغير هذا الادراك. إن احاديث الرئيس بن جديد المذعورة في الأسابيع السابقة للاضطرابات، وتردده خلال الأيام الأولى حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها، ووجود الانقسامات في القيادة العليا انتج شعوراً بالعجز سرعان ما تفهمه الشباب المتظاهر ثم الإسلاميون[٢٠].

رأت القيادات الجزائرية في آثار الاضطرابات عاملاً مساعداً «للثورة الثانية» التي ستقود البلاد إلى الديمقراطية ومزيد من الحرية الشخصية. إلا ان القياس التاريخي قد يكون خاطئاً: فالأيام القليلة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ كانت تشبه أكثر من أي شيء آخر في تاريخ البلاد الحديث ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ عندما تدفقت جماهير الجزائريين إلى الشوارع لأول مرة قبل الاستقلال من مشاريع السكن في «ديار المحصول» و«ديار السعاة» في مظاهرة موحّدة ضد الفرنسيين. وكانت مظاهرة يتفق معظم المؤرخين الفرنسيين الآن على أنها هيّأت بذلك التحدي للتحول النفسي في الفكر الأوروبي بأن الأشياء لا يمكن أبداً ان تعود كما كانت سابقاً. هذه الكلمات ردّدها الشاذلي بن جديد في أول حديث عام له بعد الاضطرابات.

لقد حاولت القيادات المغاربية جزئياً إعادة بناء بعض المؤسسات والوكالات التي تمثل الدولة في ضوء المعارضة المتنامية وأزمات الشرعية الحادة التي واجهتها. وربما ليس مفاجئاً في ضوء التاريخ السياسي لكل بلد ان يبدأ الجهد في كل من الجزائر وتونس بإصلاح جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي (Rassemblement Constitutionel Démocratique) (حزب الدستور سابقاً) وخلق بعض أشكال التعددية السياسية. وعلى الرغم من محاولة تحديث الحزب الحاكم وتنشيطه التي كانت قد أعلنت بشكل محدود وخجول في عدد من المناسبات منذ أواخر السبعينيات، فإن الإصلاح الحقيقي لم يكن ممكناً قبل ازاحة بورقيبة وأحداث الشغب التي شهدتها الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. ولا يزال من غير المؤكد المدى الذي سيذهب إليه هذا الإصلاح. لقد وقع الحزب في كل بلد ضحية السلطة الشخصية والصراع الداخلي بين جماعاته المختلفة ـ ويشكل هذا بالمناسبة، أحد الأسباب التي دفعت القذافي إلى ان يقرر تجنب الأحزاب رافعاً شعاره القائل «ان الأحزاب تجهض الديمقراطية». ولم يعد الحزب (الحاكم) قوة للتقدم وخلق بين اعضائه شعوراً باللامبالاة وعدم الانتماء والاستخفاف، وهذا ما ينطبق على حالة جبهة التحرير

---

(٢٠) توجد تفسيرات أكثر تفصيلاً لاضطرابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ والتحديات والفرص التي أحاطت بها في: Dirk Vandewalle, «The Prospects for Algeria,» *UFSI Field Staff Reports* (Africa/ Middle East, 1988-89; no. 17).

الوطني، إذ تخلت عنها، على سبيل المثال، أقلية كبيرة عشية أول انتخابات بلدية حرة في حزيران/يونيو ١٩٩٠ عندما ظهر بوضوح ان حظوظ الجبهة بالفوز ضئيلة.

لقد انطوت بدائل بن جديد وبن علي لإصلاح الحزب على ثلاثة أمور هي: اعادة بناء جذري للحزب ليكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الجديدة، السير نحو قيام نظام متعدد الأحزاب، وفصل الحزب عن الدولة. وقد جربت هذه البدائل بدرجات مختلفة من النجاح. وبذل الكثير من الجهد لإعادة بناء الحزب بأفكار وكوادر وهياكل مؤسساتية جديدة. وأعيد تجديد هياكل كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي من القاعدة حتى رأس الهرم. وكذلك حل مندوبون جدد في المؤتمر الوطني لكل حزب مكان المندوبين القدماء المعارضين للإصلاح وحصل بعض التجدد.

ولكن هذا النوع من الإصلاح الداخلي الذي تصوره كل من بن علي وبن جديد سيأخذ وقتاً طويلاً ليتم انجازه: فاللجنة المركزية في تونس ما زالت حتى الآن مليئة بالأعضاء المعينين، والجمعية الوطنية في الجزائر تحتفظ بكوادر الحزب ـ المعينين وليس المنتخبين قبل أحداث الشغب في عام ١٩٨٨ ـ والتي تواصل مقاطعة أي اصلاحات سياسية واقتصادية إضافية. إضافة إلى ذلك، هناك مجموعات مميزة في كل بلد تؤثر في أي امكانية للإصلاح، وهي: أعضاء الحزب الرئيسيون، الإصلاحيون داخل الحزب، المعارضة العلمانية (ضعيفة التأثير) والإسلاميون. ولأسباب تكتيكية يجب ان يدخل أعضاء الحزب الرئيسيون والإصلاحيون داخل الحزب في تحالف وتعاون غير ثابت ولكن لا يمكن تجنبه ضد الإسلاميين.

لقد أمّلت القيادات السياسية في كلا البلدين ان الميثاق الوطني لعام ١٩٨٨ والاصلاحات الأولية في اعقاب أعمال الشغب الجزائرية ستكون نذيراً لبدء مرحلة فاصلة يمكن استخدامها لتسوية ما تبقى من خلافات داخل الحزب؛ لكن ذلك لم يحصل. وواجه التقدم باتجاه فصل الحزب عن الدولة بعض التعثر؛ فعلى مستوى القمة بقي كل من بن جديد وبن علي على رأس الدولة وبقيا مسؤولين عن جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي على التوالي. في كل الأحوال، حاول كل من بن جديد وبن علي تعزيز فصل الحزب عن الدولة من خلال خلق سلطة تنفيذية أكثر قوة واستقلالية؛ في الجزائر، عدد من رؤساء الوزراء لم يعد ينتمي إلى المكتب السياسي للحزب، فيما تحددت عضوية الوزراء في المجلس الرئاسي في تونس في حدود الوظائف الحكومية.

إن البحث عن التعددية السياسية واتخاذ اجراء أوسع نحو الحرية العامة في كل من تونس والجزائر ما زال يشير إلى الآثار العميقة الناجمة عن تجربة نظام الحزب

الـواحد والمحـاولات المنظمـة لمنع قيـام أي معارضـة خلال الستينيـات والسبعينيات. ظاهرياً على الأقل، حققت كل بلدان المغرب العربي بعض التقـدم الملحوظ في وضـع المعالم من أجل تجديد النقـاش حول دور الـدولة؛ ففي كـل بلد الآن، يوجـد عدد لا يعـد ولا يحصى من الأحـزاب السيـاسيـة أو الجمعيـات التي لم يكن حتى لأشهـر قليلة يسمح بها. كما ازدهرت منظمات حقوق الإنسان وأعلنت قوانين جديدة للمطبـوعات. كذلك، ألغيت المؤسسات الخاصة بمحاكمة المعارضين والمنشقين كمحكمة أمن الدولـة في الجـزائر وتـونس والمحاكم الثـورية في ليبيـا. وعلى الـرغم من التزام ليبيـا باللجـان والمؤتمرات الشعبية عوضاً عن الأحزاب، فإن نوعاً من البيروسترويكا قد أعلنـه القذافي من خــلال نشر الـوثيقــة الخضراء لحقـوق الإنســان واطــلاق المئــات من المعتقلين السياسيين[21].

مع ذلك، يوجد عدد من المحاذير المهمة التي يجب ذكرها. فظهور أنظمة تعـدد الأحزاب في الجزائر وتونس لا يعد حتى الآن بالكثـير في ما يتعلق بـالتنافس السيـاسي الفعلي. ولا يمكن وصف تونس حتى الآن، والجزائر قبل الانتخابـات المحلية والبلديـة في حزيران/يونيو ١٩٩٠ بأكثر من «أنظمة الحزب المهيمن»، إذ ان الأحزاب المعـارضة على الرغم من قانونيتها، لا تتوفر لها في الـواقع سـوى فرص قليلة ان لم تكن معـدومة للتنافس على السلطة ضد الحزب الحاكم والمهيمن على السياسة. وتشكـل الانتخابـات التشريعية في تونس في نيسان/ابريـل ١٩٨٩ التي لم يخطط خـلالها أي حـزب معارض للحصول على مقعـد في البرلـان أول اشارة واضحـة إلى صعوبـات الابتعاد عن نـظام الحزب الواحد. وقد يبدي المغرب بعض الاختلاف في هذا المجال. فالإصلاح المحلي والبلدي عام ١٩٧٦ اعطى سلطات إدارية وماليـة حقيقية للوحـدات الإدارية المحليـة في الانتخابات. وعلى الرغم من ان الانتخابات لا تخلو بـالتأكيـد من التدخـلات فهي تناقش وتنظم دورياً على المستويين المحلي والوطني[22]. وشـذّت عن القاعـدة التي سبق ذكرها الانتخـابات في حـزيران/يـونيو ١٩٩٠ في الجـزائر، ولكن نتيجـة الانتخابـات النكبة بالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني والتهديد الذي تشكله بالنسبة إلى الانتخـابات الوطنية المبكرة لن تغيب بلا شك عن انتباه الملك الحسن الثاني أو الرئيس بن علي.

---

(٢١) انـظر: Dirk Vandewalle: «The Libyan Revolution after Twenty Years: Part I: Evaluating the Jamahiriyah,» *UFSI Field Staff Reports* (Africa/ Middle East, 1990-91; no. 2), and «Qadhafi's Unfinished Revolution,» *Mediterranean Quarterly* (Winter 1990), pp. 67-81.

(٢٢) انـظر: Dale Eickelman, «Royal Authority and Religious Legitimacy:Morocco's Elections, 1960-1984,» in: Myron Joel Aronoff, ed., *The Frailty of Authority*, Political Anthropology; v. 5 (New Brunswick, U.S.A.: Transaction Books, 1986).

بالإضافة إلى ذلك، فان تكاثر الأحزاب في الجزائر وتونس ليس له التأثير الكبير حتى الآن. وفي الواقع فان الحكومتين في البلدين تجنيان ثمار ما قامتا به من أعمال حديثاً وتشيران بطريقة غير مباشرة إلى رغبات القيادات في جبهة التحرير والتجمع الدستوري الديمقراطي في الحفاظ على مراكزها. ففي تونس، هيمن التجمع الدستوري الديمقراطي بانتظام على السياسة من خلال دمج برامج المعارضة وقياداتها في برامج الحكومة محوّلاً بذلك ميدان الصراع السياسي إلى ميدان صراع بين حزب مسيطر وحزب إسلامي غير معترف به حتى الآن. كما ان تمنيات الوحدة بين المرشحين السياسيين التي أثيرت بعد التوقيع على الميثاق الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لم تترجم إلى حقيقة واقعة، بل عبرت عن محاولة بن علي التوصل إلى بعض أشكال الاجماع الوطني بشكل رسمي مع قليل من التشاور لـ «تحديد قاسم مشترك وحد أدنى من المبادىء التي يمكن ان يتفق عليها كل التونسيين كقاعدة للعمل السياسي والتنمية..»[٢٣]. وكما لاحظ أحد قادة الاتحاد العام للشغيلة السابقين «ان الميثاق الوطني يمثل اتفاقاً لم يكن ليوقعه أحد قبل بضعة أشهر، ولن يوقعه أحد بعد بضعة أشهر ابتداء من الآن»[٢٤].

إن الميثاق الوطني والانتخابات التشريعية في تونس في نيسان/ابريل ١٩٨٩، وحصيلة الانتخابات البلدية والمحلية في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٩٠ تقدم دليلاً على ان محاولات الإصلاح وإعادة البناء في كلا البلدين بقيت سريعة العطب وغير متناسبة. وأكثر ما يثير القلق ان المعارضة العلمانية سُلبت قواها، وترك بن علي وبن جديد في صراع غير مستقر مع الحركة الإسلامية المتنامية بسرعة والتي تتمتع في الوقت نفسه بالقيم الرمزية التي فقدتها جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي. كما ترك بن جديد وبن علي معتمدين على حزب سياسي غالباً ما اعتقدت نخبه أن الأمن أهم من أيّ إصلاح حقيقي ـ هذا التطور أثار تأملات معتبرة حول تأثير النفوذ العسكري في السياسة في كلا البلدين[٢٥]. فقط في المغرب، اظهرت

---

(٢٣) رسالة بن علي الموجهة إلى كافة الشخصيات والمنظمات القومية التونسية منشورة في:
Le Renouveau (5 août 1988).

(٢٤) تعليق أدلى به الحبيب عاشور إلى فاندوول في قصر قرطاج، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨. السيد عاشور هو الرئيس الأسبق للاتحاد العام للشغيلة التونسيين جابه نظام بورقيبة في عدد من المناسبات. وقدم استقالته من كل نشاطات الاتحاد قبل بضعة أسابيع من التوقيع على الميثاق الوطني بناء على طلب من الرئيس التونسي بن علي.

(٢٥) بالنسبة إلى الجزائر، انظر:
I. William Zartman, «The Military in the Politics of Succession: Algeria,» in: John Willis Harbeson, *The Military in African Politics* (New York: Praeger, 1987).

وحول تونس انظر: L.B. Ware, «The Role of the Tunisian Military in the Post-Bourguiba Era,» *Middle East Journal*, vol. 39 (1985), pp. 27-47.

النخب الاجتماعية والاقتصادية إمكانية ثابتة لدمج الشؤون الأمنية وتلك المتعلقة بالإصلاح بنجاح.

ان الصعوبات في إحياء جبهة التحرير الوطني في اعقاب انتخابات حزيران/يونيو ١٩٩٠ في الجزائر والتجمع الدستوري في تونس أعادت طرح السؤال حول مدى فائدتهما للمساعدة في إعادة بناء الدولة في كلا البلدين. وقد قدمت اقتراحات في كلا البلدين تدعو إلى خلق «حزب رئاسي» يمكن ان يحدّ من الاستقطاب والتناقض بين جبهة التحرير الوطني **والجبهة الإسلامية للانقاذ** أو بين التجمع الدستوري الديمقراطي **وحركة الاتجاه الاسلامي**. ورأى سرج آدا (Serge Adda) ان هذا الحزب الجديد في تونس يمكن ان يقع «في إطار دينامية البرنامج الرئاسي وبالتحالف مع الدستور ولكن باستقلالية، سيشكل الضامن للقيم التي يؤمن بها المجتمع المدني والمدافعون عن الحريات العامة وحقوق الإنسان»(٢٦).

وأثير الاقتراح نفسه في الجزائر حيث أجمع المراقبون على ان فشل إصلاح جبهة التحرير بشكل ملائم، يمكن ان يغري بن جديد على التخفيف من نشاطها المطلق. فقط في المغرب لم يحصل هذا الاستقطاب والتناقض الحاد، إذ خطط الملك بمهارة لأن يبقى فوق هذا النوع من النزاع.

لقد قدمت الدولة في المغرب العربي في تراجعها عن المفهوم التقليدي لدورها المهيمن خيارين: **الأول**، نقل السلطة إلى مستويات أدنى. **والثاني**، منح العاملين غير الرسميين سلطة اتخاذ القرار. ومن الواضح ان بعض اشكال التلاعب قد حصل في كل بلدان المغرب، وحاولت كل حكومة تجربة الخيار الأول، وتجاهلت الثاني باستثناء المجالات المرتبطة بأهداف اقتصادية. ومن الصعب تجنب التفكير أو الانطباع بأنه جرى في كل بلدان المغرب محاولة لإعادة صياغة السياسات الاقتصادية التي تسمح لكل بلد بملاقاة ومواجهة بعض توقعات البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة من دون ان يلغي ذلك مفعول الترتيبات السياسية المحلية.

لقد أثارت الاعتبارات الاقتصادية العالمية اهتماماً متزايداً بالعقلانية الاقتصادية، وتزامن ذلك مع محاولة لتجاهل العقلانية السياسية، أو على الأقل، للفصل بين العقلانيتين. وشكل ذلك استراتيجية مكيافلية تنصهر فيها الديكتاتورية الليبرالية ومحاولة جني ثمار الموجة الجديدة من التنمية والتطور من دون الإلتزام بأي من التأثيرات الجانبية السلبية. وهذا ما لاحظه كليفورد غيرتز (Clifford Geertz) في تحدثه عن

(٢٦) Serge Adda, «La Tunisie et le changement,» *La Presse* (25 juillet 1989).

«قيام مزيج بين فكرة آدم سميث؛ كيف تصبح ثرياً، وفكرة هوبس، كيف تحكم»[٢٧].

من هنا، ليس من قبيل المفاجأة ان تبقى سيطرة الدولة على الأمور السياسية متواصلة، وان تواجه كل حركة باتجاه التحرر الاقتصادي والسياسي صعوبة أو تتلازم مع تقييد للحريات في مجالات أخرى أو مع زيادة في السيطرة البيروقراطية[٢٨]. في الواقع، بقي من غير الواضح خلال مرحلة **الانفتاح** في الجزائر التي تواصلت حتى أحداث الشغب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ما إذا كان السير ببطء نحو إصلاح القطاع العام محاولة قامت بها الدولة لتأجيل الإصلاح الحقيقي أو ان ذلك مثّل محاولة لغرض تقسيم جديد للمهمات الاقتصادية نقلت اعباء الانجاز الاقتصادي الفعال إلى عاملين غير رسميين أو خارج الحكومة، بينما بقيت الدولة المسؤول النهائي والأساسي. في هذا المجال يمكن الإشارة إلى ما لاحظه مور (C.H. Moore) في مكان آخر: «ان تغيير أساليب أو نماذج التخصيص أو توزيع المهمات عوضاً عن تغيير نماذج الملكية يمكن ان ينتج نوعاً من السياسات الاقتصادية التي تعطي النظام الدولاني المنهك [النظام الذي تسيطر عليه الدولة] فرصة جديدة للعيش. فبدلاً من إدارة المبادلات الاقتصادية بشكل مباشر، يمكن لهذا النوع من النظام ان يديرها بشكل غير مباشر، بينما يواصل من حيث المبدأ امتلاكه وسائل الانتاج. بذلك يصبح دعم المجموعات الزبائن (المجموعات التي تم تلزيمها المشاريع مقابل مبالغ تأخذها الدولة) أقل كلفة لأن بعض النفقات اقتطعت لقاء تلزيمها»[٢٩].

كذلك، ان الافتتاحية السياسية التي يعود إليها الحكام المغاربة الآن بشكل رتيب تلازمت مع درجة عالية من إعادة مركزية السلطة. في تونس، كان بورقيبة مؤيداً متحمساً لمركزية السلطة، لكنه أجبر على التخلي عن جزء من امتيازاته وسلطاته لأسباب صحية. وإذا كان التونسيون لم يعتادوا تماماً على هذا الأسلوب من انتشار السلطة، فقد لاحظوا تخفيف حدّة مركزيتها عملياً. (ولكن) ما ان تسلمت الحكومة الجديدة بقيادة قائد قوي السلطة حتى اوقفت هذا الانتشار والتبعثر في السلطة تلقائياً. وكما في الجزائر أدى انشاء هيئة رئاسية قوية مع ارتباط شخصي وقوي بالمكتب السياسي وكوادر الهيئات الأمنية إلى درجة عالية من المركزية في السلطة.

---

(٢٧) انظر تعليق لكليفورد غيرتز في اجتماع للبرلمان بحضور كافة الأعضاء في: *Daedalus* (Winter 1989), p. 238.

(٢٨) يوجد مراجعة شاملة لهذا «الأخذ والعطاء» أو تبادل الآراء في مقال لـ باباديجي وآخرين في العدد الصادر عام ١٩٨٧ من: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: CNRS, 1989).

(٢٩) Clement Henry Moore, «Money and Power: The Dilemma of the Egyptian Infitah,» *Middle East Journal*, vol. 40 (1986), p. 637.

إن إعـادة مركـزية السلطة في كـل بلدان المغرب العـربي ارتبطت جـزئيـاً أيضـاً وبشكل مثير للتناقض بالاعتماد الكبير عـلى رأس المال الـدولي الذي تحتـاجه من أجـل التنميـة. وأصبحت مجموعـات صغـيرة نسبيـاً من أصحـاب القـرار وسـطاء أو وكـلاء مـوزعين يستخـدمـون «السلطة المـاليـة» من أجـل تحقيق بعض الأهـداف السيـاسيـة والاقتصادية. وتقدم الجماهيرية الليبية، كاقتصاد يقوم على عائدات تأجـير الممتلكات، المثل الأكثر صرامة على إعادة المركزية أو بتعبير أدق على تواصل المـركزيـة في السلطة. وقـد يكون تـأثير رأس المـال الأجنبي أقل حـدة في المغـرب، ولكن ربمـا يكـون بعيـد المدى، بخاصة ان المحافظة على النـظام السياسي بعـد احداث الشغب عـامي ١٩٨١ و١٩٨٤ اصبح معتمداً على رأس المال الدولي الذي يساهم في شراء الأغذيـة أكثر من الاعتماد على القوة التقليديـة لنخب الريف. في كـل الأحوال، تم تعليـل هذه السلطة الجـديدة بـالرغبـة في إعادة بنـاء الـدولـة كضرورة لمـواجهـة التحـديـات الاجتماعيـة والاقتصادية المقبلة. وهذا ما يعني تمسك الدولة من جديد باسـتراتيجيتها السـابقة التي اثبتت تصدعها.

في كـل الأحوال، ان اسـتراتيجية الانفتـاح وإعـادة بنـاء المؤسسـات والمحـاولـة الخجولة باتجاه التعددية السياسية لن تكون كافية لتسمح للدولة باستعادة وتعويض مـا خسرتـه من طاقـة وثقة. فـالإصلاحـات السياسيـة ولمراحـل زمنية طـويلة بقيت مهنة النخب، فيـما بقيت الإصلاحـات الاقتصاديـة الضرورية من الاهتـمامات والـدعـوات الشعبية، وهنا واجهت كل دولة من دول المغـرب المعضلة التاليـة: إن الدولـة قادرة ـ وربما لم ترد ذلك دائماً ـ ان تتحـرك نحو الإصـلاحات السيـاسية بسرعـة تفوق سرعـة تحركها باتجاه تحسين الظروف المعيشية لشعبها. بذلك يصبح التباطؤ الاقتصـادي الذي يقع خلال الفترة الدقيقـة بين التنفيـذ للسياسـة الاقتصاديـة وتحقيق نتائجهـا الملموسـة كابوساً بالنسبة إلى السياسيين، بخاصة انه لا يوجد دولة في شمال افريقيا قادرة على مـا يبـدو على إعـادة بناء نفسهـا من دون استرداد احـدى الدعـامتـين اللتـين عـززتـا من حـظوظها وهمـا: توفـير المناصرة (من خـلال اسناد الـوظائف الحكـوميـة عـلى أسـاس المحسوبية) والمحافظة على حد ما على عقدها الاجتماعي.

إن اسـترداد الدولـة لاحدى الـدعائم الضروريـة لبنائهـا والتي سبق ان عـززت وجودها في المغـرب العربي سيـواجه من دون شـك صعوبـات لأسباب اقتصـادية سبق ذكـرها. إضـافة إلى ذلـك، ان العقد الاجتـماعي وهو الـدعامـة الثانيـة التي سبق ان ساهمت في تخفيف التوترات وعدم الاستقـرار من خلال الاجمـاع الذي وفـرته العـلاقة الرمزية القوية بين الدولة ورعـاياهـا قد تبـدّل بشكل جـذري، على الأقـل، في تونس والجـزائر، وبـدرجة أخف حـدّة في المغرب وليبيـا. بناء عـلى ذلك، سيكـون للدولة،

بمواردها المتناقصة والصراعات المفتوحة التي لم تواجه منذ الاستقلال، مجالات أضيق للمناورة[٣٠].

رابعاً: السياسة الرمزية والتجديد الثقافي

لاحظ وليم ماكنيل (William McNeill) في سياق تناوله أهمية الأفكار الرمزية في المحافظة على المجتمع السياسي التالي: «إن شعباً من دون جعبة من الأفكار والبيانات المتفق عليها والمقبولة سلفاً من خلال التعليم أو التبادل الثقافي، سيجد نفسه في مأزق عميق، إذ إنه بغياب الأفكار الرمزية المؤمن بها، يصبح من الصعب جداً دعم أي نشاط عام متماسك»[٣١].

إن الصراع في المغرب العربي في السنوات الأخيرة دلَّ بوضوح على الصعوبات التي تواجهها الدولة في المحافظة على ادعائها بأنها الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع السياسي. وقد وجد العنصر الرمزي في السياسة بشكل دائم في شمال افريقيا: النضال من أجل الاستقلال في الجزائر وتونس و«الثورة» في ليبيا بعد عام ١٩٦٩، شكّلت الدعامة الأساسية للشرعية التي دُعمت أيضاً بوجود القيادات الكارزمية مثل بورقيبة والقذافي، أو من خلال حصرها في الحزب الواحد في الجزائر، كآلية أكثر لا شخصية. وكان السبب الأساسي في استمرار الحزب الواحد في الجزائر، وتونس (واللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي في ليبيا) يعود إلى انها تستطيع حل المشكلات وتحقيق المنافع والمحافظة على القيم الوطنية العليا، التي غالباً ما عُبّر عنها ضد الغرب بشكل قاسٍ في حالة الجماهيرية الليبية. واستخدمت كل بلدان (المغرب) نوعاً من الإدارة الرمزية ـ معتقدات، مراسيم شكلية، لغة خاصة ـ للمحافظة على شرعية الدولة أو لتجديدها وتقويتها. وتواصل هذا النوع من الإدارة حتى يومنا هذا: **فالحزب الاشتراكي الدستوري** في تونس أُعيد تسميته ليصبح **التجمع الدستوري الديمقراطي** بعد فترة قصيرة من ازاحة بورقيبة. واستخدام عبارة **التجمع**، وليس الحزب الواحد، محاولة لابراز التجمع الدستوري الديمقراطي كتنظيم سياسي ذي قاعدة واسعة، وعبارة **الديمقراطية** لدعم مطالبة الرئيس بن علي بالتعددية.

فقط في المغرب حيث دُعمت الشرعية لسلالة الحكم العلوي على مدى أربعة

---

(٣٠) يقدم هشام جعيط في تعليقاته نكهة من التعبير الساخر يسود أوساط المفكرين التونسيين وفي المحيط المغاربي بعامة حيث يعلن التالي: «أشعر انني مُذل في أن أنتمي إلى دولة من دون أفق أو طموح، فاشستية ان لم تكن طاغية، لا يوجد فيها مكان للعلم ولا للعقل ولا للجمال في الحياة والثقافة الحقيقية». انظر:
Hichem Djait dans: *Le Monde diplomatique* (avril 1989), pp. 13-14.

(٣١) William McNeill, «The Care and Repair of Public Myth,» *Foreign Affairs*, vol. 61 (1982), p. 1.

قرون، تخطت الرمزية التي أحاطت بالملك هذا الاتصال مع الاستقلال أو أي وطنية مغربية خاصة؛ وهذا يوضح إلى حد ما لماذا استطاعت المملكة ان تتجنب مخاطر الصراع في البلدان المغربية الأخرى نتيجة فقدان الثقة في الأشخاص أو الأحزاب التي رمزت إلى الاستقلال. لقد لخّص جون فرنسوا كليمان (Jean-François Clement) هذا الخليط من الرمزية المتعددة الأبعاد والسياسة الواقعية في المملكة المغربية كالتالي:

«إن الملك هو المركز لعدد من المراكز المتحدة. انه الرئيس لعشيرة العلويين الصغيرة. فهو يوجه هذه العائلات (المخزن) التي لها صلات طويلة وبارزة مع العائلة الحاكمة ـ ثم انه في لباسه الأبيض وطربوشه الأحمر يمثل «ظل الله على الارض». ولكن إذا ما ظهر في البدلة وربطة العنق فهو الرئيس لدولة حديثة أورثها نابليون المغرب عن طريق (الماريشال) ليوتي. غالباً ما قيل ان هذه الدولة الحديثة، المكونة من التكنوقراطيين، تدير شؤون المملكة بينما يدير (المخزن) شعبها من خلال (المصاهرة أو تبادل الزواج) وتوزيع الثروة»[٣٢].

لكن التعامل مع الصلة الرمزية بين الحاكم والمحكوم في البلدان المغربية الأخرى مثير أيضاً للنقاش؛ فممثلو الدولة والمنافسون (أو الاخصام) على السواء يهددون الآن الرموز القوية للهوية الوطنية والشرعية. وقد اجتاحت مفاهيم التجديد الثقافي وتوسيع الحريات العامة القاموس السياسي أو بتعبير أدق تم إعادة تبنيها من قبل كل جانب بعد استراحة دامت لمدة ثلاثة عقود. وبينما تم التعبير عن بعض هذه النداءات نحو التجديد بتعابير علمانية: عرض الرئيس السابق بن بله للعودة إلى الجزائر وإعادة بنائها لكونه «ثورياً»، دعوة حسين آية أحمد لتجديد الثقافة البربرية؛ دعوة القذافي في الاحتفال السنوي العشرين في أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لتوسيع الثورة، مفهوم بن علي للعهد الجديد بعد ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ـ حملت هذه الدعوات أو النداءات مسحة دينية غير بارزة.

إن العنصر المشترك والوحيد الذي ميّز الانتخابات الأخيرة في تونس والجزائر (إذا ما تم الحديث عن العناصر المشتركة التي ميّزت الانتخابات) يبقى ادعاء مختلف الأحزاب بأنها الحامي أو المحافظ على الإسلام في مجتمعاتها. وليس من قبيل المصادفة أو المطابقة ان يزور الرئيس التونسي بن علي عدداً من الأقطار العربية ويؤدي العمرة قبل ان يباشر جولة في عدد من الدول الغربية بعد تسلمه السلطة. مع ذلك، أشارت الانتخابات المحلية والبلدية في الجزائر عام ١٩٩٠ إلى شكلية الادعاء الديني لجبهة التحرير الوطني.

وعلى الرغم من ان هذه الادعاءات أو المطالب الفريدة والمميزة ليست جديدة

---

(٣٢) Jean-François Clement, *Maroc: Les Menaces et les composantes internes de la sécurité* (Paris: IFRI, 1989).

بالتأكيد، إلا ان عدداً من العوامل جعل من ظهورها أمراً مهماً في هذا الوقت. ومن الأهمية بمكان ان نشير إلى النقطة التي غالباً ما يركز عليها الإسلاميون وهي: ان العديد من القيادات المغربية ـ بخاصة بورقيبة الذي شرب العصير امام العامة خلال شهر رمضان، وأغلق مدرسة الزيتونة للشريعة ـ في سعيها لتحقيق التنمية الوطنية كانت أكثر عدائية من سلطة الاستعمار نفسها تجاه رموز بلدانها الثقافية. فالإسلام في المغرب (العربي) كما في أي مكان آخر، مثّل معارضة متواصلة للشكل والمضمون لهذا النموذج من الوطنية التي استخدمتها الدولة سابقاً. ولكن الرموز التي يستشهد بها أو يثيرها الآن عبد السالم ياسين في المغرب، وراشد الغنوشي في تونس، وعباس المدني في الجزائر، والإسلاميون الذين يعملون في الخفاء في ليبيا ـ التكافل، العدالة، التعريب ـ هي نفسها التي اثارها ببراعة الجيل الأول من الحكام المغاربة في سعيهم نحو تحقيق الشرعية والوحدة الوطنية.

في كل الأحوال، هناك فرق كبير في **طريقة العمل** بين الاثنين: فبينما يواصل ممثلو الدولة في المغرب والجزائر وتونس، ولو شكلياً، إثارة الفكرة الغربية لسيادة الشعب كضامن لحكومة مسؤولة، يعارض ذلك الإسلاميون بوضوح من خلال اصرارهم على ثبات القانون الديني وفكرة الحق الالهي. وإن كانت نتائج الانتخابات التي حصلت في نيسان/ابريل ١٩٨٩ في تونس، وحزيران/يونيو ١٩٩٠ في الجزائر لا تعكس بدقة قوة **«الجبهة الإسلامية للانقاذ»** (Front du Salut Islamique) في الجزائر وحزب النهضة (Hizb Al-Nahdha) في تونس فيما لو حصلت الانتخابات في ظل نظام تعددي حقيقي، فانها اشارت بوضوح إلى ان قسماً مهماً من الشعب في كل بلد راغب في التغيير وايجاد البديل للمجتمع السياسي الذي عاش فيه خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة.

من الواضح ان الاستشهاد بالاستقلال كقيمة رمزية مثلتها الحكومات في السلطة فقدت الآن الكثير من الاقبال. ومن الأهمية بمكان ان نشير إلى ان معظم المواجهات التي حصلت حديثاً مع الدولة ومن يمثلها في شمال افريقيا بدأ بها الجيل الناشىء الذي لا يشارك الجيل السابق الذكريات التاريخية أو المراجع الايديولوجية التي شكلت صميم العلاقة الرمزية بين الجيل السابق والدولة. ففي كل بلد، شعر الجيل الجديد بانحدار نجاحات الدولة بخاصة في الجامعات. ووُصف النزاع في المعاهد التعليمية كصراع عقائدي بين اليساريين والإسلاميين. والواقع ان الحكومات المغربية عمدت عن قصد إلى ابراز هذه الصورة من الصراع، وحاولت استخدام كل طرف ضد الآخر. مع ذلك، فالصراع الحقيقي حول الجامعات هو في النهاية صراع على المزيج غير الثابت بين السلطة الرمزية والسلطة الحقيقية: ففي كل بلد انبثق النظام التعليمي كنظام رئيسي للطبقات الاجتماعية.

لقد اشار بن علي الرئيس التونسي إلى هذه النتيجة من فقدان التواصل بين الاجيال كالتالي: «ان الطبقة السياسية التونسية القديمة كان لها كل الفرص خلال الثلاثين سنة الماضية لحكم البلاد وتطبيق استراتيجيتها. اليوم ولّت ساعتها. لماذا هذا الاصرار على التمسك بالسلطة؟ من الافضل لهذه (الطبقة) ان تتبع امثولة المجتمعات الغربية الديمقراطية وتتخلى عن مراكزها للاجيال الجديدة حتى تتمكن من ممارسة الدور الذي يعود إليها. هذه هي المسألة الأساسية؛ أليس لكل جيل نظرته الخاصة به؟ هؤلاء الرجال (الطبقة القديمة) تم التغاضي عنهم لأنهم ما زالوا ملتصقين بالماضي»[٣٣].

إلى هذا المدى، يمكن الحديث عن امكانية حصول تغير مهم في العلاقة بين الأجيال في المغرب العربي وامكانية بروز دولة جديدة بالمعنى الذي حدده ابن خلدون وهو: ان بروز دولة جديدة لم يعد يقوم على القيم التي سمحت بالتماسك السياسي حتى الآن، ولكن من خلال البحث عن اجماع جديد ـ ما زال ناقصاً إلى حد كبير ومثيراً للنزاع ـ حول دورها المحدد الذي يجب ان يكون عليه. ولكن في محاولة خلق هذا الاجماع الجديد والارتقاء بجيل جديد وتطوير الدور الجديد لمؤسساته، تواجه الدولة في المغرب العربي الآن عقبات كبيرة. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، من استخدام لمؤسسات الدولة والتلاعب بالقوانين الانتخابية لتأجيل أي إصلاح سياسي حقيقي، ورثت الدولة الآن أيضاً تراث استراتيجياتها السابقة: نمو الحركة الإسلامية التي ازدهرت نتيجة نمو التشعبات بين أحزاب معارضة ضعيفة وأحزاب سياسية تديرها الدولة.

في المغرب، استخدمت مسألة الصحراء الغربية ببراعة للمحافظة على شرعية الملكية؛ وبقيت الكلمات الثلاث ـ الله، الملك، الوطن ـ دائمة الحضور في الأرياف للتعبير عن وحدة البلاد وشرعية النظام والدلالة على قوة الملك الرمزية. في ليبيا، وفرت المواجهة مع الغرب للقذافي مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه لدعم الشرعية التي تواصل دعمها بموجات متلاحقة من التعبئة الشعبية. ولكن الصفات الكارزمية للقائد بدأت تنحدر مع اضرار الروتين والبيروقراطية، كما ان فقدان النظام السياسي للمؤسسات لا يبشر بإعادة بناء الاجماع إذا ما ترك أو حالما يترك القذافي الميدان السياسي[٣٤]. وفي الجزائر وتونس، كشف تقلص انحدار نجاحات جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي عن الواقع المتمثل في ان الحزب الواحد الذي دافع عن الوضع الراهن لا يستطيع ان يتأقلم مع المحيط أو البيئة المتغيرة من دون ان يفقد هويته وتماسكه. فالاضطرابات التي حصلت في الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر

---

(٣٣) مقابلة للرئيس بن علي مع **كل العرب** ونشرت في: **الحرية** (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨).

(٣٤) Vandewalle, «Qadhafi's Unfinished Revolution,» pp. 67-81.

١٩٨٨، ابرزت بوضوح المشكلات التي تعانيها جبهة التحرير الوطني وساهمت أكثر في انهيار الرابط الرمزي الذي تمثله الجبهة. كما ان استفراد مكاتب الدولة وجبهة التحرير من قبل الفتيان المتظاهرين دل إلى أيّ مدى كانت قد سقطت مؤسسات كل من الدولة والجبهة. والأكثر أهمية من ذلك، ان أحد الرموز الأخيرة للوحدة الوطنية في الجزائر (ALN) جيش التحرير الوطني لطّخت سمعته بتدخله القاسي (ضد المتظاهرين) والإتهامات التي وجهت إليه بممارسة التعذيب فيما بعد. بالنسبة إلى الكثيرين، لم يعد ممكناً بعد ذلك ان يعلن الجيش أو يدعي أنه «جيش الشعب».

أخيراً، ربما لا يكون مفاجئاً مع الفقدان النسبي لشرعية الدولة وتبعثر رموزها ان ينقسم الذين في السلطة والمعارضة على السواء، اما على مستوى داخلي (أقل من المستوى الوطني) ـ طرح المسائل العرقية أو الاثنية، أو على مستوى يتخطى الإطار الوطني حيث الإسلام ونداء المغرب العربي الكبير ليؤكدا وضعية كل بلد في إطار مجتمع مغاربي ثقافي وديني أوسع.

الخاتمة

لقد تغيرت مجتمعات شمال افريقيا بشكل حاسم بعد ثلاثين عاماً من الاستقلال. فنسب التحضر العالية وفرص التعليم وانحدار الأنظمة السياسية والتحرر من أوهام الاقتصادات المحلية، كل ذلك، ساهم بهذا التغير العميق. وتغيرت أشكال المجتمع في كل بلد، ولكن لم تتم إعادة رسمها أو صياغتها كما تصوّرت القيادات السياسية. ومع الوقت أدى التغير الهيكلي لكل مجتمع إلى تغير الامكانات التي كانت تمتلكها كل دولة عند الاستقلال.

كانت الدولة في المغرب العربي دائمة الحضور منذ الاستقلال: ادارت الاقتصاد الوطني، خصصت الموارد ووجهتها ووضعتها في قنوات تصب في صالحها، وحاولت صياغة التعبير الاجتماعي والسياسي للمجتمع من خلال منح العائدات أو الاحتفاظ بوسائل الوصول إليها. ولكن الحضور الدائم لم يترجم دائماً إلى قوة. على العكس، فكما كشفت فترة السبعينيات والثمانينيات، اصبح واضحاً ان الدولة غالباً ما كانت غير فاعلة ولم تستطع ان تمنع مواطنيها من اللجوء إلى نشاطات اقتصادية وسياسية غير رسمية وغير مراقبة. ويعود سبب ذلك إلى حد بعيد إلى الواقع المتمثل في ان المؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة اثبتت فسادها وتصدعها وعدم كفاءتها وان العديد من القوانين، والرموز، والمعتقدات التي تحتاج إليها لتأسيس عمل واداء المؤسسات لم تترسخ ولم تكن ثابتة.

وإذا كان الكثير من المعارضة تركز على مؤسسات الدولة وعلى من مثّلها، فمن

الواضح انه على الرغم من هذه الأزمة احتفظ جهاز الدولة المركزي بالسلطة الكافية لاتخاذ قرارات مهمة، وغالباً ما بقي غير مقيد بالمجتمع. وإذا ما انحسر نفوذ الحكم في كل بلد في بعض الاوقات، فالمبادىء الأساسية للنظام السياسي في كل بلد استطاعت ان تتواصل في حالة بين الصراع والفوضى.

ان التراجع عن الأسلوب السابق في إدارة الشؤون الاقتصادية ومحاولة تخفيف خسائر الحكومة قاد إلى عدد من المعضلات على الدولة ان تتعامل معها الآن. فإعادة بناء الاقتصاد ممكن ان تتم فقط إذا تم التخلي عن منطق العقد الاجتماعي الذي التزمت به كل دولة وتعهدته. لكن التخلي عن هذا المنطق، في كل الأحوال، سيتطلب اتخاذ إجراءات قاسية تؤدي لا محالة إلى صعوبات تطال مختلف المستويات في المجتمع الذي عرف الدولة على مدى جيل كامل (المعيل والناهض بكل الاعباء). وقد تكون ليبيا احتاطت حتى الآن - على الرغم من أنه لا يمكن استثناؤها - لهذا التصادم بين الطموحات والتوقعات الاقتصادية للجيل السابق والواقع الموجود الآن. ولكن عندما تحين الساعة في الجماهيرية، ستكون النتائج من دون شك مؤذية؛ فنظام سياسي يتمتع بمستوى منخفض من بناء المؤسسات (المأسسة) ووعي قليل بالدولة وحقوق وواجبات الحاكم والمحكوم وبشرعية بالكاد تتخطى القيادة الكارزمية سيجد نفسه، لا محالة، عرضة لصراع طويل الامد.

وفي البلدان المغربية الأخرى، ربما أدى التخلي عن المنطق القديم للعقد الاجتماعي إلى نتائج أقل خطورة أو ربما سيكون أقل دراماتيكية ولكن سيحمل في طياته معضلة أيضاً: فإذا كان المطلوب ان تحكم الدولة أقل فلن تجد في المدى القصير أي خيار إلا ان تحكم أكثر للتأكد من ان العملية ستتم من دون صراع. وهذه المعضلة تتلخص كالتالي: «إذا قبلت فكرة ان تحكم الدولة أقل، فأنت لا تتحدث عن عدم وجود انضباط (نظام) أو عن سلطة أقل. فالخروج من السوق قد يتطلب من الدولة ان تتشدد في فرض انظمتها وسلطتها أكثر مما يتطلب تدخلها المباشر... والسماح للسوق بأن تعمل شيئاً لا تريده الحكومات. وإذا حاولت ان تسمح بذلك فإن عناصرها المكونة لها أو مناصريها ستصدها. اذن المسألة ليست مسألة تخلٍّ عن السلطة، إنما مسألة تشدد أكثر في فرض السلطة ولكن بهدف التخلي عنها في النهاية»[٣٥].

ليس واضحاً ما إذا كانت الدولة في المغرب العربي قادرة على تقوية سلطتها

---

(٣٥) انظر تعليق ميشال رومر على:

Lewis, «Government and National Economic Development,» in: *Daedalus* (Winter 1989), p. 88.

لإحداث التغيير في ضوء المناخ الصراعي المراوح مكانـه، كما أنـه ليس واضحاً مـا إذا كانت النخب السياسية في هذه البلدان لن تقـدم على تعـزيز اوضـاعها إذا مـا اقدمت الدولة على تجميع سلطاتها وتقويتها في طريقها إلى احداث التغيير. فقط ان توضيحاً لا لبس فيه لقواعد اللعبة (السياسة) يمكن ان يمنع ذلك. وإذا كـان في الجزائـر وتونس، قد اعلنت قواعد اللعبة بوضوح في مناسبتين عصيبتين أو حاسمتـين وتم الإلتزام بهـا ـ خـلافة بـومدين وابعـاد بورقيبـة من خلال الإجـراءات الدسـتوريـة ـ فـإن عـدداً من المجالات تبقى غير واضحة على الـرغم من فيض الإصلاحـات في كل بلد بعـد ابعاد بورقيبة واضطرابات عام ١٩٨٨.

والنتيجة، كما لاحظ أحد المراقبين الجزائـريين بعـد اضطرابـات ١٩٨٨، تكمن في ان الحكومة عمـدت إلى خيار يؤثـر في خيار آخـر: «الحقيقة في ان أحـداث تشرين الأول/أكتوبر لا تتوقف فقط على مشاهد القمع القاسية (الوحشية) ولكنها تكمن قبـل أي شيء في الواقع المتمثـل في ان (هؤلاء الذين في السلطة) اعـترفوا أو (أدركـوا) انهم يديرون مجتمعاً يتحرك إلى الأمام بسرعتين مختلفتين. فهم يعرفون ان المبادىء الشعبيـة كلغة وممارسة، اصبحت غير ملائمة. ولكن كيف يتم التخلي عنها؟ هل بالتحرك نحو الديكتاتورية أم باتجاه الديمقراطية؟ في النهاية، قرروا اختيار الديكتاتوريـة للتعامـل مع «الطبقات الخطيرة» واظهروا تسامحاً نسبياً في التعامل مع الـطبقة الـوسطى «في الـوقت نفسه»[٣٦].

في النهاية، ان ضرورة الاستقرار السياسي ـ الاستقرار من أجل الاستقرار ـ هي التي يمكن ان تحدد أي اتجاه ستسلكـه النخب المغربيـة. وان ظهور القمـع والتنازلات جنباً إلى جنب ممكن ان يتواصل من خلال محـاولة احتـواء التأثـيرات السياسيـة المقلقة والناجمة عن التنمية، بينما يتم التأكيد عـلى تأثـيرات التنمية الإيجـابية (المؤديـة إلى الرفـاهة). ولا أحـد يمكنه ان ينكـر، انه بعـد هذا الاعجـاب (الافتتان) الـذي أظهر نفسـه منذ منتصف السبعينيات بالنسبة إلى التوجـه السياسي والحقـائق الاقتصاديـة، حاولت دول المغـرب ان تعيد صيـاغة قـواعد السلطة وتنشىء صـلات جديـدة مع مجتمعـاتهـا التي اصبحت ـ إلى حـد ما بسبب التـدخل السـابق للدولة ـ أكـثر تنوعـاً وتعقيداً وتـطلباً. وحاولت دول المغرب في الثمانينيات توسيع القاعدة الاستشارية الشعبية والسماح بتمثيل أكـثر عـدالـة للقـوى الاجتـماعيـة في كـل بلد. وهكـذا أصبحت الفكـرة الـرئيسيـة: اللامركزية، الديمقراطيـة المسؤولة، الاعتـماد على الـذات على المستـوى المحلي (تنميـة الإدارة المحلية) جزءاً من الصورة السياسية.

---

(٣٦) Abdelkader Djeghloul, «Fin du populisme en Algérie,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1989), p. 14.

على الرغم من المحيط (أو البيئة) الغنية والمتغيرة والسرعة المختلفة التي تم أو تأجّل فيها التأقلم السياسي مع الأزمات الناشئة عبر المنطقة في الثمانينيات، بقي سؤال اقتصادي أساسي يحيط بدور الدولة الآن ويقوّي النقاش المتقدم باستمرار والصراع الناشيء (الناتج منه) على السواء ما إن بدأ الانفتاح السياسي والاقتصادي يأخذ سبيله إلى الإنجاز أو يتقدم عبر المنطقة: من سيدفع ثمن حصول الدولة على الموارد في بيئة الثمانينيات الاقتصادية المختلفة بشكل دراماتيكي، وكيف ستوزع هذه الموارد الان؟. من الواضح ان عدداً من المجموعات المختلفة لا تتفق على أيٍ من هذه المسائل وسيّست هذا الصراع من أجل السيطرة الإجتماعية.

يوجد عدد من الأسباب التي تفسر الآن لماذا تتدافع الحكومات المغربية نحو ترتيبات سياسية جديدة أو على الأقل، تقترح هذه الترتيبات لمواجهة التحدي. إن أول هذه الأسباب الظروف الموضوعية التي ارهقت كل بلد بعدم الارتياح الشعبي للدولة والكامن في: تنامي عدم المساواة؛ وجود مجموعات كبيرة من فقراء المدن العاطلين عن العمل والذين لا يتوقعون سوى المزيد من الفقر والبطالة على مدى الحياة؛ تنامي تململ الاتحادات العمالية والحركات الإسلامية؛ التعارض أو التباين الثقافي والاقتصادي الاقليمي ومواصلة النزوح إلى المدن بنسب عالية. إضافة إلى ذلك، تأتي صعوبة إعادة المفاوضة على فطيرة منكمشة ـ فالجوهر أو الأساس ان تعاود الحكومة التفاوض على جزء من عقدها الاجتماعي مع السكان المحليين. ثانياً: إن الإصلاحات السياسية المصاحبة للإصلاحات الإقتصادية ـ النداء من أجل تعددية سياسية أكبر وإعادة بناء جبهة التحرير الوطني في الجزائر؛ والتجمع الدستوري الديمقراطي في تونس ـ بقيت في الجوهر في أيدي النخب (السياسية).

في كل الأحوال، ان للإصلاحات الإقتصادية تأثيراً مباشراً أكبر في السكان. ولكن، الإصلاحات الهيكلية التي باشر كل بلد العمل بها، باستثناء ليبيا، لن يكون لها تأثير حقيقي على السكان في مدة قصيرة. فاستراتيجيات التحرر أو الانفتاح في كل بلد لن يكون لها نتائج ملموسة بالنسبة إلى الكثير من المغاربة الفقراء إذ إن النمو السريع لهؤلاء الفقراء غير المعنيين مادياً بنمو البلاد والمستقبل ـ والذين دعاهم سرج ادا «البلاد الثانية» (The second country) والمهمشين بالتنمية ذات السرعتين (de-velopement à deux vitesses) في كل بلد، يهددون جدياً أي تجارب سياسية أو اقتصادية يتم محاولتها مهما تكن(٣٧). هذه المجموعة من الفقراء ليس لديها الكثير لتربحه أو تخسره في كل ما يتقرر بين الدولة وقوى المعارضة في المجتمع.

---

(٣٧) Serge Adda, «Enjeux: Le Possible et le probable...,» dans: Camau, *Tunisie au Pré-sent: Une modernité au-dessus de tout soupcon?*, p. 404.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما لاحظه ديفيد ماركوند (David Marquand) «بأن السوق السليم يكافىء بطريقة آلية هؤلاء الذين لديهم الفطنة والإرادة للتكيف (أو التأقلم)، بينما يعاقب الذين ليس لديهم هذه الصفات»، فإن قسماً كبيراً من فقراء شمال افريقيا سيبقى معتمداً على الأقل في المدن القصيرة، على معطيات العقد الاجتماعي الآخذة بالتضاؤل[٣٨]. هذه المجموعة من المستضعفين تشكل مصدراً مهيئاً للانخراط في مجموعة قوية الآن داخل مجتمع كل بلد: الإسلاميون، وعلى الرغم من ان الحلول التي تطرحها هذه المجموعة ليست بالضرورة بديلاً أفضل لكنها تشكل ـ واستخدام العبارة لـ سيد قطب ـ «معلمات أو معالم لهؤلاء المرتبكين من العالم المحيط بهم»[٣٩].

إن الدولة في شمال افريقيا متمتعة بحضور قوي في المجتمع، وستواصل التأثير في مجرى التغير الاجتماعي والاقتصادي حتى وإن لم تعد الآن تتمتع بالسيطرة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتمتع بها سابقاً. وان الاقتناع بمسائل الشرعية عوضاً عن الاهتمام (الزائد) بالاذعان هو الذي سيميز أو يدمغ العلاقة بين الدولة والمجتمع. في تقديرنا، يوجد مجال ضيق جداً للسيناريوات التي تتوقع إما أن تفرض الدولة نفسها بالقوة أو ان تقوم بذلك مجموعة واحدة في المجتمع.

في رأينا ان الدولة والمجتمع على السواء في شمال افريقيا اصبحا أكثر تنوعاً ليسمحا بحدوث ذلك. والذي يبدو أكثر ترجيحاً حصول عملية معقدة من التسوية يتواصل فيها الربح والخسارة لكل جانب بشكل تدريجي، ويداً بيد وربما مع حصول انفجار للتطرف بين الحين والآخر.

(٣٨) David Marquand, *The Unprincipled Society* (London: Jonathan Cape, 1981), p. 2.

(٣٩) سيد قطب، معالم في الطريق (القاهرة: مكتبة وهبة، [١٩٦٤]).

مُلحَق رَقم (١)

المجُتَمَع وَالدولَة في مُورِيتَانيَا(*)

(*) بمساهمة السيد ولد أباه مشكوراً.

إن للمجتمع الموريتاني ثلاث خصائص تميزه عن غيره من المجتمعات المغربية هي:

أولاً: غياب الدولة المركزية تاريخياً.

ثانياً: الدولة المنشئة للدولة.

ثالثاً: الحكم العسكري.

وسنتناول بإيجاز هذه النقاط الثلاث منتهين إلى استخلاص بعض النتائج العامة حول المسار السياسي في موريتانيا.

أولاً: مجتمع ما قبل الدولة (ـ ١٩٠٥)

ان لهذه الفترة التاريخية أهمية خاصة باعتبار انها توفر المقومات المؤسسة للفضاء الطبيعي ـ الثقافي بثوابته البنيوية التي ما زالت تحكم الواقع السياسي في موريتانيا.

فمن حيث الإطار المناخي ـ الحياتي، نلاحظ أنه يتميز بندرة المياه وعدم انتظامها وضحالة مصادرها مما ينتج عنه حركية واسعة في الفضاء المكاني المتميز بهشاشته، الذي يحكمه مثلث بائس: «الجفاف ـ الغازات ـ الوباء» ويتحكم هذا المثلث في صياغة المجال الاجتماعي إلى حد بعيد إذ يحدد نمط الحياة البدوي ويكيف أرضية وآفاق وأشكال الممارسة السياسية.

وأمّا من حيث الإطار الثقافي ـ الاجتماعي، فنجد مجتمعاً قبلياً منقسماً إلى فئات متميزة ومغلقة تتوزع حسب وظيفتها الاجتماعية ـ الاقتصادية. ومن هذه الفئات نذكر الجناحين الأساسيين اللذين برزا على الخارطة السياسية ولعبا دوراً حاسماً في مسار التاريخ الموريتاني.

الفئة الأولى: وهي فئة **المحاربين** وجُلّها من قبائل بني حسّان الوافدة في هجرات متتابعة من المشرق العربي ـ مروراً ببلاد المغرب ـ بداية من القرن الثامن هـ (الرابع عشر م) التي استطاعت ان تبسط سيطرتها العسكرية على القبائل الأصلية، وأن تؤسس أربع إمارات موزّعة في مناطق البلاد المختلفة ومستقلة عن بعضها البعض.

الفئة الثانية: وهي قبائل **الزوايا**: وهي لفظة تطلق على مجموعات كبيرة من القبائل التي تتعاطى تعليم العلوم ونشر الدين والتصوف وتعهد المشاغل الاقتصادية والتجارية المسالمة. وعبارة **الزوايا** تحيل إلى ارتباطهم بزوايا العلم والتصوف.

وأمّا الفئات الاخرى فهي طوائف مهمّشة خاضعة لجناحي النخبة في المجتمع الموريتاني. وهي فئات: **المغنين** (المرتبطين بالمحاربين والذين يتعاطون الغناء مهنة لهم ويشيدون بامجاد أمراء بني حسّان) ـ **والحراطين** (طائفة من الأرقاء المعتقين الذين يشتغلون بالرعي والزراعة) **والعبيد** (الأرقاء الخلّص) **واللحمة** (قبائل بربرية الأصل تفرض عليها المغارم وتمتهن الرعي والتنمية).

وتحكم البنية السياسية في هذا المجتمع شبكة علائقية ذات ثلاثة عناصر (القداسة ـ القرابة ـ البداوة). وقد ولّد التركيب المعقد بينها أنماطاً مختلفة من السلطة، ورهانات متعددة الأبعاد، وأنماطاً من التوازن والتنافس يستعصي جلاؤها.

إلّا أننا نبادر هنا بالملاحظة ان المناخ السياسي ظل طوال الفترة التاريخية المذكورة قائماً على انزياح حاد بين سلطة سياسية تقوم على **القرابة والعنف** وهي الإمارة لدى قبائل بني حسّان، وسلطة ايديولوجية إشعاعية نجدها لدى الزوايا، وتحتوي على هامش واسع من النفوذ والحركية.

أمّا بنية الإمارة فتقوم على **إدارة العنف**، وبسط السيطرة المسلحة من خلال تحالف عصبي يستجيب إلى حد بعيد لمعيار السلطة العصبية المعرّف في الاطروحة الخلدونية.

إلّا أن هذه السيطرة لم تكن مطلقة أو دائمة، ولا محددة الفضاء، بل كانت مسرح اضطرابات دموية متواصلة وحروب، قلّ ان تهدأ. أضف إلى ذلك كله ان المجال الاقليمي للإمارات ذاته غير متميز ولا مضبوط المعالم، وسكانه غير مرتبطين به

كل الارتباط، إذ إنهم بدو، عن مواطن الكلأ يبحثون، وفي أي مكان وجدوه يظعنون، لا سبيل للإمارة إلى مراقبتهم كامل الرقابة.

على أن العقبة الكؤود أمام استقرار الإمارة تكمن في غياب الشرعية الايديولوجية لممارستها باعتبار ان الزوايا أصحاب الأيديولوجية المنهزمين في حربهم مع حسّان المعروفة بحرب «شربابا» في القرن ١٧ م، رفضوا اعطاء أي صفة شرعية لنظام الإمارة، وأرسوا نظاماً تمثيلياً مستنداً إلى الدين، وقائماً على «إدارة اللامرئي» يحظر التعامل مع بني حسّان ويذهب إلى درجة تكفيرهم.

بل ان الزوايا عمدوا ـ بالإضافة إلى ذلك كله ـ إلى خرق سلطة الإمارة ذاتها وبسط نفوذهم الايديولوجي على أمراء بني حسّان مستخدمين سلاح الكرامة والحماية الغيبية أداة ترهيب واخضاع آتت أُكُلَها. ولقد تشكّلت من خلال تراكم الرأسمال الكارزمي (Charismatique) القائم على الولاية والصلاح دوائر متعددة للسلطة هيمنت بشكل متزايد على الأرضية السياسية، وتحوّلت من سلطة «تمثيلية» (pouvoir de representation) وايديولوجية إلى أشكال واقعية من الممارسة، تجد أرضيتها في الطرق الصوفية التي ازدهرت ازدهاراً كبيراً في القرن التاسع عشر، وعمّت جميع مناطق البلاد، والتي كان لشيوخها و«أوليائها» ادوار سياسية كادت ان تفوق مدى نفوذ الأمراء. بل ان الإمارة أصبحت عندئذٍ مرغمة على الاعتماد على النفوذ الايديولوجي والعصبي لقبائل الزوايا وطرق التصوّف كلياً للاستقرار السياسي والشرعية الآنية.

ففي هذا الفضاء المعقّد، المتميز بانزياح حاد بين قطاع الشرعية الايديولوجية وقطاع العنف في الممارسة السياسية وسيادة شبكات معقدة من الهيمنة والسلطة لم يكن بإمكان الدولة المركزية ان تنبثق، إذ إن الدولة في نهاية المطاف «عنف مشرع (Vio- lence le'gitime)» كما يقول ماكس فيبر (M. Weber).

في هذا المناخ ظهر الاستعمار بعد فترة تمهيدية طويلة كان التنافس الأوروبي فيها محموماً حول بسط النفوذ على الشواطىء الموريتانية وضفة النهر.

والواقع ان الاستعمار لم يمكث في البلاد طويلاً (من ١٩٠٥ إلى ١٩٥٨) وإن تعددت أشكال مقاومته وامتدت من مقاومة مسلّحة في الفترة الأولى إلى مقاومة ثقافية عنيدة ثم مقاومة سياسية قامت على يدي التيار الوطني الذي يتزعمه النائب **احمدو ولد حرمة**(ت ١٩٧٩ م) الذي ناضل من أجل استقلال بلاده منذ الأربعينيات، ودعا إلى الوحدة المغاربية، وتبنى القضايا العربية التحررية، ودافع عنها من على منابر البرلمان الفرنسي، مما أثار سخط الفرنسيين الذين أرغموه على اللجوء إلى القاهرة ثم الرباط ليواصل من هنالك دعوته إلى استقلال البلاد ووحدتها مع المغرب. ولقد أشرف من

هنالك على تنظيم حرب عصابات شعبية ضد الدولة الجديدة ذات الاستقلال الداخلي (١٩٥٨) مدعوماً في ذلك من طرف تيار من الشباب العروبي عرف باسم **حزب النهضة**، وقد استمر هذا الوضع حتى يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠: تاريخ اعلان استقلال موريتانيا وانشاء أول دولة مركزية في تاريخها.

ثانياً: الدولة المنشئة للدولة

ان أول عنصر يميز الدولة الجديدة في موريتانيا المستقلة هو انها صنيعة فرنسية خالصة، ذلك ان القيادة الجديدة تسلّمت مقاليد السلطة من يد المستعمر ذاته الذي تبنّى ورعى مشروع الدولة الوطنية المرفوض من طرف العديد من النخب السياسية، وخصوصاً التيار الوطني المناضل ضد الاستعمار، والداعي إلى استقلال البلاد ثم وحدتها مع المغرب الذي كان في تلك الفترة (الخمسينيات) يعيش غلياناً ثورياً جارفاً جعل منه كعبة النخبة الوطنية المغاربية (وخصوصاً الجزائرية والموريتانية).

وقد لقيت الدولة الجديدة منذ بدايتها معارضة سياسية صارمة من طرف حزب «النهضة»، وعانت، كما ذكرنا آنفاً، من حرب العصابات التي نظمها «جيش التحرير الوطني» الذي تدعمه المملكة المغربية التي رفضت الاعتراف بالحكم الجديد وطالبت بانضمام موريتانيا إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها؛ كما عملت على الجبهة الديبلوماسية العربية بجهد حثيث لمنع اعتراف البلدان العربية الاخرى بها، ممّا حال دون دخول موريتانيا إلى الجامعة العربية حتى سنة ١٩٧٣.

والذي يهمنا من ذلك كله هو إبراز المأزق الذي ولدت فيه أول دولة مركزية في تاريخ موريتانيا، إذ انبثقت في مجتمع بدوي وقبلي متنقل لم يعرف الحداثة، سواء في مؤسساتها أو ثقافتها، ذلك ان الاستعمار لم يترك في البلاد أي مقومات مدنية، ولم يستطع خرق التحصين الثقافي العنيد الذي لعبته المؤسسات الدينية التقليدية.

ومن هنا طرحت إشكالية الشرعية منذ البداية، إذ لا يمكن ان تستند إلى القاعدة التاريخية المفقودة، باعتبار ان الدولة المركزية ظلت دائماً موضع رفض، كما ان الآليات التمثيلية الايديولوجية شكّلت عائقاً حال دون وجودها، مما نتج عنه نوع من «العائلة الدينية» الضمنية التي تأبى تعاطي العنف وتعوض دولة المدينة «بسلطة القداسة» القائمة على الشعار المعروف عند علماء البلاد «من حمل السلاح فقد ترك الصلاح» ـ كما ان الشرعية المطلوبة لم يمكن لها ان تستند إلى النضال الوطني كما ذكرنا سابقاً (كما كان الأمر في تونس والجزائر)، إذ ان التيار المتحكم في البلاد قد وصل إلى السلطة، بتخطيط ومساندة من الاستعمار ذاته، وظل وثيق الارتباط به عن طريق معاهدات واتفاقيات مكتوبة.

ومن ثم اصبحت الشرعية قائمة على مشروع بناء الدولة ذاته بما يعنيه ذلك من تأسيس قطاع الحداثة في المجتمع وغرس مفهوم الدولة في الإطار التمثيلي ـ الثقافي، وهو المشروع الذي يستدعي مجابهة العوائق الثقافية ـ البيئية على المستوى الداخلي والتصدي للمطامع الأجنبية على المستوى الخارجي. وقد بدأت الدولة تتلمس طريقها مستلهمة خطاباً تعبوياً يبرز ضرورة بناء الدولة والتفاف جميع الحساسيات السياسية حولها من مختلف الاتجاهات والالوان، مما نتج منه اندماج كل هذه التكتلات وانضمامها إلى حزب جامع هو حزب الشعب الموريتاني الذي انشىء سنة ١٩٦٠. وما ان مضت سنون قليلة حتى بدأت ثمار المشروع التنموي تؤتي اكلها، فعرف المجتمع الموريتاني لأول مرة قوالب الحداثة، وبدأ اكتشافها بفضول عارم ودهشة سحرية، وبدأت أضواء المدنية تشدّ إليها فلول أهل البادية الذين اهلكتهم سنوات الجفاف القاسية (ابتداء من سنة ١٩٨٦) ـ واستطاعت الدولة الناشئة ان توفر لهم ظروف عيش مقبولة، وتدفقت على المتبقين منهم في الأرياف مساعدات سخية.

وبدأت الدولة تتخذ في أذهان المواطنين صورة عامل الإدماج والإعانة، وبدأ الارتباط بها يتدعم ويتقوّى، وهو الأمر الذي شجعته حركة الزحف إلى المدن ذات الايقاع السريع. وأظهرت الدولة طاقة استيعاب كبيرة لكل هامشية الرفض السياسي، مرتكزة في ذلك على المشروع التوحيدي القائم على ضرورة تشابك الأيدي من أجل بناء «الوطن المشترك» بمساندة كل القوى الوطنية ومشاركتها في المشروع التنموي، فاستطاع حزب الشعب الموريتاني، الإطار الأوحد للممارسة السياسية المشروعة، جذب كل حركات المعارضة باختلاف ألوانها وتوجّهاتها مستوعباً كل مرّة خطاب الرفض. وكان حزب النهضة ذو التوجه القومي العروبي أولَ جماعة مستقطبة، ثم من بعده المجموعات القومية التي تشكل امتداداً ما له. وأخيراً حزب الكادحين ذي التوجه اليساري (الماركسي) الذي يتميز بشدة معارضته وعمق رفضه، لكنه سرعان ما تم استقطاب خطابه ورجالاته بعد فترة قمع قصيرة.

ولعل مّما ساعد على نجاح هذه الاستراتيجية الاستقطابية التي أتقنها نظام الرئيس ولد داده ـ زيادة على الخطاب التوحيدي ذاته ـ طاقة الدولة الفعلية في استيعاب الإطارات الشابة وتمكينها من مراكز المسؤولية لحاجة الدولة الناشئة إلى مختلف أنواع الإطارات لتحقيق مشروع التنمية.

ونخلص في هذا التحليل الموجز إلى ان الدولة استطاعت ان تؤسس شرعيتها الايديولوجية على خطاب الحداثة ذاته، أي خطاب شامل يستوعب كل تموجاتها وتوجهاتها من التعريب القومي والتأميم اليساري وحتى تطبيق الشريعة الإسلامية. إلاّ أن حكم ولد داده بدأ يتلقى الضربات العنيفة من منتصف السبعينيات في فترة بدأت

الدولة تفرض نفسها وتكتسب شرعية متزايدة وتحقق الوفاق الوطني وتلوح بـالشعارات الثورية وتتخذ قرارات جريئة وشجاعة (تأميم شركة الحديد «ميفرما»)، دخول الجامعة العـربية، مـراجعة الاتفـاقيات مـع فرنسـا، سياسـة التعريب الشـاملة، انشاء العملة الوطنية. واشتعلت حرب الصحراء إثـر قرار محكمـة العدل في لاهـاي القاضي بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، الأمر الذي أثار غضب جبهة البوليساريو التي سرعان ما احتضنتها الجزائر التي رأت في العلاقة المتميزة التي بدأ ولد داده يقيمهـا مع المغرب خطراً يتهددها على مستوى لعبة التوازن في منطقة المغرب العربي.

ولم يتمكن النظام الهشّ عسكرياً من الصمود طـويلاً في الحـرب رغم المساعـدة الفرنسية والمغـربية. وبـدأ شبح الجـزع يخيم على البـلاد كلها مهـدداً كل الإنجـازات الـوطنية طيلة العشرين سنـة المـاضيـة، وتتـالت الضربـات في أعـماق البـلاد (قصفت العـاصمة نـواكشوط مـرتين) الأمـر الذي أدّى إلى سقـوط نظام ولـد داده في انقـلاب عسكري أبيض وقع في ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨ وبدأت معه فترة تاريخية جديدة.

ثالثاً: الحكم العسكري (١٩٧٨)

يلاحظ منذ البداية ان الانقـلاب العسكري كـان ثمرة تخـطيط أطراف متعـددة المصالح والاتجـاهات، إذ نجـد خلف الضباط الـذين انهكتهم الحرب، المتـطلعين إلى نهايتها، كل الاحقاد السياسية والقبلية والجهوية المتراكمة طوال فترة حكم الرئيس ولد داده. أضف إلى ذلـك ان المعادلـة الاستراتيجيـة في منطقـة المغرب العـربي وافـريقيـا الغربية ليست بعيدة عن مسار الأحداث.

كذلك يجب التذكير هنا أن الجيش في موريتانيا ليس له أي بعد عقائدي سياسي كما هو الأمـر بالنسبـة إلى الجيش في المشرق العربي، وإنمـا كان خـطابه متمحـوراً منذ البداية حول ثلاثة أهداف رئيسية:

١ ـ تحقيق السلام وانهاء الحرب.

٢ ـ التقويم الاقتصادي.

٣ ـ تحقيق الديمقراطية الحقة.

في ما يتعلق بالهدف **الأول** فلقد تحقق السلام فعلاً عن طريق الاتفاقيـة الموقعـة مع البوليساريو في آب/أغسطس ١٩٧٩، والتي تتنازل بمقتضاها موريتانيا عن كل شبر في الصحراء الغربية. إلّا ان السلام لم يمنع حكم الرئيس محمد خونـا ولد هيـداله من الدخول بالبلاد في مرحلة جديدة من لعبة التحالفات الجهـوية، إذ بـدأت البلاد تسـير في فلك النظام الجزائري وتدعم البوليساريو سياسياً واقتصادياً، مما أثـار سخط المغرب

الذي بدأ يستقبل جموع المعارضة التي تشكّلت داخل جبهة تطلق على نفسها **التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية**، وهو التحالف الذي يضم شخصيات مرموقة من ضباط أعضاء سابقين في اللجنة العسكرية الحاكمة ووزراء وسفراء في عهد الرئيس السابق المختار ولد داده، وكذلك من بعض الشخصيات السياسية اليسارية المعروفة على الساحة الوطنية.

ولقد مارست هذه الجبهة غير المتجانسة نشاطاً متزايداً بدعم من المغرب، أفضى إلى محاولة الانقلاب الدموية الفاشلة التي قادها ضباط خارجون على نظام ولد هيدالة، مما أدى إلى القطيعة النهائية مع المغرب وشن حرب إعلامية حادّة بين البلدين لم تنفع معها الوساطة السعودية.

على انه في الساحة الداخلية بدأت موريتانيا منذ استيلاء العسكريين على السلطة تدخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي لم يسبق لها مثيل في تاريخها الحديث، إذ توالت الانقلابات ومحاولاتها وتكاثرت التحالفات السياسية القصيرة وتعددت التعديلات الحكومية. كما ان القوى السياسية والتقليدية التي دعمت الحكم العسكري من البداية تصدّعت وتمزّقت بفعل المؤامرات الداخلية وانعكاسات النفوذ الخارجي المتمثل في بعض السفارات العربية النشيطة (العراق ـ ليبيا ـ سوريا). وما ان مضت فترة قصيرة حتى زجّ بمئات المواطنين من حساسيات سياسية شتى في السجون وفي ظروف من القمع والارهاب والتعذيب لم تشهدها البلاد من قبل. وكان من جراء ذلك كله تصدع القطاع السياسي بصورة جلية لا رجعة فيها لأول مرة في تاريخ البلاد، وتعمق الصراع بين الفئات السياسية التي ساندت الحكم العسكري وشاركت فيه: أي البعثيين والقذافيين والحركة الوطنية الديمقراطية (فئة صغيرة منشقة عن حزب الكادحين رفض معظم مناضليها الانضمام إلى حزب الشعب الموريتاني وهي ذات اتجاه يساري ـ ماركسي ـ ماوي). وقد استطاعت هذه الأخيرة، اي الحركة الوطنية الديمقراطية، ان تظل وحدها حاضرة في السلطة في عهد الرئيس ولد هيدالة، ولكن بعيداً عن أيّ توجّه ايديولوجي واضح، بل انه من المفارقة ان الحركة الممثلة في الحكومة من طرف مناضلين ذوي مراكز حساسة باركت رفع الرئيس ولد هيداله شعار «تطبيق الشرعية الإسلامية» تحت ضغط الحركة الإسلامية المتنامية. وهكذا أصبحت البلاد غداة ١٢ كانون الأول/ديسمبر (تاريخ الانقلاب الأخير) في وضع سياسي لا تحسد عليه، زاده حدّة استفحال الجفاف، وإخفاق كل الخطط التنموية العشوائية التي تأثرت سلباً بعدم الاستقرار السياسي، وغياب الهياكل الديمقراطية الضرورية في كل مشروع تنموي، وفساد الإدارة. أضف إلى ذلك كله ظهور «بورجوازية عسكرية» متكوّنة من كبار الضباط الذين استغنوا كبير الاستغناء عن طريق الاستغلال

اللامشروع لخيرات المجموعة الوطنية والتلاعب بها، والتآمر في ذلك مع فئات من رجال الأعمال ذات ارتباط مشبوه بأطراف أجنبية استطاعت ان تجعل من تجارة الصيد على الشواطىء الموريتانية - أغنى شواطىء العالم بالسمك - وسيلة اثراء فاحش، وأداة تحصيل مراكز اجتماعية مرموقة في غياب أي وعي وطني وأي استراتيجية تنموية لدى الدولة.

ومن ثم بدأ اليأس يدب في نفوس الموريتانيين، والإيمان بالدولة وشرعيتها يتفكّك ويتضاءل، وبدأت الفئات المحرومة الكثيرة تشعر بالضيم والاستضعاف، الأمر الذي أدى إلى تدعيم المجتمع التقليدي وتوليد الحاجة إليه من جديد بغية تحصيل أرضية يلجأ إليها المواطن من جور السلطة وقسوتها ويحتمي بها في خضم الصراعات الاجتماعية التي امتزجت بالدوائر القبلية ذاتها.

وكان من شأن هذا المناخ ان ولّد رجوعاً قوياً ومتزايداً للقداسة في ثوبها «الميثي الشعبي» وهي الظاهرة التي انعكست على القرار السياسي ذاته، وأصبحت العودة إلى القبيلة ورجوع «اللامرئي» والاحتماء بهما نذير ضعف الدولة، بل أصبح الحديث متداولاً في الأدبيات الصحافية الأجنبية عن خطر اضمحلالها.

ان هذه المظاهر كلها تبرز فشل «الدولة الوطنية» في تحقيق مشروعها الأصلي الذي هو: انشاء دولة تستمد شرعيتها من تحقيق التنمية وتوحيد كل القوى السياسية في سبيل ذلك المشروع.

لقد أصبحت الدولة عاجزة تمام العجز عن تأمين أبسط مقومات الحياة لمواطنيها، وتوقفت المشاريع التنموية الكبرى أو كادت تتوقف - مشروع استخراج الحديد والنحاس - وأصبحت الدولة تحاول بشتى السُبُل فكّ الارتباط عنها باللجوء إلى القطاع الخاص والرضوخ لسياسة البنك الدولي الاقتصادية. وقد استفحلت البطالة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تعميق الوعي بالحرمان لدى الشباب المتعلم الذي لم يعد يتعرف إلى نفسه في الاتجاهات السياسية الكبرى الموجودة في بلاده، والتي رأى انها تلطخت بمساندة الدولة الوطنية الفاشلة، وهذا الشباب يتميز بشعاراته ذات المضامين القومية العروبية أو الإسلامية وبرفضه التعامل مع السلطة. ولا بد هنا من التذكير بان القيادة الجديدة التي وصلت إلى السلطة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ عملت بصورة لا شك فيها من أجل الانفراج السياسي واطلاق سراح جميع المسجونين وتنظيم انتخابات بلدية ديمقراطية في عموم البلاد. كما انها حاولت ترشيد التنمية - لكن المخاطر واردة - فالشارع التقليدي يتململ وعجز الدولة عن ممارسة أي تغيير جذري يطول الحياة الاجتماعية بشكل جلي يعمي الأبصار. والأخطر من ذلك كله،

ان الحركات السياسية، التي لم تعد تجد في غياب هياكل الممارسة الديمقراطية الحرة أي بديل للتغيير خارج العمل العسكري، قد بدأت تكثف حضورها في الجيش منتظرة فرصتها المناسبة، مما يؤذن بمستقبل سياسي ينطبع بالعنف وعدم الاستقرار.

مُلحَق رَقم (٢)

مُؤشِرات اجْتِماعِيَّة - اقتِصَادِيّة

المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية للمغرب العربي للسنتين ١٩٨٠ و٢٠٠٠

السنة / المؤشر	١٩٨٠						٢٠٠٠ «المستقبل الممكن»
	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	موريتانيا	المجموع	المجموع
المساحة (بالألف كلم²)	١٦٥	٢٣٨٠	١٧٦٠	٧١٠	١٠٣٠	٦٠٤٥	٦٠٤٥
السكان (بالمليون)	٦,٢	١٩	٣,٢٥	٢٠	١,٦٥	٥٠,١	٩٠
الكثافة السكانية (نسمة/ كلم²)	٣٨	٨	١,٨	٢٨	١,٦	٨,٣	١٥
المعدل السنوي لنسبة							
النمو الديمغرافي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) (بالمائة)	٢,١	٣,٣	٤,١	٢,٩	٢,٧	٣	٢,٥
السكان القرويون (النسبة المئوية من المجموع)	٥٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٥	٥٠	٤٥
المعدل السنوي لنمو السكان الحضريين (بالمائة)	٤	٦	٨	٤,٥	٨,٥	٤,٥	٥,٥
نسبة السكان الاقل من ١٥ سنة (بالمائة)	٤٢	٤٧	٤٢	٤٦	٤٦	٤٦	٤٢
نسبة القوة النشطة (١٥ ـ ٦٤ سنة)							
من مجموع السكان (١٩٧٩) (بالمائة)	٥٥	٤٩	٥١	٥٠	٥٢	٥١	٥٥
توزيع القوة النشطة (بالمائة)							
الفلاحة	٣٥	٣٢	٢٠	٥٣	٨٥	٤٠	٣٠
الصناعة	٣٢	٢٤	٢٧	٢١	٥	٢٥	٣٠
الخدمات (١٩٧٩)	٣٣	٤٤	٥٣	٢٦	١٠	٣٥	٤٠
التعليم (بالألف)	١٠٥٠	٣٢٢٥	٦٨٠	٢٢٠٠	٩٣	٧٢٤٨	١٦٠٠٠
الابتدائي	٢٩٠	١٠٠٠	٣٣٠	٨٠٠	١٥	٢٤٣٥	٨٠٠٠
العالي	٣٤	١٠٠	٢١	١٠١	١	٢٥٧	١٠٠٠
المجموع	١٣٧٤	٤٣٢٥	١٠٣١	٣١٠١	١٠٩	٩٩٤٠	٢٥٠٠٠
نسبة البنات من السكان المتعلمين (بالمائة)							
الابتدائي	٤٢	٤٢	٤٨	٣٨	٣٠	٤١	٤٩
الثانوي	٣٧	٣٩	٤٢	٣٨	٢٠	٣٩	٤٥
العالي	٣٣	٢٥	٣٦	٢٤	١٠	٢٦	٤٠
النفقات العمومية على التعليم (النسبة المئوية من الانتاج الوطني الاجمالي ١٩٧٩)	٦,٥	٣,٨	٤,٢	٦,٥	٦	٥	٧,٥

يتبع

تابع

السنة / المؤشر	١٩٨٠						٢٠٠٠ بالمستقبل الممكن
	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	موريتانيا	المجموع	المجموع
النفقات على البحث والتنمية (بالمائة)	—	—	—	—	—	٠,٣ ف	١ ـ ١,٥
نسبة الامية (بالمائة)	٤٠	٦٠	٤٠	٦٥	٧٥	٥٧	٢٠
الانتاج الوطني الاجمالي (دولار ١٩٨٠)	٨٥٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠٠	١٧٥٠٠	٥٠٠	٨٨٥٠٠	٢٤٠٠٠٠ مليون
الانتاج الوطني الاجمالي حسب الفرد (دولار ١٩٨٠)	١٣٠٠	١٩٠٠	٨٦٠٠	٨٦٠	٣٢٠	١٧٥٠	٤٠٠٠
نسبة معدل النمو السنوي للانتاج الوطني الاجمالي حسب الفرد (المعدل السنوي (بالمائة))							
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٤,٨	٢,٤	٥,٨	٢,٦	١,٩	٣,٠	٥
١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	٧,٥	٢,٨	١,٦-	٣,٥	٠,٧	٣,٢	(١٩٩٠ـ١٩٩٩)
نسبة التضخم ١٩٨٠ بالنسبة لـ١٩٧٩ (بالمائة)	١٠	٩,٥	—	٩,٥	١١	١٠	٦ ـ ٧
المعدل السنوي لنسبة نمو الانتاج الفلاحي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) (بالمائة)	٥,١	٠,٦	١١,٨	٠,٣-	١,٤-	٢	٥
الاكتفاء الذاتي الغذائي (١٩٨٠) (بالمائة)	٥٥	٥٠	—	٧٥	—	٦٥	٨٥
الديون الخارجية (١٩٧٩) (مليون دولار ١٩٨٠)	٣١٠٠	١٥٣٠٠	صفر	٦٣٠٠	٦٠٠	٢٣٥٠٠	٥٠٠٠٠
نسبة المبلغ من الانتاج الداخلي الاجمالي (بالمائة)	٤٣,٥	٤٤	صفر	٤٠	١٢١	٣٣	٢٠
المبلغ الصافي للاقتراضات بعد التسديد من رأس المال (١٩٧٩) (مليون دولار ١٩٧٩)	٥٩١	٢٦٤٧	—	١٠٤٦	٢٨	٤٣١٩	٧٥٠٠
نصيب التجارة مع البلدان المصنعة (بالمائة)	٨٥	٩٥	٩٥	٨٤	٩٠	٩٠	٦٥
نصيب التجارة الداخلية بين بلدان المغرب العربي من مجموع التجارة الخارجية (بالمائة)	٢	٠,٥	٠,٥	١	—	٠,٦	١٠
الفلاحة في الانتاج الداخلي الاجمالي (بالمائة)	١٦	٧	٢	٢٠	٢٧	٩	١٥
الصناعة في الانتاج الداخلي الاجمالي (بالمائة)	٣٣	٥٨	٧٣	٣٢	٣٣	٥٥	٥٠
الخدمات في الانتاج الداخلي الاجمالي (بالمائة)	٥١	٣٥	٢٥	٤٨	٤٠	٣٦	٣٥
عدد السكان بالنسبة لكل طبيب (١٩٧٧)	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠
السكان المزودون بالماء العذب (بالمائة)	٧٧	٧٠	١٠٠	٥٥	٣٠	٦٥	٩٠
وفيات الاطفال (لكل ١٠٠٠ مولود قبل السنة الاولى)	٨٠	١١٠	٥٠	١٢٠	—	١١٠	٥٠
معدل امل الحياة (سنة)	٥٨	٥٦	٥٨	٥٦	٤٣	٥٦	٦٢
رواج الجرائد (بالنسبة لـ١٠٠٠ ساكن)	٤٤	٢٢	٢٠	٢١	٠,٢	٢٥	٦٠

يتبع

تابع

المؤشر / السنة	١٩٨٠						٢٠٠٠ «المستقبل الممكن»
	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	موريتانيا	المجموع	المجموع
المقاعد في السينما (بالنسبة لـ ١٠٠٠ ساكن)	٩	١١	٨	٩	٦	٩	٢
عدد اجهزة الراديو (بالنسبة لـ ١٠٠٠ ساكن)	١٥٥	٤٦	١٧٠	١١٠	٧٠	١٣٠	٣٠٠
عدد اجهزة التلفزيون (بالنسبة لـ ١٠٠٠ ساكن)	٤٨	٥٦	٤٥	٤٠	—	٤٥	١٢٠
السواح (بالألف)	١٦٠٠	٣٠٠	—	١٠٠	—	اكثر من ٣٠٠٠	١٠٠٠

(أ) تقديرات .

(ب) ثلثهم من المغرب العربي .

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة .

المصدر: المهدي المنجرة، «المغرب الكبير عام ٢٠٠٠»، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣).

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن أبي الضياف، أحمد. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: الفتح الإسلامي... الدولة الحفصية**. تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٣.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

حمدان، جمال. **الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣.

زارتمان، ويليام [وآخرون]. **النخب السياسية في شمال أفريقيا العربي**. نيويورك؛ لندن: لونغمان، ١٩٨٢.

العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.

الفاسي، علال. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. [الرباط]: مطبعة تطوان، [د. ت.].

قطب، سيد. **معالم في الطريق**. القاهرة: مكتبة وهبة، [١٩٦٤].

المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة. **التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي**. الكويت: [د. ن.]، ١٩٨١.

الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير. طرابلس الغرب: مركز الكتاب الأخضر، [د. ت.].

دوريات

الإعلان: ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.
أفريقيا الفتاة: ١ أيار/ مايو ١٩٨٥.
البكوش، الهادي. «نحن في السلطة ولنا الحق في معاملة خاصة.» **أفريقيا الفتاة**: العدد ٢٥٩، ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٥.
الحرية: ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.
«حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.» ندوة شارك فيها: الأخضر الابراهيمي، جورج قرم، جوزف مغيزل، حسام عيسى. أدار الندوة: عادل حسين. **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.
ساعف، عبد الله. «المجتمع السياسي المغربي بين الاستمرارية والتغيير.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٨٥.
الشعب: ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤.
الصباح: ١٩٨٤/١/١٣؛ ١٩٨٤/٨/٨، و١٩٨٨/٨/٢.
المستقبل: ١ آذار/ مارس ١٩٨٢، و٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٢.
معلّى، منصور في: **أفريقيا الفتاة**: ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.
المغرب: العدد ٦٨، ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.
المنجرة، المهدي. «المغرب الكبير عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٣، تموز/ يوليو ١٩٨٣.

أوراق

«التجربة الديمقراطية في المغرب: منتدى فكر وحوار.» (مسودة منشورات المستقبلات العربية البديلة، الرباط، ١٩٨٣).
خطاب السيد الهادي نويرة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٨.
مظفر، زهير. «السلطة التشريعية بالمغرب العربي.» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، ١٩٨٢).
الهرماسي، محمد عبد الباقي. «اتجاهات الرأي العام التونسي حول المسائل العقائدية والسياسية.» (١٩٨٤).

ندوات

ندوة آفاق بناء المغرب العربي، تونس، ٧ ـ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٤. تونس: دار العمل، ١٩٨٤.

٢ - الأجنبية

Books

Anderson, Lisa. *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*. Princeton, N.J.: Princeton University Press,ʿ1986. (Princeton Studies on the Near East)

Annuaire de l'Afriqu du Nord. Pairs: CNRS, 1989.

Aronoff, Myron Joel (ed.). *The Frailty of Authority*. New Brunswick, U.S.A.: Transaction Books,ʿ1986. (Political Anthropology; v. 5)

Béji, Héla. *Désenchantement national: Essai sur la décolonisation*. Paris: Maspéro, 1982.

Bernard, Augustin. *L'Evolution nomadisme*. Alger: [s.n.], 1906.

Blanchot, Hervé. *Chronique et documents Libyens, 1969-1980*. Paris: CNRS, 1983.

Burgat, François. *L'Islamisme au Maghreb: La Voix du sud*. Paris: Karthala, [1988]. (Les Afriques)

Camau, Michel. *Tunisie au Présent: Une modernité au-dessus de tout soupcon?*. Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1987. (Collection «connaissance du monde arabe»)

El-Charif, Mohammad El-Hadi. *Les Mouvements nationaux d'indépendance*. Paris: Armand Colin, 1971.

Clement, Jean-François. *Maroc: Les Menaces et les composantes internes de la sécurité.* Paris: IFRI, 1989.

Davis, John. *Libyan Politics: Tribe and Revolution*. Berkeley, Calif.: University of California Press,ʿ1987. (Comparative Studies on Muslim Societies; [2])

Etienne, Bruno. *Algérie: Cultures et révolution*. Paris: Editions du Seuil,ʿ1977. (L'Histoire immédiate)

Harbeson, John Willis. *The Military in African Politics*. New York: Praeger, 1987.

Hermassi, Elbaki. *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*. Paris: Anthropos, 1975.

Lacoste, Yves, André Nouschi et André Prenant. *L'Algérie, passé et présent: Le Cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie actuelle*. Préface de Jean Dresch. Paris: Editions sociales, 1960.

Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: Un Essai de synthèse*. Paris: Maspéro, 1970.

Leca et Vatin. *Développement politique au Maghreb*. [s.l.]: CRESM, 1979.

Lewis, John. *Quiet Crisis in India: Economic Development and American Policy*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1964. (A Doubleday Anchor Book; A 383)

Marquand, David. *The Unprincipled Society*. London: Jonathan Cape, 1981.

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States.* Princeton, N.J.: Princeton University Press,ᶜ1988.

Montagne, Robert. *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires.* Paris: Librairie Félix Alcan, 1930.

Moore, Clement Henry. *Tunisia Since Independence: The Dynamics of One-Party Government.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1965.

Swearingen, Will D. *Moroccan Mirages: Agrarian Dreams and Deceptions, 1912-1986.* Princeton, N.J.: Princeton University Press,ᶜ1987.

Tocqueville, Alexis de. *Ecrits et discours politiques.* Paris: Gallimard, 1962. vol 3 des œuvres complètes.

Tunisie: Quelles Technologies? quel développement. Tunis: C.R.E.D.E.T., 1983.

Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Translated by Ephraim Fischoff [et al.]. NewYork: Bedminster Press, 1968. 3 vols.

Zollschan G. and Walter Hirsh (eds.). *Explorations in Social Change.* Boston: [n.pb.], 1964.

Periodicals

Adda, Serge. «La Tunisie et le changement.» *La Presse:* 25 juillet 1989.

«Algérie: L'Assemblée nationale a pris sa place dans les institutions du pays.» *Le Grand Maghreb:* no. 10, mars 1982.

Balta, Paul dans: *Le Monde:* 6/4/1978.

Ben Ramdhane, M. dans: *Le Mensuel:* 1 mai 1984.

El-Charif, Mohammad El-Hadi. «Expansion européenne et difficultés tunisiennes.» *Annales E.S.C.:* vol. 15, mai-juin 1970.

Davis, John. «Principle and Practice of Government in Qadafi's Libya.» *Al-Abhath* (American University of Beirut): vol. 30, 1982.

Dellagi, Moncef. «Classes moyennes: Limites et possibilités.» *Démocratie:* 23 décembre 1978.

Djait, Hichem. «La Deuxième heure.» *Realities:* 11-7 September 1988.

Djeghloul, Abdelkader. «Fin du populisme en Algérie.» *Le Monde diplomatique:* janvier 1989.

Emerit, Marcel. «Au début du 19ème siècle: Les Tribus privilégiés en Algérie.» *Annales E.S.C.:* vol. 21, janvier 1966.

Financial Times: 9/1/1981.

Geertz, Clifford in: *Daedalus:* Winter 1989.

Hamrouche, Mouloud (interview) dans: *L'Express:* 13 octobre 1989.

Harbi, Mohamed. «Naissance d'une hégémonie: Vers l'armée de métier.» *Temps modernes:* octobre 1977.

——. «Nationalisme algérien et identité berbère.» *Peuples méditerranéens:* juin 1980.

Hirschman, Albert. «The Changing Intolerance for Income Inequality.» *Quarterly Journal of Economics:* November 1973.

Karkouri, Monzer. «Croissance économique et progrès social: A la recherche d'un nouvel équilibre.» *Le Monde:* 28 octobre 1983.

Khelil, Ismail. «Lettre de Ismail Khelil au president de la république,» *Realities:* 16 September 1988.

Lamalif (Casablanca): no. 45, janvier-février 1971.

Leca, Jean. «Recontres d'idéologies en Algérie.» *Bulletin des sciences religieuses:* vol. 48, no. 4, 1974.

Lewis, John. «Government and National Economic Development.» *Daedalus:* Winter 1989.

McNeill, William. «The Care and Repair of Public Myth.» *Foreign Affairs*: vol. 61, 1982.

Le Monde diplomatique: avril 1989.

·Moore, Clement Henry. «Money and Power: The Dilemma of the Egyptian Infitah.» *Middle East Journal:* vol. 40, 1986.

La Presse: 22 août 1962.

Le Renouveau: 5 août 1988.

Roberts, Hugh. «Towards an Understanding of the Kabyle Question in Contemporary Algeria.» *Maghreb Review:* September-October 1980.

Roumani, Jacques. «From Republic to Jamahiriya: Libya's Search for Political Community.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 2, Spring 1983.

Rousset, Michel. «Le Maroc aux urnes, continuité ou changement: Etudes maghrébines.» *Le Grand Maghreb:* no. 36, 24 décembre 1984.

Santucci , Jean Claude. «Le Plan quinquennal marocain.» *Le Grand Maghreb:* no. 22, 13 juin 1983.

Saunders, John Joseph. «The Nomad as Empire Builder: A Comparison of the Arab and Mongol Conquest.» *Diogenes:* no. 52, Winter 1965.

Vandewalle, Dirk. «The Libyan Revolution after Twenty Years; Part 1: Evaluating the Jamahiriyah.» *UFSI Field Staff Reports* (Africa/ Middle East, 1990-91; no. 2)

——. «The Prospects for Algeria.» *UFSI Field Staff Reports* (Africa/ Middle East, 1988-89; no. 17)

——. «Qadhafi's Unfinished Revolution.» *Mediterranean Quarterly:* Winter 1990.

Villers, Gautier de. «Etat et classes sociales en Algérie.» *Peuples méditerranéens:* nos. 27-28, avril-septembre 1984.

Ware, L.B. «The Role of the Tunisian Military in the Post-Bourguiba Era.» *Middle East Journal:* vol. 39, 1985.

Papers

Ahmed, Eqbal. «Politics and Labor in Tunisia.» (Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1967).

Attia, Habib. «Les Hautes steppes tunisiennes: De la société pastorale à la société paysanne.» (Thèse de doctorat, Paris, 1977).

Chatelus, Michel. «Attitudes toward Public Sector Management and Reassertion of the Private Sector in the Arab World.» paper presented at: Middle East Studies Association of North America, 1984.

«Création d'une structure syndicale pour les cadres, 1982.»

Gouia, Ridha. «Accumulation et processus d'émergence d'une bourgeoisie locale industrielle en Tunisie.»
(الجامعة التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية).

«Propositions pour l'élaboration d'un plan de développoement régional de la région du nordouest de la Tunisie.» (Commissariat général au développement régional).

Zribi, Hamadi. «Les Cabinets ministériels en Tunisie.» (Mémoire de D.E.A., Faculté de droit, septembre 1982).

فهرس

(ب)

(ت)

(خ)

(د)

(ر)

(س)

(ش)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

د. محمد عبد الباقي الهرماسي

- من مواليد تونس

- حصل على ليسانس فلسفة ودكتوراه بحث من جامعة السوربون في فرنسا عام ١٩٦٦، ودكتوراه في علم الاجتماع من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة عام ١٩٧١

- عمل باحثاً وأستاذاً في عدد من المراكز والجامعات، منها مخبر الاجتماع الصناعي في باريس، ومركز الدراسات المتقدمة في برنستون وجامعة كاليفورنيا

- يعمل حالياً أستاذاً في علم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الانسانية في الجامعة التونسية

- من مؤلفاته: **الحركة العمالية في تونس، والعالم الثالث: إعادة تقييم**

كما نشر له عدد من البحوث الميدانية والمقالات في الدوريات العربية والدولية.

طبعة ثانية
مزيدة ومنقحة

961
29
92

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨